توجيه مسار التخصصات الجامعية

في الشمال السوري

من إصدارات:

مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية - 2023

توجيه مسار التخصصات الجامعية

في الشمال السوري

من إصدارات

مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية

بالتعاون مع المنصة التعليمية السورية

2023

مؤسسة تعليم بلا حدود/مداد

مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية

مؤسسة بحثية مستقلة، تختص بالدراسات والاستشارات التربوية والنفسية والتنموية، وقضايا التعافي المجتمعي المرتبطة بالتربية والتعليم، وتعمل على رفد الحكومات والمنظمات والجهات الفاعلة بالدراسات والاستشارات والمشاريع التي يمكن الاعتماد عليها لوضع خطط مستقبلية بناءة، تصدر عن المركز مجلة تبيان للعلوم التربوية والاجتماعية، وتعد مؤسسة تعليم بلا حدود/ مداد هي المؤسسة الأم للمركز.

مدير المركز

الدكتور فواز العواد

نائب مدير المركز

د. عبد المهيمن الديرشوي

المشرف العلمي

محمد مصطفى

المشرف الإداري

عثمان عوض

موقع المركز

midadcenter.com

مجلة تبيان للعلوم التربوية والاجتماعية

مجلة علمية دورية محكّمة، تصدر عن مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية، وتُعنى بنشر الدراسات في العلوم التربوية والنفسية ودراسات علم الاجتماع، التي تتميّز بالأصالة والمعاصرة والجديّة، كما تُسهم في تطوير الحقل المعرفي موضوع الاختصاص. تصدر المجلة إلكترونياً كل ستة أشهر.

الرقم التسلسلي المعياري الدولي

ISSN: 2757-9891

موقع المجلة

tibyanjournal.com

التعريف بالشركاء

مؤسسة تعليم بلا حدود / مداد

جمعية تعليم بلا حدود / مداد، مؤسسة تهتم بتوفير التعليم والبيئة التعليمية المناسبة، للأطفال والشباب اللاجئين، من المراحل التعليمية المبكرة إلى التعليم العالي، وما يترافق مع ذلك، من دعم عمليات التعليم والأنشطة الشبابية المساندة.

مركز عين الشرق لدراسة السياسات:

مركز تفكير وتحليل واستشراف، يعنى بالمشهد السوري وتحولاته، بكافة أبعاده الجيوسياسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويعمل على بلورة سياسات عملياتية دافعة باتجاه تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في سورية؛ معززة لآليات بناء دولة ديمقراطية حرة كريمة عادلة.

وحدة تنسيق الدعم (ACU):

منظمة سورية وطنية غير حكومية وغير سياسية وغير ربحية، تأسست عام ٢٠١٣، تهدف وحدة تنسيق الدعم إلى تعظيم أثر الدعم المقدم للشعب السوري، من خلال تنسيق الجهود بين المانحين والجهات التنفيذية والشركاء المحليين.

المنصة التعليمية السورية:

مساحة سورية - سورية مشتركة مستقلة، تجمع المنظمات والهيئات السورية المتخصصة والناشطة في قطاع التعليم، لتنسيق الجهود، وتبادل المعلومات والخبرات، والعمل على تحديد الأولويات في القطاع التعليمي ومناصرتها، وتفادي الازدواجية بغية مضاعفة الأثر.

شـكر وتقدير

يتوجه **مركز مداد للدراسات، ومؤسسة تعليم بلا حدود / مداد** بالشكر الجزيل إلى الهيئات التي لبت الدعوة لحضور ورش العمل التي أقيمت لمناقشة توجيه التخصصات الجامعية في الشمال السوري، انطلاقاً من إدراك أهمية الموضوع ووحدة الهدف وسمو الغاية

جدول المحتويات

مقدمة	٧
تمهيد	٨
توصيات ورشة توجيه التخصصات الجامعية في الشمال السوري	٩
التعليم العالي في الشمال السوري المحرّر، الواقع – المعوّقات – المأمول مجلس التعليم العالي في الحكومة السورية المؤقتة	١٢
التخصصات الحالية والمستقبلية المطلوبة للمجتمع السوري من وجهة نظر الأكاديميين مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية، ونقابة الأكاديميين السوريين الأحرار	٢٥
دور نقابة المهندسين في تدريب الخرّيجين الجدد وزجّهم في سوق العمل في مرحلة إعادة الإعمار نقابة المهندسين السوريين الأحرار	٤٣
تحديد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل والآليات المقترحة للمواءمة في المناطق المحررة جامعة حلب في المناطق المحررة	٥١
المهارات اللازمة للشباب السوري لإعادة الإعمار في سورية المستقبل جامعة الزهراء	٨٤
أهميّة اختيار التخصّصات التقنيّة مركز شام للدراسات والبحث العلمي	٩٨
فوائد نظام الساعات المعتمدة في تطوير التعليم في جامعة حلب في المناطق المحررة مؤسسة الذاكرة السورية	١١٠
مخرجات التعليم وسوق العمل (الفجوة والحلول) مؤسسة IDEA2020 ، ومركز ماري للدراسات والأبحاث	١١٨
مدى ملاءمة التخصّصات الجامعية لسوق العمل وحاجة المجتمع السوري مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية، ووحدة تنسيق الدعم ACU	١٦٩

مقدمة

شهد العقدان الماضيان عدة محاولات فاشلة لإعادة بناء الدول في أعقاب الحروب، وأدى ذلك إلى تبديد موارد مالية ضخمة، دون تحقيق أي خطوة من خطوات التغيير المرجوة في دعم الاستقرار، بالإضافة إلى عدم إشراك المجتمعات المحلية في عمليات إعادة الإعمار، وذلك نتيجة لقلة عدد الأشخاص المؤهلين علمياً، وقلة القوى العاملة وفرص العمل.

ونظراً لانشغال الجهات المعنية بقضايا الأمن وبالعديد من التحديات الإنسانية على المدى القصير، فهي نادراً ما تنظر إلى التعليم العالي على أنه أولوية رئيسة في بيئات ما بعد انتهاء الصراع، مع أنه من خلال الاستثمار في بناء القدرات المحلية فقط يمكن للدول تلبية الطلبات المتزايدة التي تنشأ في أعقاب الحرب، في مجموعة واسعة من القطاعات ذات الأولوية، من أجل إعادة الإعمار وبناء الدولة، بما في ذلك قطاعات الصحة والهندسة والتعليم والقانون والاقتصاد.

وفي هذا الصدد، ومن أجل دعم المجتمعات المحلية السورية، ليكون لديها دور قيادي في عملية التعافي المبكر، واستشرافاً لمتطلبات إعادة الإعمار في سوريا، عقد مركز مداد للدراسات، مع مركز عين الشرق لدراسة السياسات ووحدة تنسيق الدعم، ورشة عمل " توجيه مسار التخصصات الجامعية" لنقاش احتياجات المجتمع السوري من التخصصات الجامعية وتحديد متطلبات سوق العمل.

وقد شارك في هذه الورشة مجموعة من الجهات والشخصيات من ذوي الاختصاص والاهتمام، وقدموا عدداً من الدراسات والأبحاث، ننشرها في هذا الكتاب، لتكون صوى ومنارات يُسترشد بها في هذا السبيل.

والله من وراء القصد

د. فواز العواد

مدير مركز مداد للدراسات

تمهيد

يتخرج سنوياً مئات الطلبة في جامعات الشمال السوري المحرر، يحملون الأمل، وتملؤهم الطاقة الإيجابية، ينطلقون حسب اعتقادهم نحو مستقبل أفضل، إلا أنهم يفاجؤون بواقع مخيب للآمال في كثير من الأحيان، واقع لا يمت كثيراً إلى ما تعلموه، فترتفع بينهم نسبة البطالة، فيلجأ عدد كبير منهم نحو مراكز التدريب المهني لاكتساب مهارات مهنية تمكنهم من العمل وكسب الرزق، وقد يتجه عدد كبير منهم كذلك نحو العمل في قطاعات لا علاقة لتخصصاتهم بها، فتتشكل لديهم اتجاهات سلبية نحو تخصصاتهم الأصلية.

وهذا يدفعنا إلى التفكير والتساؤل:

- هل تقوم جامعاتنا فعلاً بإعداد الأفراد لسوق العمل ليكونوا منتجين مبدعين؟
- وهل تأخذ بعين الاعتبار احتياجات هذا السوق عند قبول الطلبة؟
- هل ترتبط برامجنا الجامعية باحتياجات المجتمع وخدماته؟
- هل تجري الجامعة أو أي مراكز بحثية في مجتمعنا دراسات وأبحاثاً، تتنبأ من خلال نتائجها بأهمية افتتاح برامج تعليمية تتناغم مع احتياجات سوق العمل وخدمة المجتمع؟
- هل هناك تصور واضح لمسار التخصصات المناسبة التي على الجامعات افتتاحها في المستقبل القريب، لإعادة الإعمار في سورية.

كل هذا دفع مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية مع شركائه؛ مركز عين الشرق لدراسة السياسات، ووحدة تنسيق الدعم (ACU)، بدعم تقني من المنصة التعليمية السورية، إلى عقد ورش فعالة لتوجيه مسار التخصصات الجامعية في الشمال السوري، وتمخضت عن هذه الورش مجموعة من الأبحاث والدراسات المهمة في مجال توجيه مسار التخصصات الجامعية، والتي جمعت في هذا الكتاب.

مركز مداد للدراسات

توصيات ورشة توجيه التخصصات الجامعية في الشمال السوري

١. العمل على تحديث المقررات الجامعية وتطويرها، لكي تلبي رغبة المجتمع، وسوق العمل، من خلال مواكبتها الظروف والأوضاع الراهنة والتغيّرات المتسارعة التي يشهدها هذا العصر، وتساير الحداثة والنهضة العلمية العالمية في مجال المناهج الدراسية.

٢. تطوير طرائق التدريس النظرية والعملية والاستفادة من جلسات العملي المناسبة للاختصاصات في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية التي تنشدها مؤسسات المجتمع وسوق العمل، ويفرضها الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية.

٣. افتتاح تخصصات تربط الطالب مباشرة بسوق العمل، ليس المحلي فقط بل بسوق العمل العابر للحدود.

٤. التركيز على البحث العلمي ومخرجاته، وربط مراكز البحث العلمي بالمؤسسات الفاعلة على الأرض، ومنظمات المجتمع المدني، ورجال الأعمال المؤثرين في المجتمع.

٥. تطوير المهارات الفنية والمهارات الاجتماعية وبناء الأهداف والمبادرة والتعاون مع الآخرين، وتطوير القدرة على التواصل لأن غيابها من أهم أسباب عدم الحصول على عمل.

٦. العمل على تأمين منح وبعثات علمية ودراسية خارج سورية لتوفير الاختصاصات غير الموجودة في الجامعات.

٧. دراسة خصائص سوق العمل، لتحديد المهارات والكفاءات المطلوبة في الخريجين لتأهيلهم للعمل، وذلك عن طريق توفير قنوات اتصال فعالة بين مؤسسات سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي.

٨. ابتكار منهجيات وآليات أفضل وأكثر فعالية في متابعة الخريجين ومعرفة وضعهم بعد التخرج؛ كأن تقوم بإنشاء وحدة خاصة بهم تحت اسم (وحدة أو دائرة متابعة

الخريجين)، مهمتها فتح قنوات اتصال معهم، وتعرف احتياجاتهم، والعمل على تطوير قدراتهم، لتتناسب مع احتياجات المجتمع وسوق العمل، وكي يكون ذلك أحد المؤشرات لقياس أثر ما قدمته لهم الجامعة خلال سنوات الدراسة.

٩. دعم برامج التنسيق مع الجامعات في الشمال السوري المحرر وإقامات ورشات عمل واجماعا دورية، وإيجاد صيغة عمل مشتركة لتطوير العمل فيها، من خلال تكوين فريق عمل من الاختصاصيين الخبراء، وإعداد خطة عمل لإصلاح مؤسسات التعليم العالي.

١٠. تطوير البنى التحتية لجامعات الشمال السوري المحرر (مشافي، مكاتب إدارية، قاعات تدريسية، مدرجات، مخابر، مرافق)، والعمل بنظام الساعات المعتمدة، وكذلك العمل على برامج الإيفاد.

١١. تأكيد التقييم المستمر لأداء مؤسسات التعليم العالي من أجل مواكبة متطلبات التنمية، والعمل على رفع الإنتاجية وتحسين الأداء في جميع الاختصاصات.

١٢. تبنّي نموذج الجامعة المنتجة، ويقصد به الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة التي تتمثل في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، التي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد المالية الإضافية من خلال أساليب ووسائل متعددة منها: التعليم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية.

١٣. إطلاق مشروع وطني خاص بتدريب وتأهيل طلاب وخريجي كليات الجامعة، والتركيز على التوسع بافتتاح معاهد فنية ومهنية بما يخدم عملية إعادة الإعمار.

١٤. العمل على عقد مؤتمر دولي لمرحلة إعادة الإعمار في سورية، لبلورة متطلبات وآليات إعادة الإعمار في سورية.

١٥. ضرورة الاهتمام، في الوقت الراهن، بالتخصصات: الصحافة والنشر والإعلام الالكتروني، والعلاج الفيزيائي، والموارد الطبيعية المتجددة، ونظم المعلومات والشبكات الحاسوبية، وهندسة البرمجيات، ونظم المعلومات، والذكاء الصناعي، والصناعات

الحربية، والمراعي، وهندسة نظم الطاقة، والأطراف الصناعية، وصناعة أفلام الأطفال، وطب الطوارئ، والأمن السيبراني، والأتمتة الصناعية، والزراعة المائية، وإعادة تدوير الأنقاض، والآليات الكهربائية، وذلك إن كان كلية أو معهد مع اقتراح الانطلاق بالمعاهد.

١٦. اعتماد فكرة التدريبات الإنتاجية (المعسكرات الإنتاجية) في المعامل والمؤسسات والشركات العامة أو الخاصة في السنوات الجامعية الأخيرة.

١٧. العمل على إيجاد نظام معلومات لسوق العمل لتحديد احتياجاته من مختلف التخصصات والوظائف الجديدة، كما يساعد على إطلاق مشاريع واستثمارات تنموية بين القطاعين الحكومي والخاص في سوق العمل.

التعليم العالي في الشمال السوري المحرّر
الواقع – المعوّقات – المأمول

مجلس التعليم العالي
الدكتور عماد برق

مقدمة:

يُعَدُّ التعليمُ العالي ركيزةً أســاســية لبناء المجتمع وتطويره، ويمرُّ التعليم العالي في سـوريا بعوائق عديدة، أهمُّها الحرب والنزعات التي انعكسـت سـلباً على العملية التعليمية، فغدت الأركان الأســاســية للتعليم العالي في حالة ضــعف وجمود؛ فالمناهج تُربَط بالمدرس الذي سيقدِّمها للطالب ضمن البناء التعليمي، ولكل واحد ممّا سبق مشاكله التي دفعت بها الظروف الحياتية، ومآل الحرب التي انتهجها النظام ضــد الثائرين، إلى مشــاكلَ كبيرةٍ؛ فالعقول والأدمغة التي كانت تقوم بإعداد المناهج قد هاجرت، عدا قلّة ما زالت تكافح في سبيل العلم، والأبنة التعليمية تعرضت للتدمير بفعل الهجمات الحربية، وتشردت الطلاب مع أهاليهم بموجات من النزوح القسـري، ولكن ورغم كل المصـاعب والمحن تمكَّن عدد من الأكاديميين في الشـمال المحرر من تأسـيس مجموعةٍ من الجامعات والمعاهد، التي تحتضـن اليوم ما يزيد على (١٥) ألف طالب وطالبة، يدرسـون في اختصـاصـات متنوّعة، وقد تخرج عدد منهم، ودخلوا ســوق العمل، وقد شــكل مجلس التعليم العالي في الحكومة الســورية المؤقتة المِظلّة التشـريعية لتلك الجامعات، فبدأ العمل على حوكمة العمل وتنظيمه، وسـن التشـريعات اللازمة لعمل الجامعات، وتم افتتاح العديد من الكليات في الجامعات الخاصة والحكومية وفق الآتي:

جدول بالجامعات الحكومية والخاصة المرخصة لدى مجلس التعليم العالي:

الجامعة	عام التأسيس وبدء العمل	عام افتتاح الكليات من قبل مجلس التعليم العالي في الحكومة السورية المؤقتة	عدد الطلاب	عدد المدرسين	عدد الكليات	الموقع الحالي للجامعة	نوع الترخيص في مجلس التعليم العالي بالحكومة السورية المؤقتة
حلب في المناطق المحررة	2015	2015	10367	89داخل الملاك 107العقود	20	مدينة أعزاز	**حكومية**
الزهراء	2014	2021	508	58	6	مدينة جرابلس	**خاصة**

شام	2017	2021	2100	57	6	مدينة أعزاز	**خاصة**
الجامعة الدولية للعلوم والنهضة	2018	2021	1500	70	15	مدينة أعزاز	**خاصة**
باشاك شهير	2017	2021	400	53	8	مدينة الباب	**خاصة**
آرام للعلوم	2018	2021	280		3	مدينة جرابلس	**خاصة**
المعالي	2021	2021	700	30	4	مدينة الباب	**خاصة**

رسالة التعليم العالي:

تطوير وتنمية قطاع التعليم العالي، ورفد المجتمع المحلّي ومؤسساته بكوادرَ وخبراتٍ مدربة، تحمل شهادات في مختلف التخصصات.

رؤية التعليم العالي:

نظام تعليمي شامل يبني جيلاً واعياً يمتلك حِسَّ المسؤولية، ويتطلع إلى إعادة إعمار بلده.

الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي:

- وضع الأنظمة والتشريعات اللازمة لتنظيم العملية التعليمية في قطاع التعليم العالي.
- جمع الجامعات في المنطقة تحت مظلة واحدة.
- بناء جسور تواصل بين الجامعات.
- الاستفادة من خبرات الأكاديميين السوريين الموجودين في المهجر.
- رفع جودة التعليم.
- تطوير البحث العلمي.
- إتاحة فرصة الوصول إلى التعليم العالي للجميع.

- إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه النازحين من الطلاب والأكاديميين.
- تمثيل قطاع التعليم العالي أمام الجهات الدولية والسعي لاعتماد الشهادات دولياً.
- بناء شبكة من العلاقات الدولية مع الجهات المهتمة بدعم التعليم العالي وتطويره.

القضايا الاستراتيجية للتعليم العالي:

١-الحوكمة

- وضع سياسات تعليمية بما يتوافق مع الظروف التي تمرُّ بها المنطقة.
- اتّباع المعايير الدولية في إدارة وتنظيم الجامعات.
- تنظيم عملية إدارة الجامعات والإشراف المباشر عليها.
- تعزيز دور المرأة؛ لتأخذ دورها في صناعة القرار.

٢-جودة التعليم:

- تقييم سير العملية التعليمية في الجامعات التابعة للمجلس.
- تطوير طرُق التدريس والتدريب عليها ومراقبتها.
- تعزيز ثقافة حماية المرأة والطفل في المناهج والواقع.

٣-الشهادات

- منح الشهادات وفقاً للمعايير العلمية العالمية.
- تطبيق معايير الجودة الدولية المتعلقة باعتماد المؤهل العلمي.

جامعة حلب في المناطق المحررة (جامعة حكومية)

تضم عدداً من الكليات والمعاهد التقانية والمعاهد العليا:

الكليات تنقسم إلى:

- كليات نظرية (التربية، الآداب والاقتصاد، العلوم السياسية، الحقوق، الشريعة، الإعلام)
- كليات تطبيقية (الطب البشري، والصيدلة، والأسنان، والعلوم الصحية، والهندسة المعلوماتية، والمدنية، والميكاترون، والزراعة)
- المعاهد العليا (المعهد العالي لإدارة الأعمال، المعهد العالي للّغات)

- المعاهد التقانية: (الطبّي، والحاسوب، والإعلام، وإدارة الأعمال).

عدد الطلاب فيها: ١٠٣٦٧

الكادر التدريسي: ١٩١ من حملة الدكتوراه والماجستير

المناهج: مناهج حديثة يتمُّ اختيارها من قبل مدرس المقرر وفق أسس التطور العلمي والمعرفي.

الدراسات العليا

م	الكلية أو المعهد	دكتوراة	ماجستير	دبلوم	عدد الخريجين
1	الطب البشري		1		1
2	الهندسة الكهربائية		1		1
3	هندسة الميكاترونيك	1	1		2
4	الهندسة الزراعية		1		1
5	الهندسة المعلوماتية		1		1
6	العلوم السياسية		1		1
7	العلوم	1	3		4
8	الاقتصاد	2	5		7
9	التربية	1	3	73	77
10	الشريعة	1	7		8
11	الآداب والعلوم الإنسانية	3	4		7
	المجموع الكلي	9	28	73	110

أعداد الطلاب المسجلين

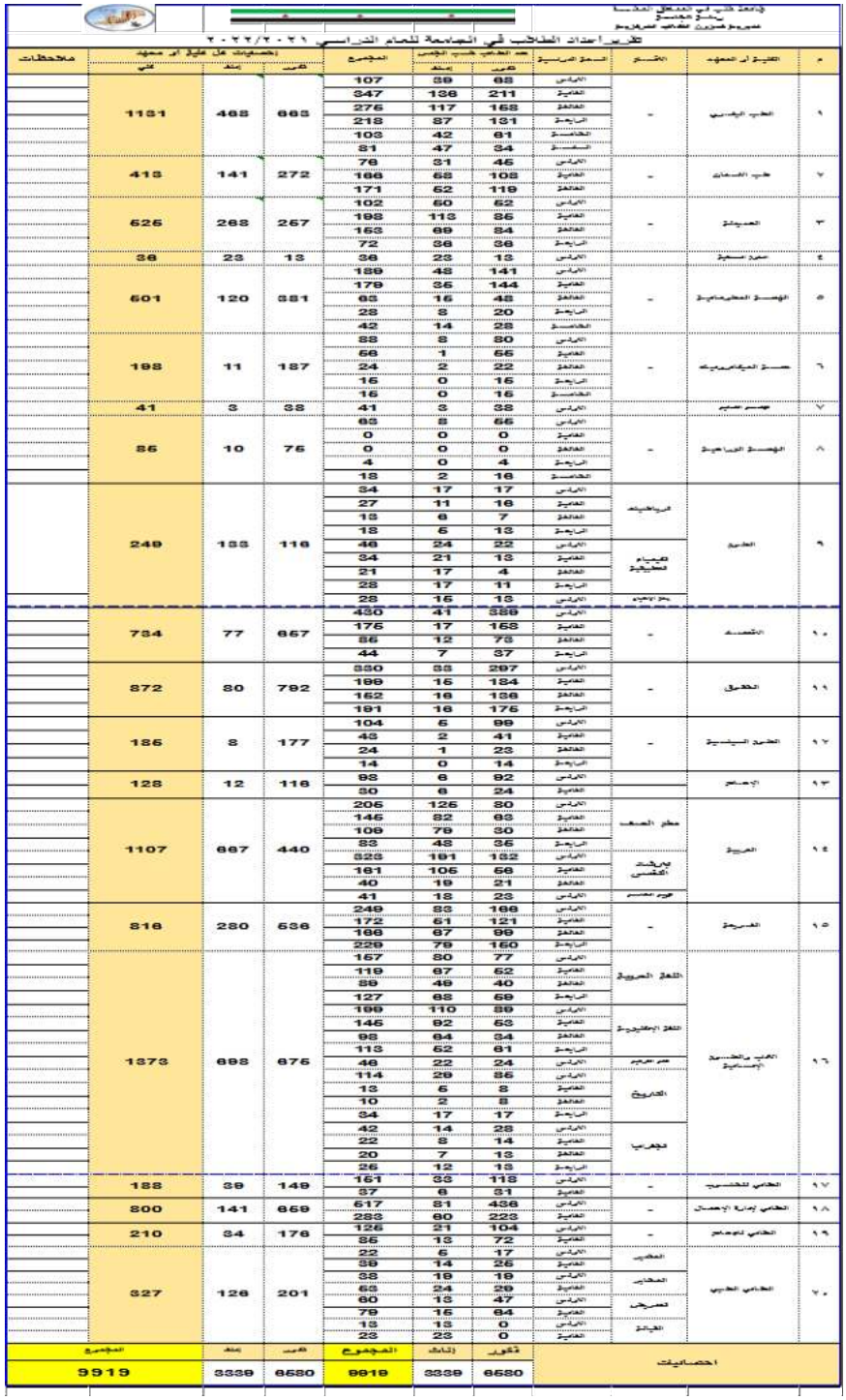

المتخرّجون

م	الكلية أو المعهد	عدد الخريجين
1	الطب البشري	192
2	طب الأسنان	10
3	الهندسة الزراعية	54
4	هندسة الميكاترونيك	22
5	الهندسة التقنية	8
6	الهندسة الكهربائية	2
7	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	12
8	الهندسة الميكانيكية	3
9	الهندسة الميكانيكية والكهربائية	10
10	الهندسة المعلوماتية	52
11	العلوم السياسية	24
12	الحقوق	248
13	العلوم	148
14	الاقتصاد	87
15	التربية	189
16	الشريعة	304
17	الآداب والعلوم الإنسانية	677
18	كلية التمريض	6
19	المعهد التقاني لإدارة الأعمال	105
20	المعهد التقاني لإدارة الأعمال والمحاسبة/ريف دمشق	44
21	المعهد التقاني للإعلام	76
22	المعهد التقاني للحاسوب	49
23	المعهد التقاني الطبي	987
	المجموع الكلي	3309

خرّيجو الدراسات العليا

م	الكلية أو المعهد	دكتوراة	ماجستير	دبلوم	عدد الخريجين
1	الطب البشري		1		1
2	الهندسة الكهربائية		1		1
3	هندسة الميكترونيك	1	1		2
4	الهندسة الزراعية		1		1
5	الهندسة المعلوماتية		1		1
6	العلوم السياسية		1		1
7	العلوم	1	3		4
8	الاقتصد	2	5		7
9	التربية	1	3	73	77
10	الشريعة	1	7		8
11	الآداب والعلوم الإنسانية	3	4		7
	المجموع الكلي	9	28	73	110

جامعة الشام الخاصة

تضم عدداً من الكليات والمعاهد التقانية:

الكليّات تنقسم إلى:

- كليات نظرية (التربية والاقتصاد والإدارة والآداب والشريعة والقانون).
- كليات تطبيقية (الهندسة المدنية، الهندسة المعلوماتية، هندسة الميكاترونيك)
- المعاهد التقانية: تسعى الجامعة لافتتاح عدد من المعاهد التقانية لتلبية احتياجات السوق والحاجة المجتمعية.

عدد الطلاب فيها: ٢٠٠٠

الكادر التدريسي: ٨٤ من حملة الدكتوراه والماجستير

المناهج: مناهج حديثة يتمّ اختيارها من قبل مدرس المقرر وفق أسس التطور العلمي والمعرفي، وتدرس وفق نظام الساعات المعتمدة

جامعة الزهراء الخاصة

تضـــم عدداً من الكليات النظرية (التربية والاقتصـــاد والإدارة والآداب والشـــريعة دراسات إسلامية كلية آيات للقرآن الكريم).

عدد الطلاب فيها: ٥٠٨

الكادر التدريسي: ٥٨ من حملة الدكتوراه والماجستير

المناهج: مناهج حديثة يتم اختيارها من قبل مدرس المقرر وفق أســـس التطور العلمي والمعرفي وتدرس وفق نظام الساعات المعتمدة

جامعة باشاك شهير الخاصة

تضـــم عدداً من الكليات النظرية (التربية والاقتصـــاد والإدارة والآداب والشـــريعة دراسات إسلامية).

عدد الطلاب فيها: ٤٠٠

الكادر التدريسي: ٥٣ من حملة الدكتوراه والماجستير

المناهج: مناهج حديثة يتم اختيارها من قبل مدرس المقرر وفق أســـس التطور العلمي والمعرفي، وتدرس وفق نظام الساعات المعتمدة.

جامعة المعالي الخاصة

تضم عدداً من الكليات النظرية (التربية والآداب، الشريعة الفقه وأصوله).

عدد الطلاب فيها: ٧٠٠

الكادر التدريسي: ٣٠ من حملة الدكتوراه والماجستير

المناهج: مناهج حديثة يتم اختيارها من قبل مدرس المقرر وفق أســـس التطور العلمي والمعرفي، وتدرس وفق نظام الساعات المعتمدة

أعداد الطلاب والاختصاصات

السنة الأولى						
الفرع	أصول الدين	اللغة الانكليزية	التربية	تركي	اللغة العربية	المجموع
عدد الطلاب	63	33	208	48	59	411
السنة الثالثة						
الفرع	أصول الدين	التربية	اللغة العربية			
عدد الطلاب	45	40	24			109

الجامعة الدولية للعلوم والنهضة الخاصة

تضم عدداً من الكليات والمعاهد التقانية:

الكليات تنقسم إلى:

- كليات نظرية (التربية والاقتصاد والإدارة والإعلام).
- كليات تطبيقية (الهندسة المعمارية والهندسة المعلوماتية والعلوم الصحية)
- المعاهد التقانية: (الطبي والحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الأعمال).

عدد الطلاب فيها: ١٥٠٠

الكادر التدريسي: ٧٠ من حملة الدكتوراه والماجستير

المناهج: مناهج حديثة يتم اختيارها من قبل مدرس المقرر وفق أسس التطور العلمي والمعرفي، وتدرس وفق نظام الساعات المعتمدة

جامعة آرام للعلوم الخاصة

تضم ثلاثاً من الكليات النظرية (التربية والاقتصاد والشريعة).

عدد الطلاب فيها: ٢٠٠

الكادر التدريسي: ١٠ من حملة الدكتوراه والماجستير

المناهج: مناهج حديثة، يتم اختيارها من قبل مدرس المقرر وفق أسس التطور العلمي والمعرفي، وتدرس وفق نظام الساعات المعتمدة

العوائق والتحديات التي تواجه الجامعات

١. ضعف الطاقة الاستيعابية للجامعات.
٢. عدم إمكانية التسجيل لدى كثيرين من الطلاب الراغبين في الدراسة؛ بسبب أحوالهم المالية.
٣. الحالة المالية المتردية للطلاب وعدم القدرة على دفع رسومهم الجامعية، وربما تكون سبباً في تأخرهم زمنياً في متابعة الدراسة.
٤. عدم وجود اعتماد أكاديمي للشهادة الصادرة عن مجلس التعليم العالي دولياً.
٥. ضعف الطاقة الاستيعابية للجامعة حالياً.

٦. انخفاض كفاية المخابر الموجودة في الجامعة؛ لاستيعاب أقسام جديدة وتخصصات مزمع افتتاحها.
٧. ضعف التزام الطلاب بالحضور بسبب معاناتهم الدائمة بالنقل، وخاصة الساكنين في ريف المدينة.
٨. انخفاض مستوى التعاون والمبادرة من المؤسسات والمنظمات الموجودة في البيئة المحيطة فيما يتعلق بتدريب وتوظيف الخريجين.
٩. عدم استقرار وضع الجامعات بسبب عدم الاستقرار في مناطق الشمال السوري.
١٠. تدنّي خدمات البنى التحتية وصعوبة التنقل بين المناطق، وارتفاع تكاليف التنقل؛ مما يزيد الأعباء على الطلبة.
١١. تدنّي المستوى التعليمي لطلبة المدارس الذين من المفترض التحاقُهم بالجامعة.
١٢. سوء الحالة الاقتصادية لسكان الشمال والذي ينعكس على عمل الجامعة؛ بسبب صعوبة فرض رسوم على الطلبة تكفي لتسديد التكاليف المترتبة على العملية التعليمية.
١٣. عدم قدرة الكثير من الطلبة على الالتحاق بالدوام الفيزيائي بالجامعات لظروف تتعلق بعمل الكثير من الطلبة لسد الاحتياجات المعيشية لأسَرِهم.
١٤. افتقار المنطقة إلى المباني الصالحة للعمل التعليمي العالي؛ رغم وجود مبانٍ حكومية سابقة في المنطقة، لكنها تكون تحت سلطة الفصائل التي حررت المنطقة، وتستخدمها لأغراضها العسكرية والأمنية، ولا سلطة للمجلس المحلي للاستفادة منها أو نقلها إلى المؤسسات المدنية لاستثمارها للصالح العام.
١٥. صعوبة دخول بعض مدرّسي الجامعات المقيمين في تركيا، علماً أن هناك حاجة في الجامعات إلى اختصاصاتهم.
١٦. الاعتراف التركي المنقوص بالحكومة السورية المؤقتة ومجلس التعليم العالي
١٧. عدم الاعتراف بالشهادات الصادرة عن الجامعة في مناطق إدلب، ومعاناة خريجي الجامعات في مناطق شمال حلب من الحرمان من التقدم إلى أي امتحان كوليكيوم أو التقدم الى الوظائف الموجودة في مناطق إدلب وغربي حلب

١٨. ضيق الأماكن: قلة المباني فيها (مكاتب إدارية، قاعات تدريسية، مخابر، مرافق عامة).
١٩. ضعف تعاون كثير من المشافي والمراكز الصحية في الشمال المحرر في قضية تدريب طلاب الكليات والمعاهد الطبية.
٢٠. قلّة تعاون كثير من المؤسسات والمنظمات في موضوع توظيف خريجي الجامعة.
٢١. ضعف استجابة كثير من منظمات المجتمع المدني الموجودة في المناطق المحررة في التعاون والتنسيق مع جامعة حلب وعدم إدراج التعليم والتعليم العالي في الأولويات.

المأمول

١. افتتاح تخصصات تربط الطالب مباشرة بسوق العمل، ليس المحليّة فقط، بل بسوق العمل العابرة للحدود.
٢. رفع الطاقة الاستيعابية في الجامعات؛ لرفع نسبة الاستيعاب وإتاحة الفرص لتسجيل الطلاب في الجامعات الحكومية والخاصة من نسبة ١٥٪ الى نسبة ٣٠٪ كحد أدنى.
٣. افتتاح اختصاصات متنوعة ومهمة في عدد من كليات الجامعة للدراسات العليا (ماجستير – دكتوراه).
٤. دعم برامج التنسيق مع الجامعات في الشمال؛ لإيجاد صيغة عمل مشتركة لتطوير العمل الجامعي.
٥. رفد المجتمع المحلي وتغطية احتياجاته بالكوادر العلمية المؤهلة والمتخصصة.
٦. تطوير البنى التحتية للجامعات (مشفى، مكاتب إدارية، قاعات تدريسية، مخابر، مرافق عامة).
٧. التركيز على البحث العلمي ومخرجاته، وربط مراكز البحث العلمي بالمؤسسات الفاعلة على الأرض، ومنظمات المجتمع المدني، ورجال الأعمال المؤثِّرين في المجتمع.

٨. التخطيط الاستراتيجي للقبول الجامعي، والتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي في المحرر في هذا المجال، والتركيز على الاختصاصات الملَّحة والضرورية لسد احتياجات المجتمع المحلي.

٩. البحث عن مصدر واعتمادية مالية ثابتة ومستقرة، تقدم الدعم المالي للجامعات وتضمن ديمومتها واستمراريتها.

١٠. السعي للحصول على الاعتراف والاعتمادية للشهادات الصادرة عن الجامعات في الشمال المحرر؛ لكي نؤمِّن الاستقرار والطمأنينة والإصرار على متابعة التحصيل العلمي لحاملي هذه الشهادات.

١١. العمل على تأمين منح وبعثات علمية ودراسية خارج سورية؛ لتوفير الاختصاصات غير الموجودة في الجامعات.

التخصصات الحالية والمستقبلية المطلوبة للمجتمع السوري من وجهة نظر الأكاديميين

مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية

د. فواز العوّاد

د. عبد المهيمن الديرشوي

نقابة الأكاديميين السوريين الأحرار

د. محمد الحمّادي

المدخل:

شهد العقدان الماضيان عدة محاولات فاشلة لإعادة بناء الدول في أعقاب الحرب، وتتضمن القائمة الطويلة من نتائج الإخفاقات مثل تبديد موار ضخمة في عدة دول مع عدم القدرة على تحقيق الاستقرار فيها، على الرغم من إنفاق مليارات الدولارات على مدى أكثر من عشر سنوات من التدخل.

وهناك العديد من الأسباب التي تفسر لماذا حدث ذلك، ولكن أهم ما يشرح هذا السجل البائس هو حقيقة أن المجتمعات التي مزقتها الحروب ضعف الاهتمام فيها بمؤسسات التعليم العالي، وقلة أعداد الخريجين المؤهلين بشكلٍ مناسب لديها، فضلاً عن الاضمحلال السريع لمهارات القوى العاملة، نتيجة لفرص العمل الضائعة أو بسبب النزوح.

ونظراً لانشغال الجهات المعنية بقضايا الأمن وبالعديد من التحديات الإنسانية على المدى القصير، فهي نادراً ما تنظر إلى التعليم العالي باعتباره أولوية رئيسة في بيئات ما بعد انتهاء الصراع، وبدلاً من ذلك، يُنظر إلى الاستثمار في التعليم العالي بشكلٍ عام كما لو أنه ترفٌ ليس بوسع المجتمعات التي مزقتها الحروب أن تتحمل كلفته، ولم تدركْ أهمية التعليم العالي بصورةٍ كافية من أجل التصدي لهذه الفجوة ومعالجتها.

إن سنواتٍ من الدراسة والخبرة قد أدت بنا إلى الاستنتاج بأنه، لكي تلعب المجتمعات المحلية دوراً قيادياً في عملية الإنعاش المعقدة، كما هو ضروري لنجاحها، يلزم اتباع نهجٍ طويل الأمد لإعادة البناء يتسم بالجرأة والقدرة على إحداث التغيير، نهج يضع التعليم العالي في مركز جدول أعماله.

ومن خلال الاستثمار في بناء القدرات المحلية فقط سوف تتمكن الدول من تلبية الطلبات المتزايدة، التي تنشأ في أعقاب الحرب، على العمال المهرة والعلوم المتقدمة، في مجموعةٍ واسعة من التخصصات ذات الأولوية من أجل بناء الدولة، بما في ذلك

تخصصات الصحة والهندسة والتعليم والقانون والاقتصاد، والكثير من التخصصات المستقبلية لإعادة الإعمار.

وعلى الرغم من أن التعليم العالي في المناطق المحررة في سورية نجح إلى حد كبير في إحداث قفزة نوعية تمثلت في نقل شرائح عديدة من المجتمع من مرحلة الانقطاع عن التعليم إلى خريجين بدأوا يغطون النقص في تخصصات عديدة يحتاجها المجتمع السوري حالياً مع الاستقرار الأمني النسبي مقارنة بالسنوات السابقة.

إلا أن العديد من الباحثين يشجعون على ضرورة إيجاد إصلاح جذري في التعليم العالي على صعيد الشكل والمضمون للعملية التعليمية بحيث تراعي متطلبات وشروط سوق العمل واحتياجات المجتمع السوري حالياً مع عدم إغفال احتياجات المجتمع السوري في مرحلة إعادة الإعمار مستقبلاً.

وقد أولت مؤسسة مداد اهتماماً كبيراً بالتعليم العالي منذ تأسيس جامعة حلب الحرة وصولاً إلى جامعة غازي عنتاب الفرع العربي في داخل سورية من خلال دعم التأسيس والتشغيل، وتطوير جودة التعليم العالي، إضافة إلى مشروع المنح الجامعية، التي توجهت إلى دعم الطلاب ليتمكنوا من دخول الجامعة، وفتح تخصصات جامعية محددة يحتاجها المجتمع السوري وفق توصيات الخبراء.

إلاّ أنّ استمرار العملية التعليمية في الجامعات بدون استراتيجيات تبنى على استشراف المستقبل وبدون دراسة حقيقية لواقع الاحتياجات في المجتمع السوري يوجب علينا التفكير الجدي في أولويات العمل في التعليم العالي، ولا يمكن لنا معرفة ذلك بدون دراسة نوعية توجه مسار العمل، لذلك فإنّ مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية، عمل على تنفيذ دراسة علمية منطلقاً من السؤال الآتي:

ما التخصصات الحالية والمستقبلية المطلوبة في شمال سورية من وجهة نظر الأكاديميين السوريين؟

أهداف الدراسة:

١. تحديد التخصصات الجامعية (الإنسانية، والصحية، والأساسية والهندسات) المطلوبة حالياً في الشمال السوري من وجهة نظر الأكاديميين السوريين.

٢. تحديد التخصصات الجامعية المطلوبة مستقبلاً لمرحلة إعادة الإعمار في شمال سورية من وجهة نظر الأكاديميين السوريين.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تعمل على توجيه المؤسسات الأكاديمية في الشمال السوري وقوى المعارضة السورية، لانتهاج خطوات عملية لتلبية احتياجات المجتمع السوري من التخصصات الهامة، وكذلك لتقنين بعض التخصصات، وتأسيس برامج جديدة يستشرف الباحثون والخبراء أهميتها في المستقبل.

كما تأتي أهمية الدراسة في تعريف المجتمع المحلي، من الطلبة وأولياء أمورهم والمهتمين بالتعليم عامة، بأهمية التخصصات الجامعية المطلوبة حالياً ومستقبلاً، للتوجه إليها والاستثمار فيها.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو طريقة منهجية منظمة لدراسة موضوع ما بهيئته الطبيعية، ودعمه من خلال جمع الكم المناسب من البيانات والمعلومات؛ وتفريغها، واستخدام أدوات التحليل الإحصائية المناسبة، ومن ثم وضع النتائج والحلول المقترحة.

هذا وقد تم استخدام المنحى الكمي والنوعي في تناول وعرض البيانات المتعلقة بالتخصصات الجامعية حاضراً ومستقبلاً.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يضم مجتمع البحث جميع الأكاديميين السوريين الذين يدرسون في الداخل السوري، ويبلغ عددهم حوالي (١٦٠) أكاديمي.

والشكل الآتي يبين توزع العينة **حسب الجنس (ذكور، إناث):**

الشكل (١) توزيع العينة حسب الجنس.

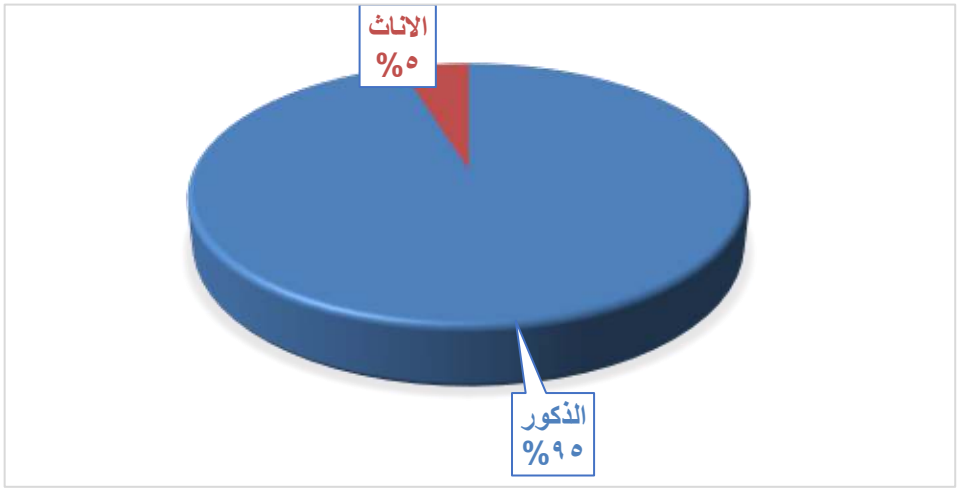

نلاحظ من الشكل السابق انخفاض نسبة مشاركة الإناث في الاستبيان، وهذا يدل ربما إلى ضعف عددهم من المجتمع الأصلي للأكاديميين السوريين في الشمال السوري، وكذلك ربما يشير إلى ضعف دخولهم وتجاوبهم وتفاعلهم مع منصات التواصل الاجتماعي، وبالتالي عدم علمهم بوجود مثل هذا الرابط، وبالتالي عدم دخول الكثير منهن إليه.

وكذلك يظهر الجدول الآتي توزع العينة **حسب المؤهل العلمي (الماجستير، الدكتوراه):**

الجدول (١) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
الماجستير	٢٦	% ٤١.٣
الدكتوراه	٣٧	% ٥٨.٧
المجموع	٦٣	% ١٠٠

يبين الجدول السابق أن النسبة الكبرى للمشاركين هم من حملة شهادة الدكتوراه، وهذا مفيد لجودة الدراسة، ودقة نتائجها.

كما يظهر الشكل الآتي صفات العينة وفق **عدد سنوات الخبرة (أقل من ٥ سنوات، وبين ٥ سنوات، و١٠ سنوات، وأكثر من ١٠ سنوات):**

الشكل (٢) توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة.

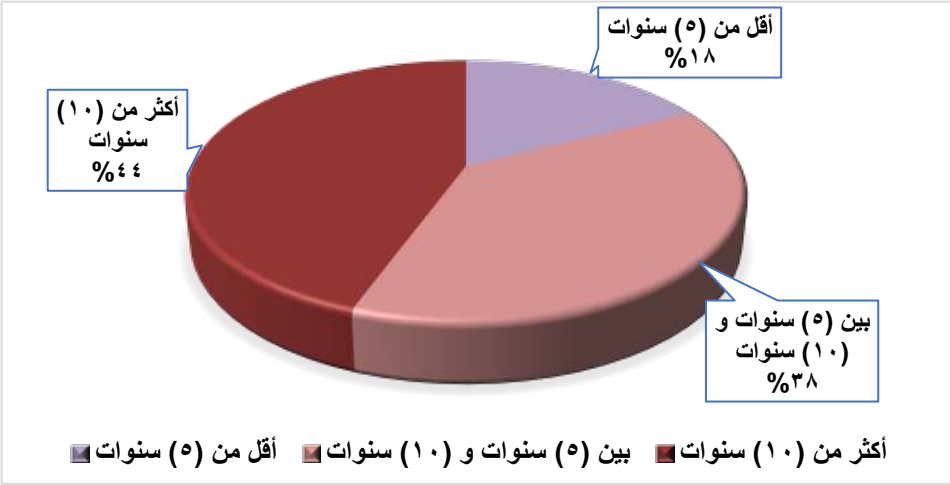

يلاحظ من الشكل السابق أن العدد الأكبر للشريحة المستهدفة هم من الذين خبرتهم في مجال التدريس تتجاوز العشر سنوات، وهذا يدعم البحث من خلال آراء هذه النخبة المناسبة التي تستطيع اختيار التخصصات المناسبة للمجتمع السوري حالياً وفي المستقبل.

ويوضح الجدول الآتي توزع الشريحة المستهدفة **حسب مجال التخصص (العلوم الإنسانية، العلوم الصحية، العلوم الأساسية والهندسات):**

الجدول (٢) توزيع العينة حسب التخصص

مجال التخصص	العدد	النسبة المئوية
العلوم الإنسانية	٣٥	٥٥.٦
العلوم الصحية	٨	١٢.٧
العلوم الأساسية والهندسات	٢٠	٣١.٧
المجموع	٦٣	% ١٠٠

يوضح الجدول السابق أن الشريحة الأكبر من عينة الدراسة هي شريحة العلوم الإنسانية، والشريحة الصغرى المشاركة في الاستبيان هي العلوم الصحية، وهذه نتيجة طبيعية تمثل الواقع إلى حد كبير.

الأدوات وإجراءات التطبيق:

استخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وقد أعد هذا الاستبيان من قبل فريق مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية، بعد التأكد من صدقها وثباتها، وتألف من ثلاثة محاور أساسية بالإضافة إلى المقدمة التي تضمنت تعريفاً بالمشكلة التي يسعى المركز لدراستها، وكذلك تعريفاً بالجهة المعدة، بالإضافة إلى رسالة تطمئن المشاركين على أن المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض علمية، من هدفها تطوير التعليم العالي في الشمال السوري، كما احتوت المقدمة أيضاً على الأسلوب والطريقة التي من خلالها يمكن للمشارك الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الاستبيان.

أما محاور الاستبيان الثلاثة فهي:

- **المحور الأول:** المعلومات الأساسية للمشارك، مثل: الجنس (الذكور، والإناث)، والمؤهل العلمي (الماجستير، والدكتوراه)، وعدد سنوات الخبرة (أقل من ٥ سنوات، وبين ٥ سنوات و١٠ سنوات، وأكثر من ١٠ سنوات)، ومجال التخصص (العلوم الإنسانية، العلوم الصحية، العلوم الأساسية والهندسات).
- **المحور الثاني:** التخصصات (العلوم الإنسانية، العلوم الصحية، العلمية الأساسية والهندسات) المطلوبة للمجتمع السوري في الوقت الراهن. يختار الباحث من القائمة فقط ما يتوافق مع تخصصه، كما يوجد في نهاية هذا المحور سؤال مفتوح يطلب من المستجيب ذكر تخصصات أخرى يرغب بإضافتها إلى القائمة.
- **المحور الثالث:** التخصصات المستقبلية المطلوبة للمجتمع السوري، كما يوجد أيضاً في نهاية هذا المحور سؤال مفتوح يطلب من المستجيب ذكر تخصصات مستقبلية أخرى يرغب بإضافتها إلى القائمة.

صـــمم الاســـتبيان عبر برنامج (Google Forms)، وتم اســـتخدام مقياس ليكرت الثلاثي (الحاجة ضـعيفة، الحاجة متوسـطة، الحاجة كبيرة) في صـياغة الأسـئلة المغلقة، ووزع الاستبيان على الفئة المستهدفة من خلال رابط الكتروني أرسل لهم عبر منصات مركز مداد للدراســـات والبحوث التربوية، وقد اســـتغرقت فترة جمع المعلومات من الشـــريحة المستهدفة حوالي شهر كامل من ٢٠٢٢/٧/١٥ إلى ٢٠٢٢/٨/١٥.

تابعت اللجنة العلمية في المركز استقبال البيانات ومن ثم جدولتها وإظهارها بشكل مرئي عبر الجداول والرسوم البيانية، لتصبح جاهزة للمناقشة والتفسير، ووضع التوصيات والمقترحات المناسبة.

عرض النتائج وتفسيرها:

- **الهدف الأول:**

تحديد التخصصات الجامعية (الإنسانية، والصحية، والأساسية والهندسات) المطلوبة حالياً في الشمال السوري.

للوصـــول إلى هذا الهدف، تم رصـــد آراء الأكاديميين عينة البحث بشـــأن الســـؤال المطروح عليهم حول تحديد التخصـصـات الجامعية (الإنسـانية، والصـحية، والأسـاسـية والهندسات) المطلوبة حالياً في الشمال السوري، وتبين ما يأتي:

أولاً: التخصـــصـــات الإنســـانية التي يحتاجها المجتمع الســـوري بشـــكل كبير في الوقت الراهن:

فقد تبين أن العشـــر تخصـــصـــات المهمة التي يراها الأكاديميون المختصـــون أن المجتمع السـوري بحاجة لها في الوقت الراهن بشـكل كبير هي التخصـصـات الآتية بالترتيب حسب أهميتها:

الشكل (٣) تخصصات إنسانية الحاجة لها الكبيرة.

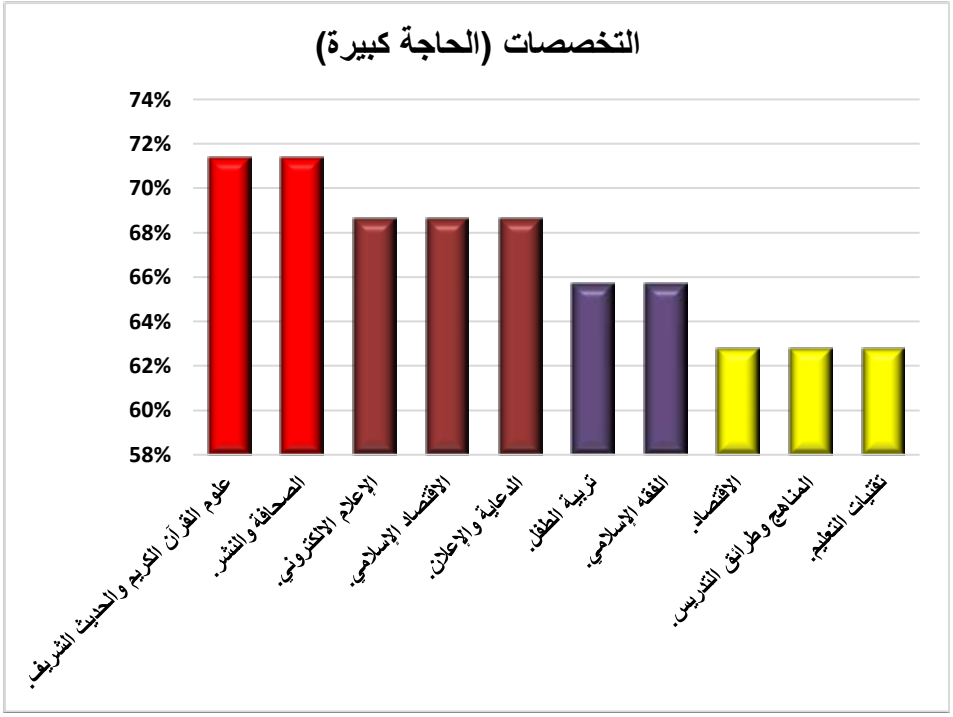

يلاحظ من الشكل السابق أن أكثر تخصصين يحتاجهما المجتمع السوري في الوقت الراهن من وجهة نظر الأكاديميين هما (علوم القرآن الكريم والحديث الشريف)، و(الصحافة والنشر)، وهذه ربما نتيجة طبيعية للحالة السورية، حيث أن المجتمع إسلامي، ويرغب أن يكتسب أبناءه الشريعة الإسلامية ويفهمون أمور دينهم بشكل علمي وأساسي بالدرجة الأولى، كما أن الحالة السورية وظروف الحرب التي تمر بها سورية بحاجة إلى أخصائيين في الصحافة والنشر لينقلوا معاناة الشعب السوري والظلم الذي يتعرض له إلى العالم.

كما يلاحظ أن بقية التخصصات أيضاً مهمة، وقد رشحها غالبية الأكاديميين عينة البحث، ويرون أن المجتمع السوري يحتاجها في الوقت الراهن بشكل كبير، حيث أن جزءاً

منها متعلق بالدعاية والإعلام، وجزء متعلق بالتربية كتربية الطفل والمناهج وطرائق التدريس، وجزء متعلق بالشريعة الإسلامية كالاقتصاد الإسلامي، والفقه الإسلامي.

فيما جاءت **التخصصات الإنسانية العشر الآتية ضمن التخصصات التي يرى أفراد العينة أن حاجة المجتمع السوري لها ضعيفة في الوقت الراهن**، وهي:

الجدول (٣) تخصصات إنسانية الحاجة لها ضعيفة.

الرقم	التخصصات التي الحاجة لها ضعيفة	النسبة المئوية
١	الإدارة السياحية.	% ٧٧.١
٢	الإدارة الفندقية.	% ٧٤.٣
٣	المكاتب السياحية والإرشاد السياحي.	% ٧١.٤
٤	الآثار.	% ٦٠
٥	علم المكتبات.	% ٤٨.٦
٦	التربية الرياضية.	% ٤٢.٨
٧	التربية المقارنة والتربية في الوطن العربي.	% ٤٠
٨	الجغرافية.	% ٣١.٤
٩	التاريخ.	% ٣١.٤
١٠	الفلسفة.	% ٢١

يتبين من الجدول السابق أن أكثر ثلاثة تخصصات إنسانية ترى عينة البحث أن حاجة المجتمع السوري لها ضعيفة هي: التخصصات المتعلقة بالسياحة والإدارة الفندقية، وهذا منطقي جداً بحكم الحالة السورية التي تعيشها، وظروف الحرب والدمار والنزوح الذي أحدثه النظام السوري ضد الشعب.

وفي الإجابة عن السؤال المفتوح حول التخصصات الإنسانية التي يرغب أفراد العينة ذكرها والتي هي حاجة للمجتمع السوري في الوقت الراهن وليست مذكورة في القائمة، فقد تم ذكر التخصصات الآتية:

- نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.
- دراسات مقارنة.
- الإعلام الإسلامي.

ثانياً: التخصصات الصحية التي يحتاجها المجتمع السوري بشكل كبير في الوقت الراهن:

تبين أن العشر تخصصات المهمة التي يراها الأكاديميون المختصون أن المجتمع السوري بحاجة لها في الوقت الراهن بشكل كبير هي التخصصات الآتية بالترتيب حسب أهميتها:

الشكل (٤) تخصصات صحية الحاجة لها الكبيرة.

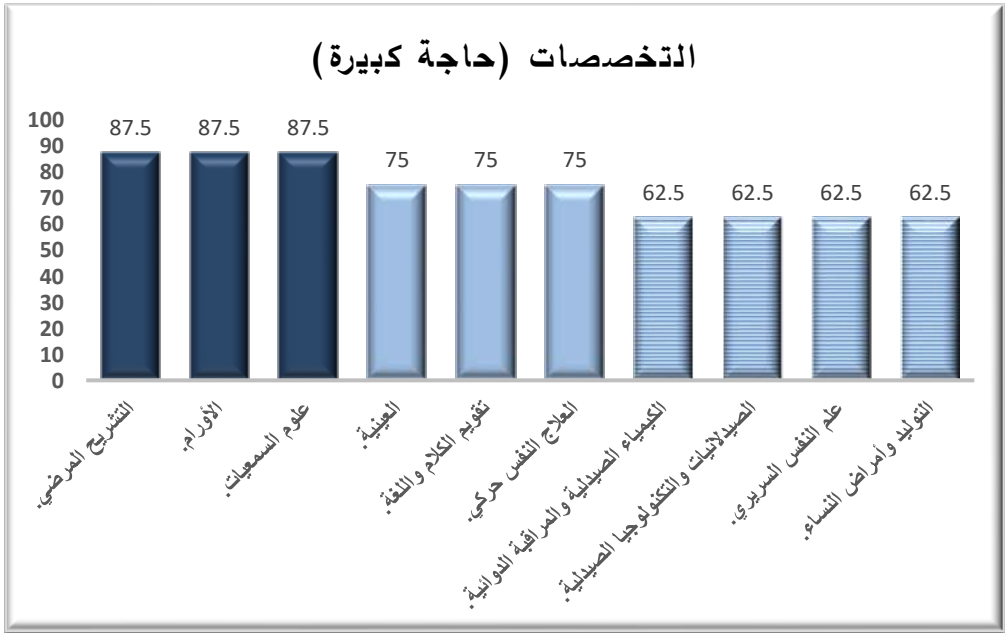

ويلاحظ من الشكل السابق أن أكثر ثلاثة تخصصات صحية احتلت المرتبة الأولى من بين آراء الأكاديميين هي: التشريح المرضي، وعلم الأورام، وعلوم السمعيات، وربما يعود السبب إلى انتشار هذه الأمراض بين السوريين في الشمال السوري، أو لنقص الكوادر في هذا التخصص.

فيما جاءت **التخصصات الصحية الآتية ضمن التخصصات التي يرى أفراد العينة أن حاجة المجتمع السوري لها ضعيفة الوقت الراهن**، وهي:

الجدول (٤) تخصصات صحية الحاجة لها ضعيفة.

الرقم	التخصصات التي الحاجة لها ضعيفة	النسبة المئوية
١	طب الفم.	% ٥٠
٢	العظمية.	% ٣٧.٥
٣	تعويضات الأسنان المتحركة.	% ٢٥
٤	الطب البيطري.	% ٢٥
٥	علم النسج حول السنية.	% ٢٥
٦	الطب المخبري.	% ٢٥

ويتبين من الجدول السابق أن أكثر ثلاثة تخصصات صحية ترى عينة البحث أن حاجة المجتمع السوري لها ضعيفة هي: طب الفم، والعظمية، وتعويضات الأسنان المتحركة، وربما يفسر ذلك إلى الحاجة الكبيرة إلى تخصصات أخرى تمس الحالة السورية والظروف التي تعيشها، بشكل أكبر.

وفي الإجابة عن السؤال المفتوح حول التخصصات الصحية التي يرغب أفراد العينة ذكرها والتي هي حاجة للمجتمع السوري في الوقت الراهن وليست مذكورة في القائمة، فقد تم ذكر التخصصات الآتية:

- جراحة تجميلية.
- أطراف صناعية.
- العلاج الفيزيائي.
- أمراض النوم.
- الصحة العامة.
- تقنيات الاخصاب المساعد.

- علم الهندسة الوراثية.

ويلاحظ أنها تخصصات قريبة جداً من الحالة السورية، فالكثير من الشعب السوري قد تعرض للحروق وبتر الأيدي أو الأرجل جراء القذائف والبراميل المتفجرة والأسلحة المحرمة دولياً، التي ألقاها النظام السوري عليهم، وهم بحاجة كبيرة إلى مثل هذه التخصصات.

ثالثاً: تخصصات العلوم الأساسية والهندسات التي يحتاجها المجتمع السوري بشكل كبير في الوقت الراهن:

ظهر بعد تفريغ البيانات أن أكثر تخصصات المهمة التي يراها الأكاديميون المختصون أن المجتمع السوري بحاجة لها في الوقت الراهن بشكل كبير هي التخصصات الآتية بالترتيب حسب أهميتها:

الشكل (٥) تخصصات في العلوم الأساسية والهندسات الحاجة لها الكبيرة.

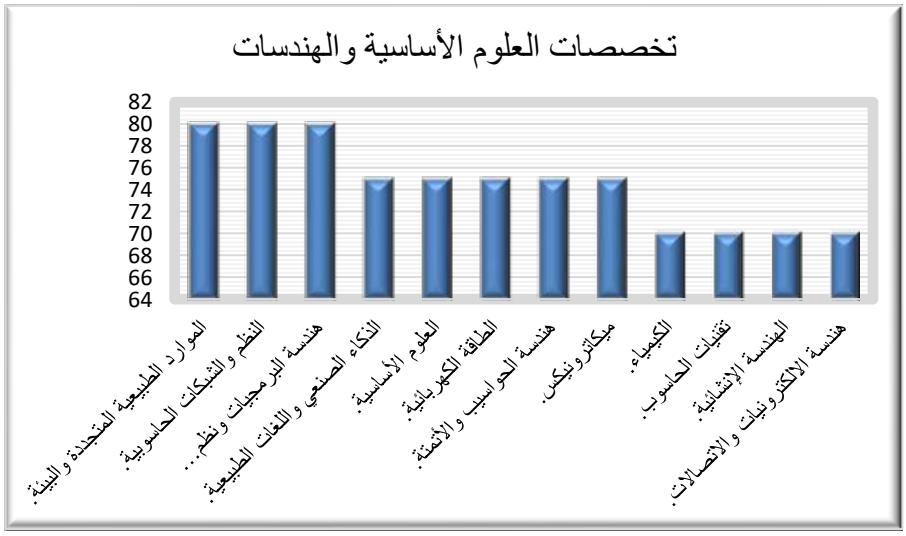

يلاحظ من الشكل السابق أن أكثر ثلاثة تخصصات يحتاجها المجتمع السوري في الوقت الراهن من وجهة نظر الأكاديميين هي الموارد الطبيعية المتجددة والبيئة، والنظم والشبكات الحاسوبية، وهندسة البرمجيات ونظم المعلومات.

وربما يعزى السبب إلى أهمية علم الحواسيب في هذا الوقت الراهن، وبالتالي ضرورته للمجتمع السوري، ولأهمية الموارد الطبيعية وخاصة في ظل الحرب التي تعيشها سورية منذ أكثر من عشر سنوات.

فيما جاءت **تخصصات العلوم الأساسية والهندسات الآتية ضمن التخصصات التي يرى أفراد العينة أن حاجة المجتمع السوري لها ضعيفة حالياً**، وهي:

الجدول (٥) تخصصات في العلوم الإنسانية والهندسات الحاجة لها ضعيفة.

الرقم	التخصصات التي الحاجة لها ضعيفة	النسبة المئوية
١.	تاريخ العمارة ونظرياتها.	٦٥ %
٢.	الهندسة الجيوتكنيكية.	٣٥ %
٣.	الهندسة الطبوغرافية.	٣٠ %
٤.	هندسة وسائط الإعلام وتقاناتها.	٣٠ %
٥.	الهندسة المائية.	٢٥ %
٦.	هندسة ميكانيك الصناعات النسيجية وتقاناتها.	٢٥ %
٧.	هندسة الميكانيك العام.	٢٥ %
٨.	التخطيط والبيئة.	٢٥ %
٩.	الجيولوجيا.	٢٥ %
١٠.	هندسة التصميم الميكانيكي.	٢٥ %

ويتبين من الجدول السابق أن أكثر ثلاثة تخصصات في العلوم الأساسية والهندسات ترى عينة البحث أن حاجة المجتمع السوري لها ضعيفة هي: تاريخ العمارة ونظرياتها، والهندسة الجيوتكنيكية، والهندسة الطبوغرافية، بالإضافة إلى الهندسة المائية، وهندسة ميكانيك الصناعات النسيجية، وهندسة الميكانيك العام، وربما يفسر ذلك إلى أن البيئة الداخلية السورية، وسوق العمل فيها، في الوقت الراهن غير مناسبة لمثل هذه التخصصات.

وفي الإجابة عن السؤال المفتوح حول تخصصات العلوم الأساسية والهندسات التي يرغب أفراد العينة ذكرها والتي هي حاجة للمجتمع السوري في الوقت الراهن وليست مذكورة في القائمة، فقد تم ذكر التخصصات الآتية:

- الصناعة الحربية.
- الطيران المسير للأغراض المدنية.
- تربية النبات.
- المراعي.
- احصاء المواسم الزراعية والإنتاجية.
- الهندسة الطبية.
- هندسة التقانات الحيوية.

ويظهر من هذه الإضافات مدى أهمية الصناعات الحربية في سورية في الوقت الراهن بحكم الثورة التي تعيشها سورية على الظلم، وبالتالي ضرورة الاهتمام بهذه التخصصات في جامعات الشمال السوري، وكذلك يظهر لنا ضرورة الاهتمام بالزراعة وخاصة المراعي التي تغطي معظم مساحة سورية.

- **الهدف الثاني:**

تحديد التخصصات الجامعية المطلوبة مستقبلاً لمرحلة إعادة الإعمار في الشمال السوري المحرر.

وللوصول إلى الهدف الثاني من الدراسة، تم رصد آراء الأكاديميين عينة البحث بشأن السؤال المطروح عليهم حول تحديد التخصصات الجامعية المطلوبة مستقبلاً لمرحلة إعادة الإعمار في الشمال السوري المحرر، وتبين أن التخصصات المهمة التي يراها الأكاديميون المختصون أن المجتمع السوري بحاجة لها في المستقبل بشكل كبير هي التخصصات الآتية بالترتيب حسب أهميتها:

الشكل (٦) تخصصات الحاجة لها كبيرة لمستقبل إعادة إعمار الشمال السوري.

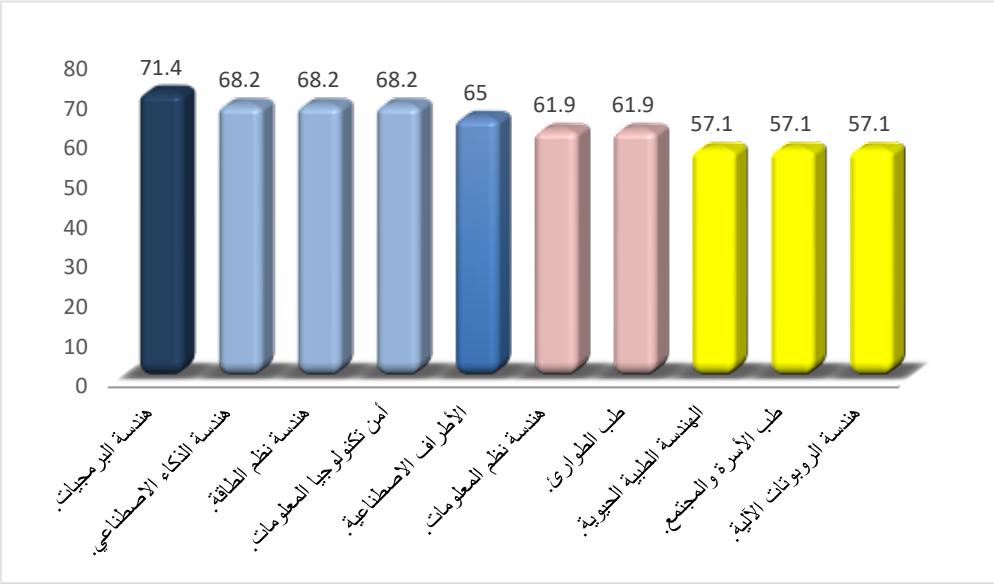

ويظهر من الشكل السابق أن أكثر تخصص، من ضمن التخصصات الحديثة في العالم، يحتاجه المجتمع السوري مستقبلاً لإعادة الإعمار من وجهة نظر الأكاديميين السوريين هو تخصص هندسة البرمجيات، ثم يأتي من بعده وبالدرجة الثانية تخصص هندسة الذكاء الاصطناعي، ومن ثم يحتل تخصص هندسة نظم الطاقة المرتبة الثالثة. وهنا يتبين مدى اهتمام شريحة الأكاديميين بالأمور المتعلقة بالحاسوب وهو مجال يظهر من وجهة نظرهم ضرورة الاهتمام به أكثر، ربما لأن الحاسوب هو المفتاح لدخول المستقبل.

كما أكدت عينة البحث أن من أكثر التخصصات الحديثة التي حاجة المجتمع السوري إليها ضعيفة مستقبلاً، هي التخصصات الآتية:

الجدول (٦) تخصصات الحاجة لها ضعيفة لمستقبل إعادة إعمار الشمال السوري.

الرقم	التخصصات التي الحاجة لها ضعيفة	النسبة المئوية
١.	علم الطهي	% ٨١
٢.	العلوم البحرية	% ٧٧.٨
٣.	تصميم الأزياء	% ٧٦.٢

.٤	دراسات السياحة	% ٦٥.١
.٥	تصميم الألعاب الرقمية	% ٥٤
.٦	صناعة الأفلام	% ٥٢.٤
.٧	هندسة الطيران	% ٥٠.٨
.٨	الاقتصاد المنزلي	% ٤٤.٤
.٩	علم الفلك	% ٤٢.٨
.١٠	هندسة الصوت	% ٤٢.٨

يتبين من الجدول السابق أن معظم شريحة البحث ترى أن علم الطهي والعلوم البحرية وتصميم الأزياء ودراسات السياحة، هي من التخصصات التي حاجة المجتمع السوري لها ضعيفة، وربما يعزو السبب إلى ضعف الأمل بمستقبل سورية وتحسنه، لذا ترى عينة البحث أن هذه التخصصات ربما تعد من الكماليات، حيث أن المجتمع مازال وربما سيبقى إلى مستقبل ليس بالقريب بحاجة إلى التخصصات الأساسية والضرورية لبنائه.

وفي الإجابة عن السؤال المفتوح حول التخصصات التي يرغب أفراد العينة ذكرها والتي هي حاجة للمجتمع السوري مستقبلاً لإعادة الإعمار، وليست مذكورة في القائمة، فقد تم ذكر التخصصين الآتيين فقط:

- الاتصالات.
- صناعة الأفلام للأطفال.

التوصيات والمقترحات:

في نهاية هذه الدراسة يمكن الوصول إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات، من أهمها:

١. ضرورة الاهتمام، في الوقت الراهن، بالتخصصات الإنسانية الآتية: علوم القرآن الكريم والحديث الشريف، والصحافة والنشر، والإعلام الالكتروني، والاقتصاد الإسلامي، ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، وتربية الأطفال.
٢. ضرورة تركيز الاهتمام، في الوقت الراهن، بالتخصصات الصحية الآتية: التشريح المرضي، وعلم الأورام، والجراحة التجميلية، والعلاج الفيزيائي، والسمعيات، والعينية، وأمراض النوم.
٣. ضرورة الاهتمام، في الوقت الراهن، بتخصصات العلوم والهندسات الآتية: الموارد الطبيعية المتجددة، ونظم المعلومات والشبكات الحاسوبية، وهندسة البرمجيات، ونظم المعلومات، والذكاء الصناعي، وتربية النبات، والصناعات الحربية، والمراعي.
٤. توجيه أصحاب القرار التربوي في وزارة التعليم والجامعات الحكومية والخاصة بفتح مثل هذه التخصصات والاهتمام بها في الشمال السوري.
٥. توجيه أصحاب القرار الاستراتيجي وواضعي الخطط المستقبلية للتعليم في الشمال السوري بالتركيز مستقبلاً ولإعادة الإعمار على التخصصات الآتية: هندسة البرمجيات، والذكاء الصناعي، وهندسة نظم الطاقة، والأطراف الصناعية، وصناعة أفلام الأطفال، وهندسة نظم المعلومات، وطب الطوارئ، والأمن السيبراني.
٦. إعداد تقارير ودراسات وأبحاث معمقة في هذا الشأن وعلى شريحة أكبر من الأكاديميين في الشمال السوري المحرر.
٧. إجراء دراسات وأبحاث علمية للتعرف على آراء أرباب العمل في التخصصات المطلوبة للسوق.

دور نقابة المهندسين في تدريب الخريجين الجدد وزجّهم في سوق العمل في مرحلة إعادة الإعمار

نقابة المهندسين السوريين الأحرار

م. أحمد باسم نعناع

نقيب المهندسين السوريين الأحرار

م. بسام زيتون

أمين السر

د. م. عبد القادر غزال

م. منير برهمجي

مقدمة:

نتيجة للحرب المدمِّرة في سورية التي استمرَّت لأكثر من عشر سنوات، والتي نالت منها المناطق المحرَّرة الشيء الكثير، والدمار الهائل في البنى التحتية، والمنشآت العامة والخاصة والمنشآت الصناعية والإنتاجية، إضافة إلى الخلل الذي أصاب العملية التعليمية في مفاصلها كافّةً، وخاصة الجامعية والأكاديمية، وكذلك الفجوة في متابعة الخبرات واكتساب المعارف الجديدة للمهندسين القدامى أو الخرّيجين الجدد أو طلاب كليّات الهندسة وفقاً للتسارع الكبير في التقدُّم العلمي والمعرفي، مع التأكيد على أنّ الأعمال الهندسية والإنشائية تأثَّرت بشكل كبير جداً في هذه المناطق، الأمر الذي حمّل نقابة المهندسين السوريين الأحرار أعباء إضافية لاستنهاض قدراتِ ومعارفِ وخبراتِ المهندسين؛ ليكونوا في مقدمة عملية إعادة البناء والإعمار من خلال تنفيذ الدورات التخصصية، وهيكلة مراكز التدريب في فروع النقابة، والتواصل مع كليّات الهندسة في الجامعات كافّةً وكذلك المعاهد الهندسية والمنظمات المهتمة في التعليم المتوسط والجامعي والوزارات ذات الصلة لوضع الرؤية المناسبة للمرحلة القادمة.

إنّ التقدم المتسارع في العلوم الهندسية على اختلاف اختصاصاتها، وخاصّةً بعد التطور الهائل الذي لحق بتكنولوجيا المعلومات والبرمجيات الخاصة بفروع الهندسة كافة، رافق ذلك تغييرات مماثلة في وسائل الإنتاج والكودات ومتطلّبات العمل، وهذه التغييرات لا بدَّ أن تتبعها تغييرات مماثلة في التعليم والتدريب الهندسي، إذ إنّ حجم المعلومات الواجب إتقانها أصبح كبيراً جداً، وتصعب متابعتها من خلال الدراسة الجامعية التي تفتقر إلى العديد من التخصصات الهندسية التي تواكب الحاضر والمستقبل، بل يجب على المهندس الذي يريد النجاح والمنافسة في زمن لا وجود فيه إلا للتقنية العالية، أن يتلقّى دوراتٍ تدريبيةً مستمرة لمواكبة التطور العلمي وحاجات سوق العمل، وعليه لم يعد التعليم شيئاً نفعله مرة واحدة على مدى الحياة، بل شيئاً يجب أن نفعله على طول هذه الحياة.

يُعتبَر سوقُ العملِ الهندسي أحدَ أبرزِ المؤشِّرات لقياس الحركة الاقتصادية وتحديد النمو، كما تعتبر حاجات سوق العمل بشكل عام أحد العوامل الأساسية لتطوير المهارات والمؤهلات في الأنظمة التعليمية، وفي ظل الثورة الرقمية، وبعد تعرض العالم

لمتغيرات عدّة نتيجة جائحة كورونا، خاصة على مستوى مواصلة العمل والتعليم عن بعد، وتغيير أنماط ومتطلبات أسواق العمل.

إن الحديث عن سوق العمل الهندسي ليس منفصلاً عن الأوضاع الاقتصادية والمالية للمناطق المحررة، وهو أيضاً ليس منفصلاً عن سوق العمل في كل القطاعات الاقتصادية المنتجة على كل المستويات، ليس على مستوى القطاعات الهندسية فقط، وفي ظل الظروف الصعبة على مستوى العالم بشكل عام، وعلى مستوى المناطق المحررة بشكل خاص يصبح البحث لإيجاد فرص عمل من واجب المؤسسات الوطنية والنقابات المعنية بسوق العمل الهندسي.

وبالتالي لا بدّ من معرفة واقع سوق العمل الهندسي في المنطقة، وما هي التحديات التي تواجه سوق العمل على الصعيد الاقتصادي أو على صعيد المهارات المطلوبة والتخصصات المحتاج لها؟ وما هي الحلول المطروحة؟ وما هي المبادرات على صعيد استطلاع الهوة ما بين حاجة سوق العمل، ومهارات الخريجين الجدد أو طلاب التخرج وتخصصاتهم؟ حيث تبيَّن من خلال استبيان تم إجراؤه على خريجي وطلاب كليات الهندسة ما يلي:

١. الفجوة بين المادة العلمية والنواحي العملية وسوق العمل.
٢. افتقار بعض الكليات للمخابر العملية والمختصين.
٣. عدم المعرفة بسوق العمل الخاص بهم.
٤. عدم تعريف الطلاب ببيئة العمل الخاصة باختصاصهم في السوق، وربطها بالاختصاصات الهندسية المتنوعة.
٥. ربط الجامعة بالواقع أمر ضروري جداً جداً، مثال على ذلك خرّيجو كلية الاقتصاد وطريقة عملهم وتعاملهم مع المنظمات غير الربحية.
٦. الاهتمام بالأمن الغذائي وتوجيه المناهج وتطويرها في هذا الاتجاه، مثال هندسة الزراعة، والاهتمام بالزراعة المائية.
٧. الأمن المائي وتوجيه المناهج وتطويرها في هذا المجال، مثال هندسة الميكاترونكس، وتوليد الطاقة بالاستفادة من الطاقة الشمسية أو المائية أو طاقة الرياح، وذلك حسب الواقع المتاح.

ومن هذا المنطلق، تسعى نقابة المهندسين السوريين الأحرار في خطتها لعامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ لإعادة هيكلة مكتب التدريب المركزي، ووضع خطة استراتيجية للتأهيل والتدريب ينتج عنها مهندسون مؤهلون في المجالات كافّةً، والتخصصات لمواكبة هذا التطور، ورفدهم بأحدث التقنيات العالمية للإبقاء على الجهوزية التامة في مرحلة إعادة الإعمار.

يعتبر التعليم أحد أهم ركائز المجتمع والأمم، لكن التعليم المحصور بالمؤسسات الأكاديمية لم يعد كافياً لإحاطة المهارات المطلوبة في سوق العمل؛ لذا بات من الواجب على كل متقدم إلى فرصة عمل تدريب نفسه، والانخراط في دورات تساهم في صقل شخصيته، وزيادة معرفته ليكون مؤهلاً لسوق العمل، وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار، لذلك تعمل نقابة المهندسين السوريين الأحرار على تطوير العمل الهندسي من خلال:

١. إعداد الكوادر الهندسية، والتركيز على التدريب والتأهيل للوصول لـــ (مهندس مشرف، مهندس دارس، مهندس استشاري).
٢. تأهيل وتدريب الكوادر الهندسية لمواكبة التطورات التقنية والعلمية في مختلف الاختصاصات، وتطوير عمل اللجان النقابية والعلمية، ومنحها الصلاحيات الممكنة لإنجاز خططها.
٣. إحداث شركات ومكاتب هندسية متكاملة خاصة بالشراكة مع النقابة.
٤. تأمين جبهات عمل للمهندسين في القطاعين العام والخاص.
٥. تطبيق المواصفات الخاصة بالعمل الهندسي.
٦. وضع نظام هندسي متكامل وموحد.
٧. القيام بإجراء مسح شامل وتفصيلي، وجمع المعلومات عن أسواق العمل.
٨. العمل على حصر فرص العمل المتوفرة ومتطلباتها من مهارات واختصاصات، وملاءمة المهندسين للفرص المتاحة، واستخلاص المؤشرات.
٩. إنشاء قاعدة معلومات تضم أعداد المهندسين في المناطق المحررة والدول العربية ودول اللجوء كافّةً، وتوزيعهم على القطاعات الهندسية وفرص العمل المتاحة.
١٠. استخلاص وتحديد المؤهلات الواجب توفرها.
١١. العمل على سد النقص إذا ما وجد بين مؤهلات المهندس ومتطلبات العمل.

١٢. تقديم مقترحات وحلول لنقاط الخلل والنقص بالتوافق مع كل الجهات المعنية.
١٣. عقد دورات تعليمية وتدريبية وورشات عمل مستمرة للمهندسين وخاصة لحديثي التخرج، وفقاً لبرامجَ معدَّةٍ بعناية عبر اختيار المواضيع الملحَّة وأساليب تقديمها.
١٤. إصدار نشرات دورية لتوجيه الطلاب، والجامعات نحو التخصصات المطلوبة، بقصد تحديد وحصر الاختصاصات الهندسية وفقاً لحاجة سوق العمل في المناطق المحررة الحاليّة والمستقبلية.

تكمن أهمية ورقة العمل هذه أنها تؤسس لبداية تعاون بين النقابة، والجامعات والمؤسسات والمنظمات المهتمة بالتعليم الجامعي، والمنظمات التي تشكل سوق عمل كبيرةً في المناطق المحررة، من خلال تبادل الخبرات بشكل مستمر ودائم ولدراسة الاحتياجات المتبادلة في سوق العمل المحلية والإقليمية؛ لذلك يجب التنسيق بين نقابة المهندسين والجامعات التي تحوي تخصُّصاتٍ هندسيةً، والمعاهد الهندسية، والمنظمات المهتمة لتحديد الاختصاصات التي يحتاجها سوق العمل، للتوسع بها خصوصاً للاختصاصات الهندسية الجديدة، وأن يكون لدينا بنك معلومات عن فرص العمل، وهذا يتطلب التواصل مع جميع القطاعات (الرسمية والخاصة).

المقترحات:

- توفير بعض الاختصاصات في الجامعات؛ كاختصاصات الطاقة البديلة والأتمتة الصناعية والزراعة المائية، وإعادة تدوير الأنقاض والآليات الكهربائية (سيارات، دراجات، عربات) وذلك إن كان كليةً أو معهداً مع اقتراح الانطلاق بالمعاهد.
- اعتماد النقابة كجهة مهنية قادرة على رفد المعاهد الهندسية بالكوادر والخبرات الهندسية وبكافة المجالات المقترحة؛ وذلك بسبب النقص في الكوادر الأكاديمية على مستوى الكليات.
- تطبيق سياسة الاستيعاب الجامعي العام أو الخاص وفقاً لحاجة سوق العمل من تخصصات الهندسة، والاهتمام بالنوع وليس الكمّ.

- توجيه مشـاريع التخرج لطلاب كليّات الهندسـة إلى مواضـيعَ خاصـة بمرحلة إعادة الإعمار.
- اعتماد فكرة التدريبات الإنتاجية (المعسكرات الإنتاجية) في المعامل، والمؤسسات والشركات العامة أو الخاصة لطلاب كليات الهندسة في السنوات الأخيرة.
- التكامل في الاختصاصات بين كليات الهندسة في الجامعات في المناطق المحررة وليس التنافس.
- طرح دورات عامة بعد معرفة توجُّه الطلاب في سوق العمل (منظمات شركات ومؤسسات وأعمال خاصّة).
- دعم نقابة المهندسين السوريين الأحرار؛ لتأمين وظائفَ للخريجين الجدد أو العاطلين عن العمل، من خلال الاستفادة من العلاقات مع كافة الفعاليات.
- إطلاق مشروع وطني خاص بتدريب وتأهيل طلاب وخريجي كليات الهندسة في المناطق المحررة.
- إقامة ورشات عمل لكافة المهندسين المعماريين لاعتماد تصاميم المنازل الصديقة للبيئة بكل تصاميمها وتفصيلاتها.
- إقامة ورشات عمل توعية خاصة بالمخططات التنظيمية والآثار.

فكرة مشروع تدريب وتأهيل خريجي وطلاب كليات الهندسة في المناطق المحررة:

نظراً للزيادة في أعداد الخريجين والمهندسين الجدد، وانطلاقاً من واجبها في تطوير طلاب التخرج في كليات الهندسة والمهندسين حديثي التخرج، وتوجيههم في سوق العمل؛ وذلك باستهداف تخصصات الهندسة وفروعها، بالتعاون بين نقابة المهندسين، والمؤسسات والمنظمات والفعاليات الخدمية والصناعية والتجارية والتعليمية التي ستقوم باستيعاب الخريجين الجدد لديها.

تنفيذ برامج تدريبية بهدف إعطاء المهندسين الجدد أو القدامى إضافةً إلى طلاب كليات الهندسة مهاراتٍ متقدمةً في العمل، في حين يتلقى المستفيدون من هذا المشروع

فرصاً للتدريب العملي في المؤسسات العامة، ومؤسسات وشركات القطاع الخاص بشرائحها كافةً، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية.

لذا نُهيب بالشركات والمؤسسات العامة والخاصة والمنظمات الفاعلة كافّةً الراغبة في المشاركة في هذا المشروع، والراغبة في استيعاب متدربين لديها، ومنح الخريجين الجدد فرصة الاندماج السلس في سوق العمل، والاستفادة من هذه الفرصة توازيا مع تحقيقهم مبدأ المسؤولية المجتمعية تجاه الخريجين الجدد، من خلال منحهم فرصة التعرف على ظروف العمل وممارسة مهامِّه عن قرب، ندعوهم إلى التواصل المباشر مع نقابة المهندسين السوريين الأحرار؛ لتقديم فرص متكافئة للمهندسين من كلا الجنسين، كما لا ننسى المهندسين من ذوي الاحتياجات الخاصة للتقدم والاستفادة من هذا المشروع.

أهداف المشروع:

- تقليل معدَّلات البطالة في صفوف خريجي الهندسة، وفي التخصصات والمناطق الجغرافية كافّةً.
- توفير فرص تدريب للمهندسين حديثي التخرج تكون بمثابة مقدمة لدمجهم في سوق العمل.
- إعطاء المهندسين الجدد المهارات والخبرات اللازمة؛ لسد الفجوة بين التحصيل الأكاديمي، واحتياجات السوق العمليّة.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية، من خلال رفد الشركات والمؤسسات الوطنية بمهندسين، وطواقم هندسية قادرة على التأثير إيجابياً في مستوى الإنتاج، وفعالية المؤسسات الراغبة في الاستفادة من البرنامج.
- وضع المهندسين حديثي التخرج في بيئة عمل تجريبية قبل انتقالهم إلى مرحلة العمل، واستلام الصلاحيات والمسؤوليات.
- التخصصات الهندسية المستفيدة:
- تخصصات الهندسة الكهربائية والإلكترونية.
- تخصصات الهندسة المدنية.

- تخصصات الهندسة المعمارية.
- تخصصات الهندسة الميكانيكية.
- تخصصات الهندسة المعلوماتية.
- تخصصات هندسة الميكاترونكس.
- الهندسة الكيماوية والبترولية.

شروط الاستفادة من البرنامج:

- يجب أن يكون المتقدم/ة منتسباً إلى نقابة المهندسين ومسدداً اشتراكاته السنوية.
- يجب ألّا يكون قد مضى على تخرجه سنوات من تاريخ الاستفادة من البرنامج.
- يجب ألّا يكون المتقدم/ة مسجلاً للعمل أو التدريب (المدفوع) لدى أي جهة أو عمل سابقاً، ويشمل ذلك المهندسين كافّةً المتفرغين للعمل أو المصنفين للعمل لدى أي جهة بشكل وهمي، وخاصة في شركات المقاولات أو المكاتب الهندسية.
- يشترط في فرصة التدريب أن تكون في مجال اختصاص المهندس المتدرب.

امتيازات البرنامج:

- ستة أشهر من التدريب العملي.
- مكافأة شهرية إجمالية.
- فرصة للحصول على دورات مؤهلة لسوق العمل.
- شهادة خبرة موثَّقة عن فترة التدريب ضمن البرنامج.

إن المناطق المحررة فيها من الإمكانيات الهائلة، وخاصةً الخبرات البشرية، بحيث تستطيع أن تنهض بالاقتصاد المحلّي، وتساهم في الاقتصاد الإقليمي؛ لذلك نحن في المناطق المحررة في نقابة المهندسين السوريين الأحرار نبحث دائماً، ونشارك في جميع ورش العمل والندوات والمؤتمرات؛ لتقديم خبراتنا وإمكاناتنا، وسنستمر في التواصل والبحث الدائب لتصويب وتطوير العملية التعليمية في كافة مراحلها، وخاصة الهندسية منها؛ للرقيّ في العلوم وإيجاد فرص عمل، والنهوض الحقيقي في بلدنا الحبيب نحو الازدهار والتطوُّر.

تحديد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل والآليات المقترحة للمواءمة في المناطق المحررة

أ. د. عبد العزيز الدغيم
أستاذ دكتور، رئيس جامعة حلب في المناطق المحررة
أ. د. عبد الله حمادة
أستاذ دكتور، عميد كلية الاقتصاد في جامعة حلب في المناطق المحررة
حسن العكل
باحث ماجستير في الإدارة العامة

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تحديد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، حيث ركزنا على عرض آراء المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات في مخرجات التعليم العالي، وآراء خريجي الجامعات بمتطلبات هذه المؤسسات من مخرجات التعليم العالي، تكونت عينة البحث من ٤٦ شخص من مؤسسات سوق العمل و١١١ خريج من مؤسسات التعليم العالي، واستخدم الباحثون الاستبانة كأداة للبحث.

توصل البحث إلى أهم النتائج التالية:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء الخريجين ومتوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مشكلات مؤسسات التعليم العالي، أي هنالك توافق بين آراء مؤسسات سوق العمل وآراء الخريجون على وجود مشكلات مؤسسات التعليم العالي بدرجة كبيرة. وتوجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء الخريجين ومتوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مشكلات قطاع الأعمال، أي ليس هنالك توافق بين آراء مؤسسات سوق العمل وآراء الخريجين على وجود مشكلات قطاع الأعمال.

أهم التوصيات التي توصل إليها البحث؛ مراجعة محتويات البرامج والمناهج التعليمية في الجامعات الموجودة في المناطق المحررة وتطويرها، في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية التي تنشدها مؤسسات سوق العمل، ويفرضها الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية. والتقييم المستمر لأداء مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة من أجل مواكبة متطلبات التنمية والعمل على رفع الإنتاجية وتحسين الأداء.

الكلمات المفتاحية: الفجوة، التعليم العالي، مخرجات التعليم، سوق العمل، كفاءة التعليم.

Identifying the Gap between Higher Education Outputs and Requirements of the Labor Market, and the Mechanisms Proposed to Achieve Harmonization in the Liberated Areas

Abdulaziz Al-Dogheim

Professor, President of Aleppo University at the Liberated Areas

Abdullah Hammadi,

Professor, Dean of the Faculty of Economy

Hasan Alakel, M.A. Researcher

Abstract:

The research aims at identifying the gap between Higher Education outputs and the requirements of the labor market, and recognizing the mechanisms proposed to achieve harmonization in the Liberated Areas. The analytical descriptive approach is applied to a sample of 46 persons engaged in corporations of the labor market and 111 graduates of the higher study institutes. The scholars used a questionnaire as a study tool that proved fair and consistent.

The research comes out with the following results:

There are, statistically significant disparities between the average of the graduates' points of view and that of the corporations of the labor market in terms of problems related to the labor sector**.**

Key Words: gap – higher education – education outputs – labor market – efficiency of education – graduates.

Yükseköğretim Çıktıları ve İşgücü Piyasasının Gereksinimleri Arasındaki Açığın Belirlenmesi ve Kurtarılmış Bölgelerde Uyumlaştırma için Önerilen Mekanizmalar

Abdulaziz ed-Değîm
Profesör Doktor, Kurtarılmış Bölgelerdeki Halep Üniversitesi Rektörü
ABDULLAH HAMMADEH
Profesör Doktor, Kurtarılmış Bölgelerdeki Halep Üniversitesi İktisat Fakültesi Dekanı
HASAN ALAKEL
Kamu Yönetimi Yüksek Lisans Öğrencisi

Özet

Bu araştırma, yükseköğretim çıktıları ile işgücü piyasasının gereksinimleri arasındaki açığı ve Kurtarılmış Bölgelerde uyumlaştırma için önerilen mekanizmaları belirlemeyi amaçlamaktadır. Araştırmada niteleyici analitik yöntem kullanılmıştır ve araştırma örneklemini işgücü piyasası kurumlarından 46 kişi ile yükseköğretim mezunu 111 kişi oluşturmuştur. Araştırmacılar geçerliliği ve güvenilirliğini doğruladıkları bir anketi araştırma aracı olarak kullanmışlardır.

Araştırmanı başlıca sonuçları aşağıdaki gibidir:

Mezunların ortalama görüşleri ile işgücü piyasası kurumlarının ortalama görüşleri arasında yükseköğretim kurumlarının sorunlarına ilişkin istatistiksel açıdan anlamlı bir fark bulunmamaktadır. Mezunların ortalama görüşleri ile işgücü piyasası kurumlarının iş sektörünün sorunlarına ilişkin ortalama görüşleri arasında ise istatistiksel olarak anlamlı, önemli farklılıklar bulunmaktadır.

Anahtar Kelimeler: Açık, Yükseköğretim, Eğitim Çıktıları, İşgücü Piyasası, Eğitim Verimliliği.

المقدمة:

يعد موضوع الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من المواضيع الهامة التي تشغل أصحاب القرار؛ لما لها من أهمية اقتصادية وخاصة الحد من البطالة، ولا شك أنه توجد علاقة وثيقة بين التعليم وسوق العمل، تضبط هذه العلاقة سياسة العرض والطلب في السوق، وإذا ما رُبِطَتْ سياسات التعليم بشكل ممنهج مع الاقتصاد وتوجهات سوق العمل، فإن ذلك الربط سوف يعمل، دون شك، على سدّ الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وبالتالي الحد من البطالة. ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن التعليم يلعب دوراً محورياً في تحقيق الإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن للتعليم دوراً أساسياً في تلبية احتياجات المجتمع وزيادة مستوى الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية لمختلف أنواع المنتجات، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة. وتزداد أهمية التعليم في ظل المتغيرات الدولية والتطورات التقنية والتكنولوجية السريعة التي يمر بها العالم، وما ينتج عنها من تغيرات سريعة في المهن ووسائل وأساليب العمل، وهذا الأمر يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير منظومة التعليم وفقاً للمستجدات والتطورات العلمية من أجل توفير العمالة المدربة القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والحفاظ على التوازن بين مخرجات التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

تسعى مؤسسّات التّعليم العالي في الشمال السوري إلى توفير معظم التخصصات التي يحتاجها سوق العمل في المناطق المحررة، لكنّها لم تستطع تحقيق الانسجام بين مخرجات التّعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وذلك بسبب عدم وجود خطة احتياجات لسوق العمل يتم بموجبها تخريج المطلوب حسب الاختصاص، فنجم عن ذلك تنامي ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات، مما دفع بعض خريجي الجامعات في المناطق المحررة لتشكيل اتحاد سموه اتحاد خريجي الجامعات في المناطق المحررة، من أهدافه التواصل مع المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات لتأمين فرص عمل لهم. (تقرير تلفزيون سوريا، ٢٠٢٢) و(منسقو الاستجابة السريعة، ٢٠٢١).

والتعليم العالي أحد أهم القطاعات صاحبة الدور الرئيس في جودة مخرجات العملية التعليمية والتدريبية، والتساؤل الأساسي: ماهي السياسات والاستراتيجيات والآليات اللازمة من أجل تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل؟

مشكلة البحث:

من خلال اطّلاعنا على احتياجات سوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة وطّلاعنا على بعض الدراسات مثل: الصمدي (٢٠١٦)، وداغر وآخرون، (٢٠١٦) وجدنا عدم ملاءمة مخرجات المؤسسات التعليمة مع متطلبات سوق العمل يؤدي إلى نتائج سلبية كثيرة، من أبرزها:

١. بقاء أعداد كبيرة من المتعلمين يعانون البطالة والفراغ، والسبب الرئيس لهذا يعود إلى الخلل المشترك، سواء في مخرجات التعليم أو في سوق العمل.
٢. عدم تلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر الفنية الضرورية لتحسين الانتاج وزيادة القدرة التنافسية يعرّض القطاعات الإنتاجية للكثير من الخسارات؛ نتيجة اعتمادها على الأيدي العاملة غير الفعالة قليلة الكفاءة في تلبية احتياجاتها.

يمكن صياغة المشكلة بالتساؤلات الآتية:

١. ما مدى ملاءمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في المناطق المحررة؟
٢. ما الآلية المقترحة لردم الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في المناطق المحررة؟
٣. هل توجد فرص لإصلاح مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية بحثنا من خلال تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة وتسليط الضوء على الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتتمثل الأهمية العملية للبحث فيما يقدمه من آلية مقترحة يمكن أن تستفيد منها مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة؛ لتحقيق التكامل بين المخرجات التعليمية للجامعات

واحتياجات سوق العمل، وتسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات سوق العمل في إصلاح المؤسسات التعليمية في المناطق المحررة.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- وصف وتحليل وتحديد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل من خلال تحليل واقع مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل في المناطق المحررة.
- تحديد آليات التواصل بين مؤسسات سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي للحد من الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.
- اقتراح آليات لردم الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل والقيمة المتوسطة لمشكلات (الخريجين، قطاع الأعمال، مؤسسات التعليم العالي) من وجهة نظر قطاع الأعمال.

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء الخريجين والقيمة المتوسطة لمشكلات (مؤسسات التعليم العالي، قطاع الأعمال) من وجهة نظر الخريجين.

الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل ومتوسط آراء الخريجين لمشكلات مؤسسات التعليم العالي.

الفرضية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل ومتوسط آراء الخريجين لمشكلات قطاع الأعمال.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: زمن تطبيق البحث خلال عام ٢٠٢١.

الحدود المكانية: مكان تطبيق مجتمع مدينة إعزاز.

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات ميدانياً وتحليلها باستخدام برنامج SPSS.

مصطلحات البحث:

مخرجات التعليم العالي:

هي العبارات الدقيقة التي تصف ما هو متوقع أن يحصل عليه خريجو التعليم العالي من معرفة وقدرات ومهارات خلال دراسته الجامعية وعند التخرج.

متطلبات سوق العمل:

الحد الأدنى من المهارات التي يحتاجها سوق العمل، وهي أشياء متفق عليها ولا تتغير مهما اختلف تخصص أو نوعية الخريج.

مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل:

انسجام مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل يعزز رسالة التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في السوق، وتوفير الكفاءات والخبرات والقدرات الملاءمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى مؤسسات قطاع الأعمال حول أهمية الخريج في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا، وليس في الكسب المادي المجرد.

سوق العمل:

جميع الوظائف المتاحة للقطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني المطلوب تلبية احتياجاتها من الكوادر المؤهلة، وتشغيلهم فيه بما يتلاءم مع تخصصاتهم ومع الفرص المتاحة.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بمراجعة العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، والتي تركز على تحليل واقع خريجي الجامعات وتحليل آراء مؤسسات سوق العمل بمستويات الخريجين، ومن بينها:

دراسة بوكابوس، مريم (٢٠٢٠):

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق الشغل بالجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة، وتسلط الضوء على أهم البرامج والأجهزة التي سطرتها الدولة من أجل الحد من ظاهرة بطالة خريجي الجامعات. خلصت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها ضرورة وضع مخطط تنموي شامل يمس جميع القطاعات في الجزائر وخارج الجزائر من أجل خلق مناصب عمل دائمة ومنتجة.

دراسة الشبتي، إيناس (٢٠٢٠):

دراسة تحليلية لآراء القيادات الإدارية في جامعة القصيم، تكوّن مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية في الجامعة، وتكوّنت العينة من عدد (٨٠) شخصاً من القيادات الإدارية، اختيروا بالطريقة العمدية. توّصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها:

أولاً: جودة المستوى النوعي للخريجين، جودة البرامج التدريبية المقدمة لمؤسسات المجتمع، الاستشارية العلمية، المشاريع العلمية، والندوات والمؤتمرات المقدمة من الجامعة والتي تتوافق مع خطط التنمية المستدامة للدولة ومتوافقة أيضاً مع رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠.

ثانياً: تسهم الجامعات السعودية في تحقيق مواءمة مخرجاتها التعليمية مع متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر القيادات الإدارية في جامعة القصيم.

ثالثاً: أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة إجابات القيادات الإدارية في جامعة القصيم تبعاً لمتغير الجنس في محاور جودة الاستشارات العلمية، وجودة المشاريع العلمية، وجودة البحث العلمي، والمستوى الكلي.

وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على مواءمة جودة خريجي الجامعة مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد هذه الاحتياجات من ناحية، وضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم، وضرورة اهتمام الجامعة بالتحسين المستمر لمجالات جودة التعليم، والسعي لمعالجة نقاط الضعف المكتشَفة، وتنمية نقاط القوة بما يحقق التقدم العلمي المستمر.

دراسة باناعمة، فوزية (٢٠١٩):

هدفت إلى وصف وتحليل المواءمة واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، قامت بتحليل واقع مخرجات التعليم الجامعي في السعودية وتحديد الأسباب التي أدت إلى ضعف المواءمة مع سوق العمل، ومعرفة أهم المبادرات لسد الفجوة، وخلصت إلى تحديد أهم التخصصات الجامعية التي تتوافق مع متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

دراسة الصمادي، هشام (٢٠١٦):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أسباب عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن، واستخدمت الاستبانة على عينة مكونة من (١٨٠) خريجاً، أشارت النتائج إلى أن أسباب عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل المحلي كانت عالية من وجهة نظر أفراد العينة، وأشارت النتائج أيضاً إلى عدم وجود فروق في أسباب عدم المواءمة تعزى لمتغير الجنس في حين ظهرت فروق تعزى لمتغير المستوى التعليمي، وكانت لصالح حمَلة الدكتوراه. وقد أوصى البحث بعدد من التوصيات كان من أهمها: ضرورة تطوير برامج الدراسات العليا متوافقة مع متطلبات سوق العمل الأردنية، والعمل على تعزيز دور الهيئات المسؤولة عن البحث العلمي في إجراء البحوث والدراسات الخاصة بتطوير برامج التعليم العالي.

دراسة كيطان، وآخرون (٢٠١٦):

هدفت إلى وصف مشكلة عدم المواءمة وتحليلها وتشخيصها، وتحديد الكفاءات والمهارات، وضبط نوعية مخرجات نظام التعليم، وضبط سقف توقعات أصحاب العمل، الأول: مدى تحقق آراء الخريجين، والثاني: علاقة مخرجات البرنامج ومستويات مدى تحققها في المناهج التعليمية لقسم الهندسة الميكانيكية، والثالث: عرض للكفايات

والمهارات المكتسبة للطلبة وطرق قياسها. ومما يدعو للاهتمام أن كلاً من العاملين في سوق العمل والعاملين المحتملين يعدّون ما اكتسبوه من مخرجات التعلم أقل مما كان متوقعاً، وكانت النتائج والتوصيات تؤكد ضرورة توفير الدعم والتشجيع للتخصصات التي تقابل احتياجات سوق العمل، وضرورة الاهتمام بالجودة لنوعية الطلاب ومخرجات التعليم.

دراسة داغر، وآخرون (٢٠١٦):

هدفت الدراسة إلى تعرّف درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريّي مؤسسات المجتمع المحلي في الأردن؛ للمساهمة في اقترا ح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يتواءم وحاجة سوق العمل. وتكوّنت عيّنة الدراسة من (٣٨٠) فرداً من إداريّي مؤسسات المجتمع المحلي (سوق العمل)، أظهرت نتائج الدّراسة أن تقدير أفراد عينة الدّراسة لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل كان متوسطاً، كما أظهرت عدم وجود فروق دالّة إحصائياً في درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريّي مؤسسات المجتمع المحلي لكلّ محورٍ وفق متغيّر (نوع الوظيفة). وتوصّلت الدّراسة إلى اقتراح حلول تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يتواءم وحاجة سوق العمل.

دراسة سيد علي (٢٠٠٩):

عرض فيها واقع التعليم التقني والمهني في الوطن العربي ومتطلبات سوق العمل، والخطوات الواجب اتخاذها لردم الفجوة بين مخرجات التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل، وتوصل إلى بعض النتائج مثل: عدم وجود رؤية عربية موحدة للتحديات التي تواجه أنظمة التعليم والتدريب، عدم وجود دراسات واقعية ومتكاملة لحالة أسواق العمل العربية ومتطلباتها من العمالة المؤهلة والماهرة، سواء على المدى القريب أم البعيد. جهود التدريب لاتزال مبعثرة، وتتفاوت نظمها وطاقتها وتخصصاتها ومناهجها بين البلدان العربية. وخلص إلى بعض التوصيات، مثل: تحقيق التعاون بين مقدمي خدمات التدريب من القطاعين العام والخاص وطالبي الخدمة سواء على مستوى الشركات والمصانع أم على

المستوى الفردي؛ لوضع البرامج والدورات والمناهج التي تهيئ المتدربين لاحتياجات سوق العمل بما يتمشى مع المستويات العالمية للجدارة والمهارة.

يلاحظ على الدراسات السابقة ما يلي:

جميع الدراسات السابقة اتفقت على أهمية مواءمة مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وأن هناك توجهات مشتركة في ضعف مخرجات التعليم عن متطلبات سوق العمل، وهذا ما يتفق مع هذا البحث.

مازال الاهتمام بمخرجات الجامعات في المناطق المحررة في مراحله الأولى، ولا توجد دراسات في هذا المجال في المناطق المحررة، على حد علم الباحثين، وهذا ما يميز البحث الحالي؛ لأنه يتناول تحديد الفجوة بين مخرجات الجامعات الوليدة حديثاً في المناطق المحررة وبين متطلبات سوق العمل غير المستقر، في ظل ظروف الأزمة السورية وفي ظل كورونا.

الإطار النظري

مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة:

يعاني التعليم في المناطق المحررة من خلل يجعله غير قادر على سد حاجة سوق العمل، ويجب علينا جميعاً طلاباً وأساتذة وإداريين ومسؤولين العملُ على التنسيق معاً، ووضع الخطط الاستراتيجية والعمل على تنفيذها بما يضمن سد حاجة سوق العمل من الخريجين، وبالتالي تطوير المجتمع الذي يعود بالرفاهية لجميع أفراده ويؤمّن الاستقرار والأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقضاء على الفقر والمجاعة والإرهاب ويعمل على توطيد السلم والسلام.

بدأ التعليم في سورية يواجه في الفترة الأخيرة بعض المستجدات التي تحتاج إلى إعادة النظر في مناهجه بمراحله الأولية والثانوية والجامعية جميعها، وكذلك التدريب أثناء الدراسة وبعدها، كي تقدم مؤسسات التعليم الخريج الذي يحظى بالقبول في سوق العمل.

بعض مشاكل مؤسسات التعليم في المناطق المحررة:

من خلال وجودنا في معظم مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة من عام ٢٠١٥، مدرسين وإداريين، ومن خلال اللقاءات التي أجريناها مع رؤساء بعض الجامعات، ووجودنا ضمن لجان مجلس التعليم العالي، يمكن أن نلخّص أهم المشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة بالفقرات الآتية:

١. ضعف البنية التحتية من مخابر وتجهيزات ومكتبات وقاعات، وقلة الموارد المتاحة، وهذه كلها من المعوقات الأساسية التي يجب أن تدعم المؤسسات التعليمية وتعمل على تحسين مخرجاتها.

٢. وضع أعضاء هيئة التدريس وعدم تناسب أعدادهم مع حجم التوسع في المؤسسات التعليمية، وتدني مرتباتهم وعدم توفير الإمكانيات المادية لتحفيزهم للبحث العلمي، وغياب آلية التقييم الدوري لأعضاء هيئة التدريس، مما يؤثر على جودة الأداء للمؤسسات التعليمية وعلى تحسين مدخلات التعليم ومخرجاته.

٣. عدم وجود دراسات واقعية ومتكاملة في المناطق المحررة لحالة سوق العمل ومتطلباتها من الخريجين المؤهلين، سواء على المدى القريب أم البعيد.

٤. بعض المناهج التعليمية لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل، وهذه المؤسسات التعليمية ما تزال منعزلة عن المجتمع بمناهجها، ولا تتلاءم مع طبيعة العمل.

٥. الأساليب التقليدية في عملية التدريس وعدم ربطها بالوسائل المتقدمة والعصرية المتوفرة في سوق العمل، وطغيان الجانب النظري على الجانب العملي، بالإضافة إلى أن مؤسسات التعليم لا تقوم بالتدريب المناسب للطلاب وتأهيلهم للعمل.

٦. سياسة القبول الجامعي لم تكن ملبية لرغبات وطموحات الطلبة الملتحقين بها، وعدم مراعاة شروط التحاق الطلبة في التخصصات العلمية، لما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية في المناطق المحررة.

٧. عدم وجود ميزانيات مخصصة للجامعات ومراكز التدريب التي تخدم المناهج والبرامج بما يحقق متطلبات سوق العمل ويساير التطور التكنولوجي.

٨. عزوف مؤسسات سوق العمل عن تقديم فرص تدريب كافية للطلاب، كالتدريب العملي في المصانع والشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يمكّنهم من اكتساب مهارات فعلية على أرض الواقع وإكسابهم ثقافة احترام العمل.

لابد من العمل على إصلاح مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة، مع إعطاء أولوية لجذب مؤسسات سوق العمل ومشاركتها في إعداد سياسة واضحة للمؤسسات التعليمية، ونستطيع الاستفادة من التجارب العديدة الناجحة، فكل دولة لها نجاحات مميزة جداً في عدد من التخصصات، ويترافق مع ذلك إصلاح شامل للمناهج، والبنى التحتية، ونظم التعليم، والتدريب.

عرض التميمي (٢٠٠٩) نماذج من تجارب مشاركة ممثلي مؤسسات سوق العمل في رسم سياسات مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة، كالتالي:

تشترك جميع الدول ذات التجارب الناجحة في مؤسسات التعليم العالي في أن دور الحكومة لا يتعدى التخطيط والإشراف والمشاركة في التمويل، ويتبع غالبية هذا النمط التعليمي إلى سوق العمل، وفيما يلي موجز عن كل تجربة:

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

- المشاركة الواسعة لممثلي مؤسسات سوق العمل في تخطيط البرامج وإعدادها، وصياغة المناهج الدراسية والبرامج التدريبية.
- توفر مؤسسات سوق العمل فرصاً تدريبية للتلاميذ والمتدربين، والمشاركة في المراقبة والإشراف على تدريبهم في مواقع العمل وتوجيههم وتقويم أدائهم.

تجربة كندا:

- يشارك ممثلو مؤسسات سوق العمل مع مؤسسات التعليم العالي في تخطيط البرامج التعليمية والتدريبية وتحديد أهدافها بما يتلاءم واحتياجات المجتمع.
- لا يخلو مجلس إدارة مدرسة مهنية أو مركز تدريبي أو هيئة استشارية لإعداد برنامج أو مناهج من ممثلين للمؤسسات الخاصة ذات الصلة.

تجربة ألمانيا:

- قيام مؤسسات سوق العمل بتوفير المؤشرات التي بموجبها تحدد العلاقة الكمية بين طبيعة الاحتياجات من جهة والتعليم والتدريب من جهة أخرى، كما أن متطلبات التشغيل في مؤسسات أصحاب العمل تحدد الجانب النوعي لهذا التعليم والتدريب.
- يتولى القطاع الخاص تمويل التدريب في مواقع العمل. وتتولى مواقع العمل مسؤولية التدريب الميداني للمتدربين.
- الشراكة في رسم سياسة التعليم والتدريب المهني وتخطيط برامجه وتنفيذها.

تجربة السويد:

- مشاركة العديد من الشركات الصناعية في إتاحة الفرص لجعل مواقع العمل ميادين عملية لمشاريع التلاميذ والمتدربين.
- تنظيم دورات تدريبية توجيهية للطلاب لتشجيعهم على الانخراط في البرامج الفنية والمهنية التي سيلتحقون بها مستقبلاً.
- تقديم تسهيلات لبرامج التعليم الإضافي للمعلمين والمدربين لتوسيع معلوماتهم وتحديثها في مختلف الأمور ذات الصلة بالتقانات الحديثة والإنتاج.

تجربة اليابان:

- توفير أجهزة ومعدات لمراكز التعليم والتدريب المهني.
- تقديم خبرات رجال الأعمال في تطوير المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والمساهمة في تنفيذها.
- توفير فرص التدريب الميداني للطلاب والمتدربين في مواقع العمل.
- توفير حوافز اقتصادية للمتدربين من خلال اختيار المتميزين بإنجازاتهم وتوظيفهم.

أهم الجهود التي بذلت في المناطق المحررة لتحقيق مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل:

من خلال مراجعة ما ذكر أعلاه يمكن القول إن أهم الجهود التي قام بها مجلس التعليم العالي والجامعات الموجودة في المناطق المحررة لتحقيق مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، هي:

- ترخيص عدد من الجامعات الجديدة، ووضع قواعد اعتماديتها ومراقبة عملها، مثل: جامعة شام العالمية، جامعة باشاك شهير، جامعة المعالي، الجامعة الدولية للعلوم والنهضة.
- العمل على توزع هذه الجامعات المرخصة بشكل مدروس في المناطق المحررة حسب الحاجة والكثافة السكانية.
- دعم الجامعات بالأنظمة والقوانين والتشريعات اللازمة لتحسين العمل بها وتحقيق جودتها.
- العمل على إنشاء مشفى جامعي لزيادة جودة الكليات الطبية ومعاهدها.
- زيادة عدد كليات الهندسة الإنشائية والعلوم لتلبية حاجة المجتمع.
- إعادة هيكلة الكليات والبرامج والتخصصات، وذلك من خلال تقليص القبول في بعض الأقسام أو دمج أقسام قائمة أو فصل بعضها عن بعض أو إيقاف بعض الأقسام؛ وذلك استجابة لمعيار احتياجات سوق العمل.

ونظراً لحداثة العمل بهذه الإجراءات، فإنه يصعب الحكم على نتائجها في الوقت الحالي، إلا أننا سنتطرق في هذا البحث إلى أهم التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم العالي في المناطق المحررة، وخاصة ما يتعلق بمدى نجاح تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

الإطار العملي (التحليل الإحصائي):

مجتمع البحث وعينته:

مجتمع البحث كل المديرين في مؤسسات سوق العمل (القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني)، بالإضافة إلى خريجي مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة من الاختصاصات كافة، قمنا في هذا البحث بأخذ عينة مؤلفة من ٤٦ شخصاً ممثلاً عن مؤسسات سوق العمل، وعينة مؤلفة من ١١١ خريجاً من مؤسسات التعليم العالي تواصل مع سوق العمل، وزعت عليهم الاستبانات في مدينة اعزاز.

أداة الدراسة:

الاستبانات:

الاستبانة الأولى: خاصة بمؤسسات سوق العمل

مكونة من ٩ عبارات، مقسمة إلى ثلاثة محاور،

المحور الأول: مشكلات خاصة بالخريج نفسه: عدم إتقان لغة أجنبية، عدم إتقان تقنيات الحاسب، عدم إتقان مهارات الاختصاص العلمي.

المحور الثاني: مشكلات خاصة بمؤسسات سوق العمل: عدم وجود قاعدة البيانات لمعرفة الاختصاصات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل، توفر أعداد كبيرة في الاختصاص نفسه.

المحور الثالث: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي: عدم الاستفادة المثلى من المعلومات والمهارات المكتسبة من الجامعة، وعدم القدرة على مواكبة التطورات في المستوى التقني لوسائل الإنتاج، الشهادة الجامعية وحدها لا تكفي ويحتاج الخريج إلى تأهيل وتدريب للحصول على فرصة عمل، وطريقة التدريس غير متوافقة مع التطورات الحاصلة في سوق العمل.

الاستبانة الثانية: خاصة بالخريجين

مكونة من ١١ عبارة، تم تقسيمها إلى محورين:

المحور الأول: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي: الجلسات العملية المقررة للمواد الدراسية لا تكسب الطالب المهارات التطبيقية التي يحتاجها في سوق العمل، المواد المقررة ضمن سنوات الدراسة غير مناسبة لتأهيل الطالب لسوق العمل ضمن اختصاصه، الساعات المقررة للجلسات العملية غير مستغلة بشكل جيد، عدد الطلاب الكبير يؤثر على مستوى استفادة الطلبة من الجلسات النظرية والتطبيقية، عدم كفاءة الكادر التدريسي يؤثر على مستوى كفاءة الطلبة في اكتسابهم مهارات سوق العمل، عدم كفاءة التجهيزات المادية من مخابر ومواد أولية للدروس العملية يؤثر على مستوى إتقان مهارات سوق العمل، سياسة الاستيعاب الجامعي تضعف من كفاءة الجامعة في تأهيل الطلبة بشكل الأمثل.

المحور الثاني: مشكلات خاصة بمؤسسات سوق العمل: لا يوجد ارتباط بين الأجور وسنوات الدراسة، ضيق النشاط الاقتصادي وعدم توفر فرص عمل، قلة المردود المادي للعمل في اختصاصك، عدم اعتماد معايير الكفاءة الحقيقة والإنجاز في الترقية وزيادة الأجور والحوافز.

استُخدم مقياس ليكرت الخماسي لعبارات الاستبانات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

صدق الأداة: عرضت الاستبانةين في صورتهما الأولية على محكمَين؛ لتقييم الأداة والتعديل عليها وفق أسلوب صدق المحكمين، واعتمدت تعديلاتهما ومعالجتها مع حذف بعض العبارات، ودمج بعضها الآخر، وإخراجها بصورتها النهائية.

درجات المشكلة: اعتمدت الدرجات التالية:

كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
[٤.٢ – ٥]	[٣.٤ – ٤.٢]	[٢.٦ – ٣.٤]	[١.٨ – ٢.٦]	[١–١.٨]

ثبات الأداة: للتأكد من ثبات أداة البحث قمنا بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لقياس الاتساق الداخلي لاستبانة ممثلي مؤسسات سوق العمل، إذ بلغت قيمة الثبات الكلي ٠,٨٠٩ وهي قيمة جيدة في الثبات تصلح لإجراء الدراسة. أما قيمة معامل كرنباخ لقياس الاتساق الداخلي لاستبانة الخريجين، فبلغت قيمة الثبات الكلي ٠,٧٠ وهي قيمة جيدة في الثبات تصلح لإجراء الدراسة.

تحليل آراء قطاعات الأعمال:

نلاحظ من الشكل البياني رقم (١) أنه بلغ عدد المشاركين في استبانة مؤسسات سوق العمل ٤٦ مشاركاً، موزعة بالشكل الآتي: قطاع منظمات المجتمع المدني بنسبة ٦٥,٢٢ %، بينما القطاع الخاص بنسبة ٢١,٧٤ %، ونسبة القطاع العام ١٣,٠٤ %.

الشكل البياني رقم (١): التوزع النسبي لقطاع الأعمال

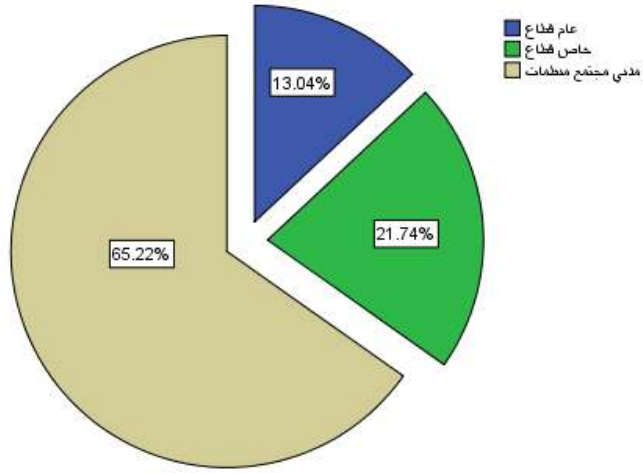

يعرض الجدول رقم (١) متوسط آراء مؤسسات سوق العمل بمشكلات خريجي مؤسسات التعليم العالي بالقيمة ٣,٤٨ أي توجد مشكلات بدرجة كبيرة، وإن أكبر قيمة كانت ٤,٢٢ لعبارة (الشهادة الجامعية وحدها لا تكفي، ويحتاج الخريج إلى تأهيل وتدريب

للحصول على فرصة عمل)، وإن أصغر قيمة تقييم كانت ٢,٩٨ لعبارة (عدم إتقان مهارات الاختصاص العلمي)، وهذه النتيجة متفقة مع دراسة منصور وعيسى (٢٠١٨) في غزة.

كما يبين الجدول رقم (١) متوسط آراء مؤسسات سوق العمل بمشكلات خاصة بالخريج المحور الأول بالقيمة ٣,١٨ أي توجد مشكلات بدرجة متوسطة، متوسط آراء مؤسسات سوق العمل بمشكلات خاصة بقطاعهم المحور الثاني بالقيمة ٣,٥٠ أي توجد مشكلات بدرجة كبيرة، متوسط آراء مؤسسات سوق العمل بمشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي المحور الثالث بالقيمة ٣,٧١ أي توجد مشكلات بدرجة كبيرة، وهذه النتيجة متفقة مع دراسة منصور وعيسى (٢٠١٨) في غزة.

الجدول رقم (١): آراء مؤسسات سوق العمل

المحاور والعبارات	Mean	Std. Error Mean	درجة المشكلة	Sig. (2-tailed)
عدم إتقان لغة أجنبية	3.28	0.161	متوسطة	0.085
عدم إتقان تقنيات الحاسب	3.26	0.171	متوسطة	0.135
عدم إتقان مهارات الاختصاص العلمي	2.98	0.183	متوسطة	0.906
المحور الأول: مشكلات خاصة بالخريج نفسه	3.18	0.148	متوسطة	0.246
عدم وجود قاعدة البيانات لمعرفة الاختصاصات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل	3.65	0.165	كبيرة	0.000
توفر أعداد كبيرة في نفس الاختصاص	3.35	0.171	متوسطة	0.048
المحور الثاني: مشكلات خاصة بقطاع الأعمال	3.50	0.136	كبيرة	0.001
عدم الاستفادة المثلى من المعلومات والمهارات التي اكتسبها من الجامعة	3.39	0.177	متوسطة	0.032
عدم القدرة على مواكبة التطورات في المستوى التقني لوسائل الإنتاج	3.50	0.158	كبيرة	0.003
الشهادة الجامعية وحدها لا تكفي ويحتاج الخريج إلى تأهيل وتدريب للحصول على فرصة عمل	4.22	0.158	كبيرة جداً	0.000
طريقة التدريس غير متوافقة مع التطورات الحاصلة في سوق العمل	3.72	0.154	كبيرة	0.000

المحور الثالث: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي	3.72	0.119	كبيرة	0.000
متوسط العبارات	3.48	0.105	كبيرة	0.000

يبين الشكل البياني رقم (٢) أن متوسط آراء مؤسسات سوق العمل بالمشكلات بقيمة ٣,٤٨ بدرجة كبيرة، أما متوسط آرائهم بالمشكلات الخاصة بالتعليم العالي بقيمة ٣,٧١ درجة كبيرة، وإن متوسط آرائهم بالمشكلات الخاصة بهم أنفسهم كانت بقيمة ٣,٥ دجة كبيرة، بينما متوسط آرائهم بالمشكلات الخاصة بالخريجين كانت بقيمة ٣,١٨ درجة متوسطة.

تحليل آراء الخريجين:

يعرض الجدول رقم (٢) متوسط آراء الخريجين بمشكلات خريجي مؤسسات التعليم العالي بالقيمة ٣,٧٢ أي توجد مشكلات بدرجة كبيرة، وإن أكبر قيمة كانت ٤,٣٢ لعبارة (ضيق النشاط الاقتصادي وعدم توفر فرص عمل)، وإن أصغر قيمة تقييم كانت ٣,٠٥ لعبارة (المواد المقررة ضمن سنوات الدراسة غير مناسبة لتأهيل الطالب لسوق

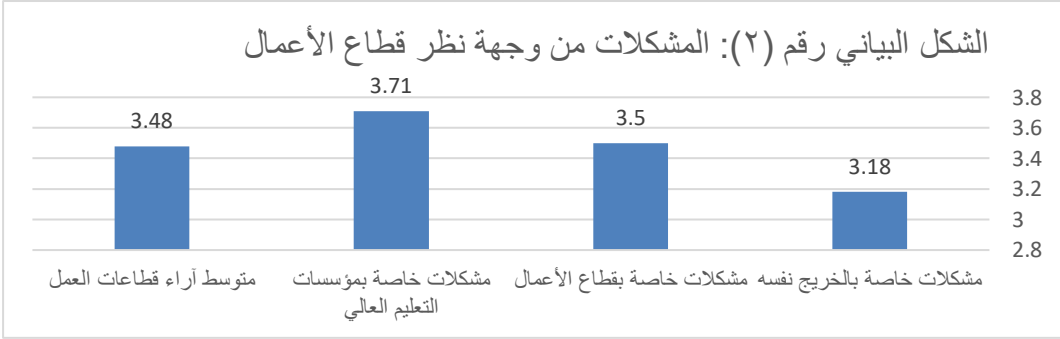

العمل ضمن اختصاصه).

كما يبين الجدول رقم (٢) متوسط آراء الخريجين بمشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي، المحور الأول: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي بالقيمة ٣,٥٨ أي توجد مشكلات بدرجة كبيرة، متوسط آراء الخريجين بمشكلات خاصة بقطاع الأعمال،

المحور الثاني: مشكلات خاصة بمؤسسات سوق العمل بالقيمة ٤,٠٥ أي توجد مشكلات بدرجة كبيرة.

الجدول رقم (٢): آراء الخريجين بالمشكلات

المحاور والعبارات	Mean	Std. Error Mean	درجة المشكلة	Sig. (2-tailed)
الجلسات العملية المقررة للمواد الدراسية لا تكسب الطالب المهارات التطبيقية التي يحتاجها في سوق العمل	3.65	0.110	كبيرة	0.000
المواد المقررة ضمن سنوات الدراسة غير مناسبة لتأهيل الطالب لسوق العمل ضمن اختصاصه	3.05	0.091	متوسطة	0.555
الساعات المقررة للجلسات العملية غير مستغلة بشكل جيد	3.50	0.096	كبيرة	0.000
عدد الطلاب الكبير يؤثر على مستوى استفادة الطلبة من الجلسات النظرية والتطبيقية	3.38	0.114	متوسطة	0.001
عدم كفاءة الكادر التدريسي يؤثر على مستوى كفاءة الطلبة في اكتسابهم مهارات سوق العمل	3.70	0.108	كبيرة	0.000
عدم كفاءة التجهيزات المادية من مخابر ومواد أولية للدروس العملية يؤثر على مستوى إتقان مهارات سوق العمل	4.14	0.088	كبيرة	0.000
سياسة الاستيعاب الجامعي يضعف من كفاءة الجامعة في تأهيل الطلبة بشكل الأمثل	3.62	0.089	كبيرة	0.000
المحور الأول: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي	3.58	0.059	**كبيرة**	0.000
لا يوجد ارتباط بين الأجور وسنوات الدراسة	3.95	0.083	كبيرة	0.000
ضيق النشاط الاقتصادي وعدم توفر فرص عمل	4.32	0.074	كبيرة جداً	0.000
قلة المردود المادي للعمل في اختصاصك	3.88	0.100	كبيرة	0.000
عدم اعتماد معايير الكفاءة الحقيقة والانجاز في الترقية وزيادة الأجور والحوافز	4.05	0.092	كبيرة	0.000
المحور الثاني: مشكلات خاصة بقطاع الأعمال	4.05	0.056	كبيرة	0.000
متوسط العبارات	3.72	0.045	كبيرة	0.000

يبين الشـكل البياني رقم (٣) أن متوسـط آراء الخريجين بالمشـكلات بقيمة ٣,٧٢ بدرجة كبيرة، أما متوسـط آرائهم بالمشـكلات الخاصـة بالتعليم العالي بقيمة ٣,٥٨ درجة كبيرة، بينما متوسط آرائهم بالمشكلات الخاصة بمؤسسات سوق العمل كانت بقيمة ٤,٠٥ دجة كبيرة.

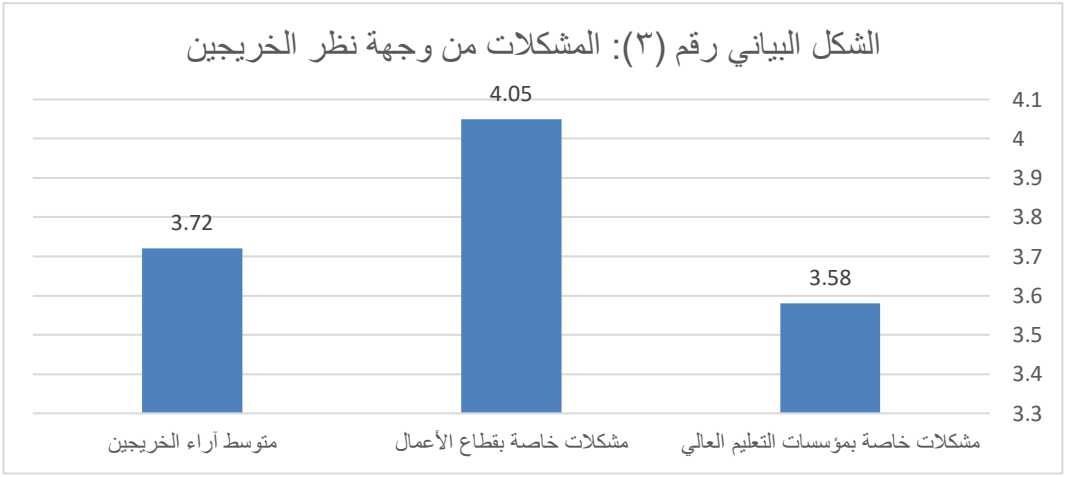

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =α ٠,٠٥ بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل والقيمة المتوسطة لمشكلات (الخريجين، قطاع الأعمال، مؤسسات التعليم العالي) من وجهة نظر قطاع الأعمال.

يبين لنا الجدول رقم (١) أن قيمة Sig.> 0.05 للمحور الأول: مشـكلات خاصـة بالخريج نفسـه، بعباراته الثلاث الآتية: (عدم إتقان لغة أجنبية، عدم إتقان تقنيات الحاسب، عدم إتقان مهارات الاختصاص العلمي) أي لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =α ٠,٠٥ بين متوسـط آراء مؤسـسـات سـوق العمل في مشكلات مخرجات التعليم العالي عن القيمة المتوسطة، أي المشكلات الموجودة في المحور

الأول غير حقيقية وغير موجودة في الخريجين من وجهة نظر قطاع الأعمال، وهذه النتيجة متفقة مع دراسة كيطان والصفار وحسين (٢٠١٢) في العراق.

كما يظهر لنا الجدول رقم (١) أن قيمة Sig.< 0.05 للمحور الثاني: مشكلات خاصة بقطاع الأعمال، بعبارتيه الآتية: (عدم وجود قاعدة البيانات لمعرفة الاختصاصات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل، توفر أعداد كبيرة في نفس الاختصاص) أي توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل عن القيمة المتوسطة، وهذه الفروقات إيجابية أي هذه المشكلات حقيقية ومعنوية، موجودة في قطاع الأعمال، وهذا ما أكدته دراسة كيطان والصفار وحسين (٢٠١٢) في العراق.

كما يظهر لنا الجدول رقم (١) أن قيمة Sig.< 0.05 للمحور الثالث: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي، بعباراته الأربع الآتية: (عدم الاستفادة المثلى من المعلومات والمهارات التي اكتسبها من الجامعة، عدم القدرة على مواكبة التطورات في المستوى التقني لوسائل الإنتاج، الشهادة الجامعية وحدها لا تكفي ويحتاج الخريج إلى تأهيل وتدريب للحصول على فرصة عمل، طريقة التدريس غير متوافقة مع التطورات الحاصلة في سوق العمل) أي توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مؤسسات التعليم العالي عن القيمة المتوسطة، وهذه الفروقات إيجابية أي هذه المشكلات حقيقية ومتوسطة ومعنوية، موجودة في مؤسسات التعليم العالي.

الفرضية الثانية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء الخريجين والقيمة المتوسطة لمشكلات (مؤسسات التعليم العالي، قطاع الأعمال) من وجهة نظر الخريجين.

يبين لنا الجدول رقم (٢) إن قيمة Sig.< 0.05 للمحور الأول: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي، بالعبارات الست الآتية: (الجلسات العملية المقررة للمواد الدراسية لا تكسب الطالب المهارات التطبيقية التي يحتاجها في سوق العمل، الساعات المقررة للجلسات العملية غير مستغلة بشكل جيد، عدد الطلاب الكبير يؤثر على مستوى استفادة الطلبة من الجلسات النظرية والتطبيقية، عدم كفاءة الكادر التدريسي يؤثر على مستوى كفاءة الطلبة في اكتسابهم مهارات سوق العمل، عدم كفاءة التجهيزات المادية من مخابر ومواد أولية للدروس العملية يؤثر على مستوى إتقان مهارات سوق العمل، سياسة الاستيعاب الجامعي يضعف من كفاءة الجامعة في تأهيل الطلبة بشكل الأمثل) أي توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء الخريجين في المشكلات عن القيمة المتوسطة، أي المشكلات الموجودة في المحور الأول حقيقية وموجودة في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الخريجين، عدا عبارة المواد المقررة ضمن سنوات الدراسة غير مناسبة لتأهيل الطالب لسوق العمل ضمن اختصاصه، فهي غير معنوية لأن Sig.> 0.05 وبالتالي هذه المشكلة غير حقيقية وغير موجودة من وجهة نظر الخريجين.

كما يظهر لنا الجدول رقم (٢) أن قيمة Sig.< 0.05 للمحور الثاني: مشكلات خاصة بمؤسسات سوق العمل من وجهة نظر الخريجين، بعباراته الأربع الآتية: (لا يوجد ارتباط بين الأجور وسنوات الدراسة، ضيق النشاط الاقتصادي وعدم توفر فرص عمل، قلة المردود المادي للعمل في اختصاصك، عدم اعتماد معايير الكفاءة الحقيقة والانجاز في

الترقية وزيادة الأجور والحوافز) أي توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =α ٠,٠٥ بين متوسط آراء الخريجين في مشكلات مؤسسات سوق العمل عن القيمة المتوسطة، وهذه الفروقات إيجابية أي هذه المشكلات حقيقية وموجودة في قطاع الأعمال، وهذا ما أكدته دراسة كيطان والصفار وحسين (٢٠١٢) في العراق.

الفرضية الثالثة:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =α ٠,٠٥ بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل ومتوسط آراء الخريجين لمشكلات مؤسسات التعليم العالي؟

كما يظهر لنا الجدول رقم (٣) أن قيمة Sig.> 0.05 أي لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =α ٠,٠٥ بين متوسط آراء الخريجين ومتوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مشكلات مؤسسات التعليم العالي، أي إن مشكلات مؤسسات التعليم العالي موجودة بدرجة كبيرة.

الجدول رقم (٣): الفروقات بآراء المبحوثين في مشكلات مؤسسات التعليم العالي

	N	Mean	Std. Error Mean	t	df	Sig. (2-tailed)
آراء الخريجين	111	3.58	0.069	- 1.062	155	0.290
آراء قطاع الأعمال	46	3.71	0.119			

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =α ٠,٠٥ بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل ومتوسط آراء الخريجين لمشكلات قطاع الأعمال.

يظهر لنا الجدول رقم (٤) أن قيمة Sig.< 0.05 أي توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =α ٠,٠٥ بين متوسط آراء الخريجين ومتوسط آراء

مؤسسات سوق العمل في مشكلات قطاع الأعمال، أي إن مشكلات مؤسسات سوق العمل موجودة بدرجة كبيرة، وهذا ما أكدته دراسة كيطان والصفار وحسين (٢٠١٢) في العراق.

الجدول رقم (٤): الفروقات بآراء المبحوثين في مشكلات قطاع الأعمال

	N	Mean	Std. Error Mean	t	df	Sig. (2-tailed)
آراء الخريجين	111	4.05	0.056	4.451	155	0.000
آراء قطاع الأعمال	46	3.50	0.136			

النتائج والتوصيات

نقدم فيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث، والتوصيات التي نراها مناسبة.

أولاً: النتائج:

لقد ناقشنا في هذا البحث تحليل ومعالجة بيانات أهم المشاكل في مخرجات المؤسسات التعليمية، والفجوة بين متطلبات سوق العمل وهذه المخرجات، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث.

من وجهة نظر رجال الأعمال:

ترى مؤسسات سوق العمل أنه توجد مشكلات بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بدرجة كبيرة، أكبرها أن الشهادة الجامعية وحدها لا تكفي ويحتاج الخريج إلى تأهيل وتدريب للحصول على فرصة عمل، وأصغرها عدم إتقان مهارات الاختصاص العلمي.

قسمت مؤسسات سوق العمل مشكلات الفجوة إلى مشكلات خاصة بالخريج (المحور الأول)، مشكلات بدرجة متوسطة وغير معنوية، ومشكلات خاصة بقطاعهم (المحور الثاني)، مشكلات بدرجة كبيرة ومعنوية، مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي (المحور الثالث)، مشكلات بدرجة كبيرة ومعنوية.

من وجهة نظر الخريجين:

يرى الخريجون أنه توجد مشكلات (فجوة) بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بدرجة كبيرة، أكبرها ضيق النشاط الاقتصادي وعدم توفر فرص عمل، وأصغرها المواد المقررة ضمن سنوات الدراسة غير مناسبة لتأهيل الطالب لسوق العمل ضمن اختصاصه.

قسم الخريجون مشكلات الفجوة إلى مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي (المحور الأول)، مشكلات بدرجة كبيرة ومعنوية، ومشكلات خاصة بمؤسسات سوق العمل (المحور الثاني)، مشكلات بدرجة كبيرة ومعنوية.

من وجهة نظر رجال الأعمال والخريجين معاً:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء الخريجين ومتوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مشكلات مؤسسات التعليم العالي، أي هنالك اتفاق على وجود مشكلات مؤسسات التعليم العالي، وهي مشكلات بدرجة كبيرة.

توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء الخريجين ومتوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مشكلات قطاع الأعمال، أي ليس هنالك اتفاق على وجود مشكلات مؤسسات سوق العمل بدرجة كبيرة.

ثانياً: التوصيات:

لقد ناقشنا في هذا البحث تحليل ومعالجة بيانات مؤسسات سوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم العالي، وكان اهتمامنا منصباً على إظهار أهم المشاكل وترتيبها وتصنيفها في عدة محاور من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل ومن وجهة نظر الخريجين، ويمكننا على ضوء النتائج السابقة أن نقدم التوصيات التالية:

١. يجب دراسة خصائص سوق العمل، لتحديد المهارات والكفاءات المطلوبة في الخريجين لتأهيلهم في العمل، وذلك عن طريق توفير قنوات اتصال فعالة بين مؤسسات سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي.

٢. اعتماد منهجيات مناسبة لمشاركة مؤسسات سوق العمل للارتقاء بمستوى كفاءة أداء مؤسسات التعليم العالي، مثل توفير فرص تدريبية للأطر التعليمية والتدريبية في ورشها ومشاغلها وتجهيزاتها والتي غالباً ما تكون أحدث وأكثر تطوراً من مثيلاتها في مؤسسات التعليم.

٣. بناءً على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل يعاد تقييم وتحديث وتطوير محتويات المناهج وطرق التعليم النظرية والعملية والاستفادة من جلسات العملي المناسبة للاختصاصات في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية التي تنشدها مؤسسات سوق العمل، ويفرضها الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية، بالتعاون مع ممثلين لمؤسسات سوق العمل والمؤسسات التعليمية.

٤. تكوين فريق عمل من الاختصاصيّين الخبراء ومشاركة مؤسسات سوق العمل لإعداد خطة عاجلة لإصلاح مؤسسات التعليم العالي قبل فوات الأوان.

٥. التنسيق بين الجامعات في المناطق المحررة ومؤسسات سوق العمل لوضع الخطط التي تحقق التكامل وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة.

٦. إحداث رابطة الخريجين على مستوى الدولة لبناء قاعدة بيانات لهم، تمكنهم من التواصل مع الخريجين كافة، لمناقشة مشاكلهم والصعوبات التي يواجهونها في سوق العمل، ومدى نجاح مؤسساتهم التعليمية وبرامجها في إعدادهم إعداداً مناسباً لمواجهة هذه الصعوبات أو التحديات.

٧. بما أن هناك علاقةً بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، فيجب العمل على التوفيق بين حاجة سوق العمل إلى هذه الكوادر من جهة وتأهيل هذه الكوادر في الجامعة من جهة أخرى.

٨. يجب العمل على تحديد المقررات المناسبة للاختصاص، والاستفادة من الجلسات العملية بالشكل الأمثل، لأن ذلك يؤهل الخريجين لدخول سوق العمل.
٩. ضرورة فهم سوق العمل لاختصاص الخريج، واستيعابه وتقديم التدريب اللازم على وسائل الإنتاج المتطورة، وأن يكون راتبه مناسبا لعدد السنوات التي قضاها في دراسة هذا الاختصاص.
١٠. العمل على اختيار الاختصاص المناسب من قبل الطالب دون أي ضغوطات من الأهل لأن ذلك يساعده على إتقان اختصاصه واكتساب مهارات أفضل، وبالتالي يحقق له فرص عمل أفضل.
١١. تركيز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على بحوث الإنذار لاحتمالات التغير وتوقعاته، مثل تغير السكان، الأوضاع الاقتصادية، التغيرات المجتمعية، التغيرات في مجال الصناعة والتقنية وأخذ ذلك في الاعتبار.
١٢. التأكيد على التقييم المستمر لأداء مؤسسات التعليم العالي من أجل مواكبة متطلبات التنمية، والعمل على رفع الإنتاجية وتحسين الأداء في جميع الاختصاصات.
١٣. تبنّي نموذج الجامعة المنتجة، ويقصد به الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة التي تتمثل في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، التي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد المالية الإضافية من خلال أساليب ووسائل متعددة منها: التعليم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية.

الآلية المقترحة لمشاركة مؤسسات سوق العمل في قرارات مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة

إن عملية المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات مؤسسات سوق العمل تتم عادة من خلال قنوات وآليات متعددة، من هذه الآليات ما يأتي:

المشاركة في مجالس الجامعات:

تعد مشـاركة مؤسـسـات سـوق العمل في مجالس الجامعات من الآليات الفاعلة والمؤثرة في رسـم سـياسـة التعليم العالي وتحديد محتوى المناهج وتحليل احتياجات سـوق العمل من الاختصاصات والمهارات والبرامج.

اللجان الاستشارية:

مشـاركة نخبة من المختصـين العاملين في مؤسـسـات سـوق العمل في اللجان الاسـتشـارية لمؤسـسـات التعليم العالي التي تقوم بإعداد وتطوير المناهج الدراسـية والبرامج التدريسية والمواد التعليمية.

اللجان المتخصصة:

تشـكيل لجان متخصـصـة لكل اختصـاص أو مجال تقوم بها مؤسـسـات التعليم العـالي ويحتـاجهـا قطـاع الأعمـال، ومنهـا لجـان المنـاهج ولجـان التجهيزات ولجـان الاختبـار والتقويم، وهي من اللجان التي يمكن أن تسـاهم في تحسـين جودة مخرجات مؤسـسـات التعليم العالي.

ملتقى الحوار:

إقامة ملتقيات للحوار بين ممثلي كافة مؤسسـات التعليم العالي وممثلي مؤسسـات قطاع الأعمال، وممثلين عن المنظمات المختلفة وممثلين عن المجالس المحلية وممثلين عن الوزارات المعنية (التربية والتعليم، التعليم العالي، المالية والاقتصاد، الخدمات) وبالتنسيق مع الجهات المانحة؛ لمناقشة سبل إصلاح هيكلية مؤسسـات التعليم العالي لتلبية متطلبات سوق العمل.

المراجع:

- إبراهيم التميمي، علي خليل (٢٠٠٩)، *دور منظمات أصـحـاب الأعمال في تضـيـيق الفجوة القائمة واحتياجات سوق العمل بين مخرجات التدريب*، السودان.

- باناعمة، فوزية (٢٠١٩)، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، دراسة تحليلية، *مجلة كلية التربية*، جامعة الأزهر، العدد٤٥١، الجزء الأول، أكتوبر، السعودية.
- بوكابوس، مرسلي (٢٠٢٠)، إشكالية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق الشغل بالجزائر، *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، المجلد ٩، العدد ٠١، الجزائر.
- التميمي، علي (٢٠٠٩)، *رؤية مستقبلية لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية، دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل*، السودان.
- داغر، الطراونة، حامد القضاة (٢٠١٦)، *درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل*، دراسات العلوم التربوية، المجلّد ٤٣، ملحق ٥.
- أزهار خضر داغر، خليف يوسف الطراونة، "*محمد أمين*" حامد القضاه
- العتيبي، منير بن مطني (٢٠٠٩)، *تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي*. كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
- الشبتي، إيناس (٢٠٢٠)، دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لآراء القيادية الإدارية في جامعة القصيم، *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، المجلد التاسع، العدد الثالث، السعودية.
- الصمادي، هشام (٢٠١٦)، *المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن*، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو، جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن.

- كيطان والصفار وحسين (٢٠١٦)، *دراسة تجريبية لتقييم الفجوة بين تأثير مخرجات التعليم العالي في متطلبات سوق العمل*، جامعة بغداد، العراق.
- منصور وعيسى (٢٠١٨)، الفجوة النوعيّة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليّات المواءمة، *مجلة جامعة الأزهر*، سلسلة العلوم الإنسانية ٢٠١٨، المجلد ٢٠، عدد خاص (c)، غزة.
- يونس مجدي محمد (٢٠١١)، *مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل*، الرياض، السعودية.
- تقرير تلفزيون سوريا، (٢٠٢٢)، *خريجو جامعات الشمال السوري في مواجهة البطالة. أسباب ومقترحات.*
- منسقو الاستجابة السريعة، (٢٠٢١)، *استبانة لـ منسقو الاستجابة، يعكس صورة قاتمة حول البطالة في الشمال السوري المحرّر.*

المهارات اللازمة للشباب السوري لإعادة الإعمار في سورية المستقبل

جامعة الزهراء

د. فيصل الحسن

د. سمية المالاتي

د. أحمد حماضة

مقدّمة:

خلق الله -سبحانه وتعالى- الإنسان وجعله خليفته في الأرض من أجل بناء الأرض وإعمارها، وعليه يكون الاستثمار في الإنسان أفضل استثمار على الإطلاق، للأمم التي تريد أن تنهض، وتبني أوطانها، وتكون في مصافِّ الدول المتقدمة، هذا الاستثمار الذي لم يعد نوعاً من الرفاهية، بل بات ضرورة ملحَّة، يفرضها الواقع والهدف الأساسي من خلق الإنسان، ولا سيما إذا كان الواقع يشير إلى وجود اضطرابات وخلل في معظم قطاعات المجتمع؛ بسبب الحروب أو الكوارث التي حدثت وتحدث في دول العالم عامة، وسورية خاصة، وهي التي عانت في مرحلة ما قبل الثورة من "الاختناق المؤسساتي" الذي همّش قطاعاتٍ كبيرةً من المجتمع السوري حارماً إياها من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فقدَت تلك القطاعات قدرتها على التطور عبر الزمن، والذي أدى إلى ارتفاع الفقر العام في سورية باستخدام مؤشر الفقر الأعلى بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٩ وفشل الاقتصاد في خلق فرص عمل للشباب السوري، ممّا مهّد لدخول سورية في المرحلة الأصعب في تاريخها؛ ألا وهي الحرب الكارثية التي بدأت مع بداية الثورة عام ٢٠١١م، والتي طالت الزرع والضرع، وأجبر أكثر من نصف الشعب السوري على الهجرة بشقَّيها الداخلي والخارجي، ودمار شامل لكل البنى التحتية، وكل مكونات الحياة، وخسائر في الاقتصاد وصلت إلى مئات المليارات من الدولارات، وضياع العامل الأهم وهو الموارد البشرية المتعلمة والمدربة التي أنفق الشعب السوري مئات الملايين من الدولارات لتأهيلها لبناء سورية.

وإذا كنا اليوم نأمل في إعادة بناء سورية وجب علينا الاستفادة من تجارب الدول الأخرى كتجربتي ألمانيا واليونان اللتين أثبتتا نجاحهما في إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، ونهضتا من الدمار الشامل الذي لحق بقطاعاتهما كافة، إلى التطور والتقدم وذلك بفضل الإنسان الواعي المفكر الذي امتلك مفاتيح التغيير.

وأسوةً بتجارب الآخرين، يجب على جميع المعنيين بالشأن السوري رسم خطط، ووضع ثوابت راسخة لعملية الاستثمار الصحيح في جميع شرائح الشعب السوري، ولا سيما الشباب منهم؛ من أجل البدء بإعمار سورية في جميع المجالات التعليمية والاجتماعية

والصحية والسياسية والاقتصادية والصناعية والتكنولوجية، ويكون ذلك من خلال تعليمهم وتمكينهم من المهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية الفعّالة بإعادة إعمار سورية.

وفي إطار تعليم المهارات في البلدان التي عانت من الحروب والنزاعات، أطلقت منظمة اليونيسف في جامعة الموصل في العراق بوابة تعليم المهارات، وهي منصة تعليمية عبر الإنترنت، الهدف منها تعليم المهارات للشباب والأطفال التي تؤهلهم للدخول إلى سوق العمل، وتسد النقص الحاصل في التعليم، وتزودهم بالمهارات الرقمية والحياتية، ومهارات المواطنة وريادة الأعمال اللازمة لسوق العمل من أجل أن يكونوا مبتكرين قادرين على تصميم وتنفيذ وقيادة المشاريع التي تطور بلدهم. (اليونيسف، منصة بوابة تعليم المهارات، ٢٠٢٢).

ومن أجل إعادة الإعمار في سورية، لا بد من التعاون الفعّال بين الأطراف الفاعلة في عملية إعادة إعمار الدولة والمجتمع والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع الدولي" (طليس، إعادة الإعمار، ٢٣٣-٢٣٥) وتمكين الشباب السوري من مهارات حقيقية تؤهله للبدء بإعادة إعمارها.

ولا سيما أن الدراساتِ العالميةَ والإقليميةَ تشير إلى أن ٤٠٪ من أرباب العمل يرون أن نقص المهارات لدى الشباب هو السبب الرئيسي للوظائف الشاغرة، كما أن ٦٠٪ من الخريجين الجدد غير مستعدين للعمل، ولديهم نقص في المهارات التقنية والمهارات الناعمة كالاتصال والعمل الجماعي، والتفكير النقدي، والإبداع والقدرة على العمل تحت الضغط (تقارير إقليمية ودولية نقلاً عن المجلس الثقافي البريطاني، ١٦).

وعلى اعتبار أن الأدبيات النظرية والدراسات السابقة التي اهتمت بالشأن السوري في حدود علم الباحثين، لم تتطرق إلى المهارات اللازمة للشباب السوري، من أجل إعادة إعمار سورية وبناء المستقبل، يصبح لزاماً علينا أن نقدم في ورقة عملنا هذه قائمة بالمهارات اللازمة للشباب السوري لإعادة إعمار سورية وبناء مستقبل أفضل.

وعليه يكون السؤال الرئيس لورقة العمل:

ما المهارات اللازمة للشباب السوري لإعادة إعمار سورية المستقبل؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

ما درجة أهمية المهارات اللازمة للشباب السوري؛ لإعادة إعمار سورية المستقبل من وجهة نظر عينة الدراسة؟

ما هي الآليات الممكن العمل بها، لتمكين الشباب السوري من المهارات اللازمة لإعادة إعمار سورية المستقبل من وجهة نظر عينة الدراسة؟

ما دور جامعات الشمال السوري في مرحلة إعادة إعمار سورية المستقبل من وجهة نظر عينة الدراسة؟

الفرضيات:

- لا توجد فروق ذات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات عينة الدراسة في تقدير درجة أهمية المهارات في المقياس الكلي
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين الذكور والإناث في درجة تقدير أهمية المهارات في المقياس الكلي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) في تقدير عينة الدراسة لدرجة أهمية المهارات الصلبة والناعمة في المقياس تعزى إلى التخصصات ولصالح تخصص (هندسة الحاسوب).

أهداف ورقة العمل:

١. تحديد المهارات الناعمة والصلبة اللازمة للشباب السوري التي تؤهله لإعادة إعمار سورية وبناء المستقبل.
٢. تحديد درجة أهمية مهارات الشباب السوري اللازمة لإعادة إعمار سورية من وجهة نظر عينة الدراسة.
٣. وضع آليات تمكين الشباب السوري من المهارات اللازمة؛ لإعادة بناء وإعمار سورية المستقبل من وجهة نظر عينة الدراسة.
٤. تحديد دور الجامعات في الشمال السوري في مرحلة إعادة إعمار سورية المستقبل.

وتتمثل أهمية ورقة العمل في:

- تزويد أصحاب القرار بالشأن السوري بقائمة المهارات اللازمة للشباب السوري، لإعادة الإعمار لاتخاذ خطوات عملية في تضمينها في مناهج التعليم ما قبل الجامعي والجامعي وتفعيل آليات تمكين الشباب السوري.
- تشجيع التواصل بين المؤسسات التعليمية وغير التعليمية، الحكومية والخاصة مع سوق العمل لتضييق الفجوة بين مهارات الشباب السوري ومتطلبات سوق العمل، مما يسهم في استثمار مهارات الشباب السوري والمساهمة في عملية الإعمار.
- تفيد مراكز التدريب المهني والمؤسسات الخاصة في البدء بتدريب الشباب السوري في تحديد احتياجاتهم الفعلية من هذه المهارات وبناء البرامج التدريبية، لإكسابهم إياها.
- وضع خطط بديلة لمواجهة التحديات المحتملة في عملية إعادة الإعمار، وتمكين الشباب السوري من هذه المهارات.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف ورقة العمل سيتم اتّباع البحث المنهجي الوصفي والذي هو أحد مناهج البحث، ويعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمّياً، والمنهج الوصفي لا يهدف إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو فقط، بل الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره، كما يشمل تصنيف المعلومات والتعبير عنها كمّاً وكيفاً (شحاته والنجار، ٢٠٠٣، ٣٠١). وبناءً على ذلك سيتم الاطّلاع على الأدبيات والدراسات والتقارير ذات الصلة بموضوع البحث، وتحليلها ووصفها كمياً وكيفياً، للوصول إلى إجابات عن أسئلة البحث.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: مهارات الشباب السوري المحددة في البحث الحالي وعددها ٣٦ مهارة موزعة على مجالين؛ هما المهارات الناعمة، والمهارات الصلبة، وكل مجال مؤلف من ١٦ مهارة.

الحدود الزمانية: طُبّق البحث في الشهر الثامن من عام ٢٠٢٢.

الحدود البشرية: مجموعة من طلاب جامعة الزهراء.

الحدود المكانية: جميع كليات جامعة الزهراء / جرابلس.

عيّنة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من المجتمع الأصلي (طلاب جامعة الزهراء) بطريقة العينة المتاحة، وبلغ عددهم ١٦١ طالباً وطالبة وتوضح الأشكال الآتية توزع عينة البحث:

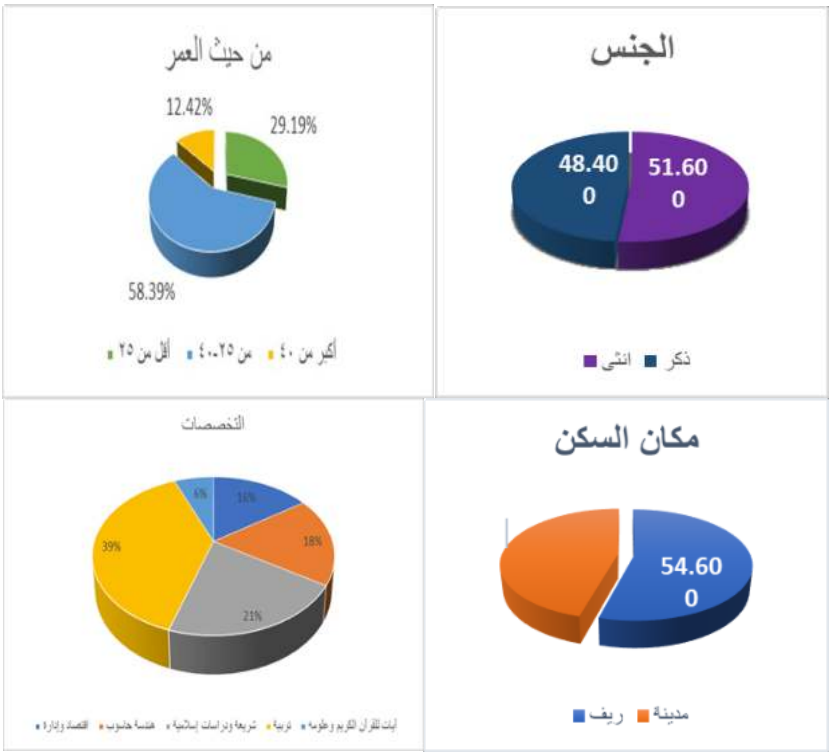

مصطلحات الدراسة:

المهارة: هي الســـهولة والدقة في إجراء عمل من الأعمال، وهي تنمو نتيجة لعملية التعليم، ومن تعريفاتها أيضـــاً القيام بعملية معينة بدرجة من الســـرعة والإتقان في الجهد المبذول. (شحاته وزينب، معجم المصطلحات التربوية والنفسية ٢٠٣)

الشـــباب الســـوري: هم الذكور والإناث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٥ ســـنة (المبارك، ٢٠١٩، ٤).

إعادة الإعمار: "مجموعة شاملة من الإجراءات الساعية لتلبية احتياجات الدول الخارجة من النزاع بما في ذلك احتياجات السكان المتضررين، والحيلولة دون تصاعد النزاعات، وتفادي الانتكاس إلى العنف ومعالجة الأسباب الجذرية، وتدعيم عملية السلام المستدام". (الاتحاد الافريقي، ٢٠٠٦، ٦).

ويعرف البحث الحالي مهارات الشباب السوري اللازمة لإعادة الإعمار: هي مجموع المهارات الناعمة والصلبة الواجب أن يمتلكها، ويتمكن منها الشباب السوري ذكوراً وإناثاً ممن هم قادرون على التعلم والعمل؛ من أجل المساهمة في إعادة إعمار سورية بعد الحرب وبناء المستقبل.

أداة الدراسة: تم إعداد قائمة بالمهارات اللازمة للشباب السوري لإعادة الإعمار وبناء المستقبل، ومن ثمّ تمّ تحويلها إلى استبانة.

والهدف من الاستبانة: تحديد درجة أهمية المهارات اللازمة للشباب السورية، لإعادة إعمار سورية وبناء المستقبل من وجهة نظر المفحوصين.

الخصائص السيكومترية للاستبانة:

صدق الاستبانة

تم إجراء الصدق الظاهري للاستبانة، من خلال عدد من المحكمين من ذوي التخصص، وطُلب منهم إبداء رأيهم حول انتماء المهارات المدرجة في كل مجال رئيسي له، ومدى مناسبتها، وأي تعديلات أو إضافات أو ملاحظات حول المهارات أو المجالات أو الأسئلة المفتوحة، وفي ضوء الملاحظات الواردة تم إجراء التعديلات المناسبة.

صدق الاتساق الداخلي للاستبانة:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال معامل ارتباط بيرسون

حيث أن معاملات ارتباط بيرسون عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في مجالي المهارات الناعمة والصلبة ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى ارتباط المهارات في كل مجال مع مجالها المنتمية إليه، وقد تم التحقق من معاملات ارتباط بيرسون لجميع المهارات مع المجموع الكلي للمقياس، وكانت النتائج دالة إحصائياً؛ مما يعني أن جميع المهارات مرتبطة مع

المقياس الكلي، وهذا يدل على أن الاستبانة تتصف بصدق الاتساق الداخلي، مما يعني إمكانية تطبيقه على عينة الدراسة.

ثبات الاستبانة:

إن ثبات الاستبانة العام بلغ (٠,٠٩١٦) بطريقة ألفا كرونباخ، وتعد هذه النسبة مرتفعة، ويمكن بناءً على نتائج الصدق والثبات للاستبانة في صورتها النهائية، من التطبيق على عينة الدراسة.

إجراءات تطبيق الاستبانة وجمع المعلومات:

تم إخراج الاستبانة بالشكل الإلكتروني بالاستعانة بنماذج غوغل؛ ليسهل الوصول إلى عينة البحث (طلاب جامعة الزهراء)، ووصل عدد الردود الإلكترونية على الاستبانة إلى ١٦١ رداً، وتم تنظيم البيانات وتحليلها إحصائياً باستخدام برنامج الإحصاء spss بما يتناسب وأهداف الدراسة وفرضياتها.

نتائج الدراسة:

للإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على ما يلي: " ما المهارات اللازمة للشباب السوري لإعادة إعمار سورية المستقبل؟

تم إعداد قائمة بالمهارات اللازمة للشباب السوري لإعادة إعمار سورية وبناء المستقبل وتحكيمها، وتكونت القائمة من مجالين رئيسيين، هما مجال المهارات الناعمة، مجال المهارات الصلبة ويندرج تحت كل مجال ١٨ مهارة أي ٣٦ مهارة في جميع المجالات.

للإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على ما يلي:" ما درجة أهمية المهارات اللازمة للشباب السوري لإعادة إعمار سورية المستقبل من وجهة نظر عينة البحث؟

للإجابة أيضاً على الفرض:

لا توجد فروق ذات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات عينة الدراسة في تقدير درجة أهمية المهارات في المقياس الكلي.

بعد المعالجة الإحصائية تبين أن جميع المهارات حصلت على متوسطات تراوحت بين (٣,٥٦و ٤,٨٤) وهي أعلى من المتوسط الافتراضي(المرجح) (٣,٤).

وأن جميع المهارات في المجال الأول" المهارات الناعمة" (المهارات من ١-١٨) جاءت درجة أهميتها بدرجة كبيرة جداً بمقارنتها مع المتوسط الافتراضي ٣,٤

وبذلك يمكن القول: إن تقديرات أفراد العينة لأهمية المهارات الناعمة بدرجة كبيرة جداً؛ بسبب وعيهم أن امتلاك المهارات الشخصية والمهنية للشباب السوري من شأنه أن يحسن فرصهم في الحصول على عمل مناسب، والنجاح في وظائفهم، مما يساهم في إعادة إعمار سورية بشكل فعّال.

أما المهارات في المجال الثاني " المهارات الصلبة" (من ١٩-٣٦) فقط جاءت تقديرات عينة الدراسة على جميع مهارات هذا المجال بدرجة أهمية كبيرة، وذلكً بمقارنة متوسطاتها مع المتوسط الافتراضي.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن المهارات في هذا المجال هي مهارات تخصصية بحتة، لا يحتاجها جميع الشباب باختلاف تخصصاتهم بنفس السوية في حياتهم العملية والوظيفية، ولكنها مهمة بدرجة كبيرة من وجهة نظرهم، من أجل إعادة الإعمار في سورية؛ لأن البلدان التي تقدمت ونهضت كانت بفضل الثورة التكنولوجية، وبالتالي هناك حاجة ماسة لوجود المختصين المتميزين في هذه المهارات، من أجل تأسيس بنية تكنولوجية قوية في سورية تربط سورية بالعالم، وعادة ما يتم تقديم مثل هذه المهارات من خلال التخصصات الجامعية، مثل هندسة الحاسوب في جامعة الزهراء.

كما بينت المعالجة الإحصائية أن جميع نتائج اختبار(ت) جاءت بقيم احتمالية أصغر من مستوى الدلالة (٠,٠٥) في جميع مهارات المقياس، مما يدل على أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في تقدير عينة الدراسة، لدرجة أهمية المهارات في جميع المهارات.

وبذلك يمكن القول: إن هذه الفروق تتجه نحو المهارات الناعمة؛ لأن متوسطات عينة الدراسة في المهارات الناعمة (١-١٨) هي أعلى من متوسطات عينة الدراسة في المهارات الصلبة (١٩-٣٦). ويعزى هذا الفرق إلى ارتباط المهارات الناعمة بالشخصية، ويتم اكتساب معظمها من خلال التعليم سواء ما قبل الجامعي أو الجامعي أو من خلال التدريب، فهي أكثر سهولة في الاكتساب والتمكن، أما المهارات الصلبة فهي تقنية تحتاج إلى توافر بنية تحتية تكنولوجية، وهو ما يفتقر إليه الوضع الراهن في سورية، وإلى تدريب من مستوى

رفيع، وبعضها يحتاج إلى دراسة أكاديمية متخصصة. وبذلك يمكن القول: إن المهارات الناعمة أكثر سهولة في الاكتساب من المهارات الصلبة، ولا سيما التخصصات النظرية.

ولمعرفة الدلالة الإحصائية للمقياس الكلي تم حساب قيمة T-Test(لمجوعة واحدة) للمقياس الكلي، وتبين أن المتوسط الحسابي للمقياس ككل أكبر من المتوسط الافتراضي، وأن قيمة اختبار (ت) دالة عند مستوى الدلالة ٠,٠٥، وبذلك يمكن القول: إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة في تقدير درجة أهمية المهارات على المقياس الكلي، وتعزى هذه النتيجة إلى أن هذه المهارات بالنسبة لعينة الدراسة مهارات ذات أهمية كبيرة قد تحسن فرصهم في الحصول على وظائف مناسبة، أو تؤهلهم لتأسيس مشاريعهم، وتوفرها في الشباب السوري سيحسن فرص إعادة الإعمار في سورية وبناء المستقبل.

وبذلك نرفض الفرض الصفري القائل" لا توجد فروق ذات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات عينة الدراسة في تقدير درجة أهمية المهارات في المقياس الكلي.

" ونقبل بالفرض البديل" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين متوسطات عينة الدراسة في تقدير درجة أهمية المهارات في المقياس الكلي.

وللإجابة على الفرض: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين الذكور والإناث في درجة تقدير درجة أهمية المهارات في المقياس الكلي.

تبين أن الفرق بين متوسط الذكور والإناث صغيراً جداً وأن قيمة اختبار (ت) غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ وتعني هذه النتيجة أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث في تقدير درجة أهمية المهارات في المقياس الكلي، ويعزى السبب في ذلك إلى أن عينة البحث ذكوراً وإناثاً على سوية علمية واحدة تقريباً، يتلقون تعليمهم الجامعي بمستوى معين، ووعيهم بأهمية امتلاك مثل هذه المهارات في تحسين ظروفهم قد جعل تقديرهم لأهمية المهارات متقارب إلى حد ما.

وللإجابة على الفرض: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ في تقدير عينة الدراسة لدرجة أهمية المهارات الصلبة والناعمة في المقياس تعزى إلى التخصصات ولصالح تخصص (هندسة الحاسوب).

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي Oneway Anova لحساب الفروق بين المتوسطات لأكثر من مجموعتين.

نستنتج من الجدول السابق لنتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه أنه يوجد تبيان في تقدير عينة الدراسة لدرجة أهمية المهارات الصلبة والناعمة في المقياس، ولصالح المهارات الصلبة، حيث جاءت قيمة(ف) ٢,٤١٦ بقيمة احتمالية ٠.٠٥١ أصغر من (٠,٠٥). وبذلك تكون دالة إحصائياً.

ولمعرفة سبب الفروقات في المهارات الصلبة تم اختبار Post Hoc Tests وتبين الآتي:

- متوسط الفرق بين كليتي التربية وهندسة الحاسوب ٠,٢٨-وبدلالة إحصائية قدرها ٠,٢٢ وبذلك تكون الفروق لصالح كلية هندسة الحاسوب.
- متوسط الفرق بين هندسة الحاسوب وكلية الشريعة ٣٨. وبدلالة إحصائية قدرها ٠,٠٠٦ وبذلك يكون الفرق لصالح كلية هندسة الحاسوب.

مما سبق نستنتج أن الفروقات في استجابات عينة الدراسة على تقدير درجة أهمية مهارات المقياس وفقاً لمتغير التخصص (الكلية) كانت لصالح هندسة الحاسوب، ويعزى السبب في ذلك إلى أن المهارات الصلبة (التقنية) تهم عينة الدراسة من تخصص هندسة الحاسوب، وتصب في صلب دراستهم وعملهم، أكثر من باقي الكليات ولا سيما النظرية منها، مثل التربية والشريعة، مما جعل الفرق لصالحهم على حساب بقية التخصصات.

كما تبين من نتائج تحليل التباين وجود فروق في المتوسطات الحسابية بين التخصصات المختلفة؛ ليكون أعلى متوسط لهندسة الحاسوب، ويليها إدارة الأعمال، ثم كلية التربية والشريعة وعلوم القرآن، وذلك في المهارات الصلبة والناعمة على حد سواء، ويعزى السبب في ذلك إلى طبيعة المواد الدراسية التي يتلقاها عينة الدراسة في كلياتهم؛

فهندسة الحاسوب تحتاج إلى مهارات تقنية عالية، أما في إدارة الأعمال فيكون التركيز على المشاريع وإدارتها وتمويلها وتطويرها وريادتها.

تلخيص نتائج فرضيات الدراسة:

١. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير عينة الدراسة، لدرجة أهمية مهارات المقياس ولصالح المهارات الناعمة، والتي جاءت بدرجة كبيرة جداً.
٢. لا توجد فروق بين الذكور والإناث في تقدير درجة أهمية المهارات في المقياس الكلي.
٣. الفروقات في استجابات عينة الدراسة على تقدير درجة أهمية المهارات الصلبة في المقياس وفقاً لمتغير التخصص (الكلية) كانت لصالح هندسة الحاسوب.

وللإجابة عن السؤال المفتوح: ما هي الآليات الممكن العمل بها، لتمكين الشباب السوري من المهارات اللازمة لإعادة إعمار سورية، وبناء المستقبل من وجهة نظر عينة الدراسة؟

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة وقد تمحورت إجاباتهم أن آليات تمكين الشباب السوري من المهارات اللازمة للإعمار هي كالآتي:

- الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة التي تنطلق من احتياجات تدريبية حقيقية، وتهدف إلى إكسابهم المهارات بشكل عملي لا نظري بنسبة ٢١٪.
- تضمين مناهج التعليم كافةً للمهارات التي يحتاجها الشباب ١٩٪.
- ربط المهارات بسوق العمل بحيث يشعر الشباب بحاجتها من أجل تحسين ظروفهم ١٧٪.
- توفير الأمن والاستقرار بشكل أساسي حتى يتفرغ الشباب لتعلم المهارات ٩٪.
- وجود حوافز مادية ومعنوية للشباب لتشجيعهم تلي تعلم ال مهارات١١٪.
- توعية الشباب بأهمية المهارات في عملية إعادة الإعمار٨٪.
- غرس اتجاهات إيجابية لدى الشباب نحو تعلم المهارات المطلوبة للإعمار٧٪.
- تنمية حس المسؤولية لدى الشباب باتجاه بلدهم سورية، وأن إعادة الإعمار تقع على عاتقهم ٨٪.

وبذلك يمكن القول: إن تبني الآليات المذكورة سابقاً من شأنه أن يسهم في إكساب الشباب مهارات عملية حقيقية، تعود بالنفع على عملية إعادة الإعمار التي هي مسؤوليتهم.

وللإجابة عن السؤال المفتوح: ما دور جامعات الشمال السوري في مرحلة إعادة إعمار سورية المستقبل من وجهة نظر عينة الدراسة؟

تم حساب التكرارات والنسب المئوية وقد تمحورت إجاباتها في:

- تخريج النوع لا الكم من مختلف التخصصات الجامعية ١٨٪.
- ربط التخصصات الجامعية وفقاً لحاجات عملية الإعمار ٢٢٪.
- تفعيل دور اتحاد الطلبة في الجامعات ١٢٪.
- محو الأمية الرقمية ١٣٪.
- تخفيض الرسوم الجامعية لتشجيع الشباب على الالتحاق بالجامعات والمعاهد ١٧٪.
- توعية الطلاب بأهمية الإعمار والانتماء للوطن ٨٪.
- إعداد الشباب الجامعي لمرحلة ما بعد التخرج، وكيفية الدخول إلى سوق العمل ١٠٪.

التوصيات والمقترحات:

١. العمل على ما يضمن الأمن والاستقرار والعيش الكريم في سورية.
٢. توفير الدعم بأشكاله كافّةً للجامعات الحكومية والخاصة في الشمال السوري؛ للقيام بدورها في مرحلة إعادة الإعمار.
٣. التركيز على التوسع بافتتاح معاهد فنية ومهنية بما يخدم عملية إعادة الإعمار.
٤. رفد الجامعات بتخصصات تتوافق مع متطلبات سوق العمل في مرحلة إعادة الاعمار.
٥. العمل على عقد مؤتمر دولي لمرحلة إعادة الإعمار في سورية؛ لبلورة متطلبات وآليات إعادة الإعمار في سورية.
٦. تأمين البنى التحتية لمراكز التدريب المتعددة الأغراض، والاستفادة منها لتمكين الشباب من المهارات اللازمة لعملية الإعمار.

المراجع:

- ابتسام، طليس. (٢٠٢٠). إعادة الإعمار: دراسة في طبيعة المفهوم. *مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية*، ٣(٣)، سبتمبر. https://tinyurl.com/yhzp4b8m
- الاتحاد الافريقي. (٢٠٠٦). *تقرير عن وضع سياسة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد الحرب*. المجلس التنفيذي. الدورة العادية التاسعة. جامبيا، (٢٥-٢٩) يونيو. https://www.peaceau.org/uploads/ex-cl-274-ix-a.pdf
- شحاته، حسن؛ النجار، زينب؛ مراجعة عمار، حامد. (٢٠٠٣). *معجم المصطلحات التربوية والنفسية*. الدار المصرية اللبنانية. https://tinyurl.com/22eehd9t
- صافي، سمير خالد. (٢٠١٠). *البحث العلمي والتحليل الإحصائي*. ورشة عمل https://tinyurl.com/bdeu7b3c
- كليمان، سارة غران. (٢٠١٧). *التعليم الرقمي التربية والمهارات في العصر الرقمي*. ندوة استشارية. برنامج معهد كورشام للقيادة الفكرية. سانت جورجز هاوس https://www.rand.org/pubs/conf_proceedings/CF369.html
- المبارك، زياد. (٢٠١٩) *هجرة الشباب السوري دراسة ميدانية في مدينة دمشق*. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2019/01/Syrian-Immigration-Youth.pdf
- المجلس الثقافي البريطاني. (د. ت). *مهارات المستقبل دعم القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة في المستقبل*. https://www.britishcouncil.ae/sites/default/files/bc_futureskills_arabic_1mar18.pdf
- اليونيسف(٢٠٢٢). منصة "بوابة تعليم المهارات" https://tinyurl.com/5wdszujn

أهمية اختيار التخصصات التقنية

مركز شام للدراسات والبحث العلمي
أ.د. ميسَّر الحسن

مقدمة:

تلعب سياسة الدول وثقافة المجتمع دوراً مهمّاً في توجيه الطلاب إلى دراسة تخصصات معيَّنة.

٤,٤٪ فقط من طلاب الولايات المتحدة مثلاً يتخصصون في العلوم والتكنولوجيا مقابل ٣٣,٩٪ من طلاب سنغافورة و٣١,٢٪ من طلاب الصين [١٦].

هذه المقارنة دفعت الولايات المتحدة إلى تعزيز مقرَّرات التكنولوجيا التمهيدية في المدرسة، وجعلها أكثر إمتاعاً.

إن دراسة احتياجات المجتمع السوري من التخصصات الجامعية بشكل عام والتقنية بشكل خاص مهمٌّ جداً، لتأهيل مختصِّين قادرين على إعادة بناء بنيته التحتية، وتحسين واقعه الاقتصادي والصناعي، وهذا يستلزم توفر مهارات علمية وتقنية لدى الطلاب، تعزز قدرتهم على الانخراط في سوق العمل ورفد الكفاءات الموجودة فيه.

ما زال السياق الديناميكي لشمال سوريا يؤثّر على تقديم تعليم تقني جيد، ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الجامعات، إلا أن هناك جملةً من التحدِّيات الموضوعية التي عرقلت الوصول إلى المستوى المأمول خلال السنوات الماضية.

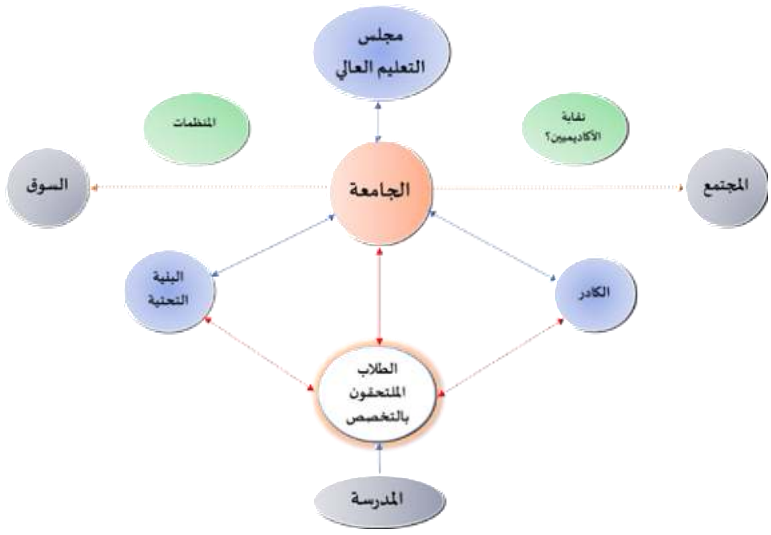

يبين الشكل أعلاه تمثيلاً للجهات الفاعلة في التعليم العالي في الشمال السوري، والعلاقة بينها والتي تؤثر في تحديد اتجاهات الطلاب لاختيار تخصصاتهم الجامعية.

دراسة حالة: (تطور التعليم العالي في جورجيا):

بعد استقلال جورجيا عام ١٩٩١، وصلت نسبة الشباب [٢٥-٣٥ عاماً] الحاصلين على تعليم عالٍ في عام ٢٠٠١ إلى ٣٢٪، وبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي (٢٠٠٥) ٢٢٧ مؤسسة، أغلبها جامعات خاصّة (حسب المركز الوطني لاعتماد التعليم).

لم يتبَع هذه الزيادة ضبط مناسب لجودة التعليم، ممّا أدّى إلى إغلاق كثير من الجامعات حتى نزل عددها إلى ٤٧ عام (٢٠٠٦)، ثم ارتفع بعد التسويات إلى ٦٣ عام ٢٠١٨ (بينها ١٩ جامعة حكومية).

كان أحد أسباب القلق في جورجيا أنّ طلاب التخصصات التطبيقية لا يتخرجون بمهارات كافية للانضمام إلى القوى العاملة، (وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٣، ص ١٩٢) الذي استخدم مصطلح "القوة العاملة غير المتعلمة بشكل كافٍ".

توافقت هذه النتيجة مع نتائج أبحاث أخرى، أظهرت أن نصف أصحاب العمل يعتقدون أن خرّيجي الجامعات الجورجية لا يمتلكون الكفاءات اللازمة لشُغل وظيفة تتعلق بتخصصهم (Bregvadze، 2013).

وهذا ما جعل أعلى معدل بطالة (٣١٪) متركزاً في شريحة الشباب (١٥-٢٩ سنة) الذين أكملوا تعليمهم الرسمي، رغم أن ثلثهم كانوا من حملة الشهادات العليا (تقرير اليونيسف ٢٠١٤).

- المشكلة عالمية:

معدلات التسجيل السنوية في مؤسسات التعليم العالي الجورجية 2000-2017

المصدر: مكتب الإحصاء الوطني لجورجيا (Geostat) 2017.

بعد جدلٍ طويل حول الأثر السلبي للتكنولوجيا على مستقبل الإنسان وفرص العمل، حُسِم الخلاف لصالح التكنولوجيا بناءٍ على دراسات كمية ونوعية كثيرة، كان من أهم مخرجاتها أن:

- ١٣٠ مليون وظيفة جديدة ستنشأ بسبب التكنولوجيا.
- ٦٠ % من وظائف المستقبل لم تستحدث بعد.
- ٧٥ مليون وظيفة حالية ستستبدلها التكنولوجيا.

لقد صُنِّفَت وظائفُ تكنولوجيا المعلومات (IT) مثلاً في المرتبة الخامسة بين أفضل عشرة وظائفَ يطلبها أصحاب العمل، ورغم ذلك هناك نقص كبير في عدد فنيّيِ هذا التخصص في السوق العالمية [٢٢].

تم أيضاً توثيق نمو كبير في وظائف "محلل نظام" بمعدل ٢١٪، وفي وظائف "مطور برمجيات" بمعدل ١٧٪ [٦]، بالإضافة إلى وظائف أخرى تحتاجها شركات التطوير والمخدمات [٢٤].

هناك قلق عالمي بشأن انخفاض حماس الطلاب للتسجيل في التخصصات الهندسية والتكنولوجية، تم توثيقه في المصادر الأكاديمية [٢، ١١، ٢٦، ٢٩، ٣١، ٣٤، ٣٥].

سـعت الأبحاث إلى تفسـير هذه الظاهرة من خلال دراسـة العوامل التي تؤثّر على قرارات الطلاب:

- الراتب
- هيبة المهنة
- الأمن الوظيفي
- تأثير المجتمع
- صعوبة التخصص
- الميول الشخصية
- الصورة النمطية لصاحب التخصص
- أخرى

العوامل التي تؤثر على قرار التخصص
في الوظائف المتعلقة بالتكنولوجيا حسب الأدبيات المنشورة

Major factor categories	Example factors	Example studies
Experiential	Do not enjoy the work	[35]
	Personal interest	[12, 31, 34, 35, 36]
Job related	Job prospects/security	[34, 36]
	Salary	[11, 25, 31, 34, 36]
Personal cost	Too hard, too technical	[31, 35, 36]
	Aptitude	[12, 36]
+Image related	Social, personal image	[12, 36]
+Social referents	Influenced by family, teachers, friends, high school counselors, advising centers	[5, 8, 10, 12, 25, 34, 36]

تحديات تطوير التعليم التقني في الشمال المحرر:

- مشاكل الطاقة.
- قلة الموارد.
- عدم تمرس المدرسين التقنيين.
- غياب البنية الصناعية القادرة على دعم التعليم التقني والتكنولوجي.
- ضعف (الذهنية الصناعية) لدى رجال الأعمال.

لا يكفي أن نفتتح التخصص في الجامعة حتى:

- تلتحقَ به الشريحة المناسبة من الطلاب.
- ننجحَ في تأهيلهم.
- يجدوا مكانهم في سوق العمل.

تشير الدراسات [٢١، ٢٧، ٣٢] إلى أنه من المهم للجامعات فهمُ توقعاتِ الطلاب أولاً لتكون قادرة على جذبهم، وأكدت أن:

هناك عدم تطابق بين توقعات الطلاب الأولية وما تعتقد إدارات الجامعات أنه يجب على الطلاب توقعه. ومنطقتنا ليست استثناء.

كي نحل هذه المشكلة يجب أن نسعى للإجابة على الأسئلة التالية:

- ماذا يتوقع طلابنا من التعليم الجامعي؟
- كيف يفهم طلاب جامعاتنا فكرة الوظيفة؟
- هل هناك اختلافات بين ما يتوقعه الطلاب من الجامعة؟
- ما هو رأي إدارة الجامعة بما ينبغي توقعه من قبل الطلاب؟

تبين الجداول التالية ملخصاً لنتائج بعض الدراسات العالمية في هذا السياق.

المهارات التي يجب على الجامعة تطويرها لدى طلاب الجامعات

University	Practical Skills (%)	Research Skills (%)
University (1)	92	3
University (2)	81	10
University (3)	78	16
University (4)	69	19
University (5)	85	9

توقعات الطلاب الأولية قبل الدخول إلى الجامعة

Expectations	Percentage
Employment	44.6
Increasing one's knowledge	30.4
Broadening the social circle	1.5
Improving socio-economic status	7
Other	10.9
No answer	2.9

توقعات التوظيف بعد دخول الجامعة

Year of Study	Percentage
First Year	27
Second Year	23
Third Year	20
Fourth Year	23

التوصيات:

للحصول على تصوُّر أفضل للمسألة، لا بد من إجراء دراسات تسمح بما يلي:

- تقييم مدى فهمِ الطلاب وذويهم لطبيعة المهن التكنولوجية، ومعرفة العوامل التي تؤثر على قرار الطالب باختيار التخصص.
- تقييم قدرة المدارس على مساعدة الطلاب في الاختيار المناسب لتخصُّصاتهم ومِهَنِهم المستقبلية.
- تقييم مدى وضوح الجامعات في إشهار ما يمكن للطالب توقعه منها.
- تقييم قدرة الجامعات على منح طلابها المهارات التي تلزمهم في سوق العمل.
- رصد وتحليل رضى خريجي الجامعات بأثر رجعي.

- بلورة إســـتراتيجية فعّالة لتطوير أســـاليب التعلُّم التقني، تعتمد مقاربة جديدة ومقبولة الكلفة.
- دراســـة إمكانية افتتاح برامج تكنولوجية في الجامعات بتركيز عملي أكثر (١+٧) وFedek ModeK.
- تحديد العلاقة بين نوع النشـــاط الاقتصـــادي في كل منطقة، واختيارات طلابها لتخصصاتهم.
- رسم سياسة تشبيك بين الجامعات وسوق العمل عموماً، والصناعي خصوصاً.

المراجع:

- Ajzen I. From intentions to actions: A theory of planned behavior. In: Action-control: From cognition to behavior. Heidelberg: Springer; 1985, 11–39.
- Akbulut A, Looney C, Motwani J. Combating the decline in information systems majors: The role of instrumental assistance. J Comput Inf Syst. 2008; 48(3):84–93.
- Babbie E. The practice of social research (7th ed). New York, NY: Wadsworth; 1995.
- Bandura A. Social foundations of thought and action: A social cognitive theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, Inc; 1986.
- Beyer S. Gender differences and intra-gender differences amongst Management Information Systems students. J Inf Syst Educ. 2008; 19(3):301–310.
- Bureau of Labor Statistics. Most New Jobs 2015, http://www.bls.gov/ooh/most-new-jobs.htm, accessed January 2016 .

- Bureau of Labor Statistics, U.S. Department of Labor Employment Projections by Detailed Occupation 2012–2022, http://www.bls.gov/emp/ep_table_102.htm, accessed March, 2015.
- Burns T, Gao Y, Sherman C, Vengerov A, Klein S. Investigating a 21st Century paradox: As the demand for technology jobs increases why are fewer students majoring in information systems? Inf Syst Educ J. 2014; 12(4):4–16.
- Chang I, Hwang H, Liu C, Siang S. A study of career anchors and job characteristic preferences of IS students. J Comput Inf Syst. 2007; 47(3):24–33.
- Croasdell D, McLeod A, Simkin M. Why don't more women major in information systems? Inf Technol People. 2011; 24 (2):158–183.
- Downey J, McGaughey R, Roach D. MIS versus computer science: An empirical comparison of the influences on the students' choice of major. J Inf Syst Educ. 2009; 20(3):357–368.
- Downey J, McGaughey R, Roach D. Attitudes and influences toward choosing a business major: The case of information systems. J Inf Technol Educ. 2011;10:231–251.
- Fishbein M, Ajzen I. Belief, attitude, intention, and behavior: an introduction to theory and research. Reading, MA: Addison- Wesley; 1975.
- Harris N, Kruck S, Cushman P, Anderson R. Technology majors: why are women absent? J Comput Inf Syst. 2009;50(2):23–30 .

- Hogan P, Li L. The perceptions of business students regarding management information systems (MIS) programs. J Technol Res. 2011; 2:1–8.
- Information Week. US Tech Worker Shortage Looms Study Warns. http://www.informationweek.com/it-strategy/us-techworker shortage-looms-study-warns/d/d-id/1104496, 2012, accessed April 2015.
- Jick TD. Mixing qualitative and quantitative methods: triangulation in action. In: Van Maanen J, editor. Qualitative Methodology. Beverly Hills, California: Sage; 1983, 135–148.
- Judd CM, Smith ER, Kidder LH. Research methods in social relations 6th ed. Holt, Rinehart, and Winston; 1991.
- Lent RW, Brown SD, Hackett G. Toward a unifying social cognitive theory of career and academic interest, choice, and performance. J Vocational Behav. 1994 ;(45):79–122.
- Lomerson W, Pollacia L. Declining CIS enrollment: An examination of pre-college factors. Inf Syst Educ J. 2006;4(35):3–13 .
- Looney C, Akbulut A. Combating the IS enrollment crisis: the role of effective teachers in Introductory IS courses. Commun Assoc Inf Syst. 2007;19:781–805.
- Manpower Group. 2013 Talent Shortage Survey. http://www.manpowergroup.us/campaigns/talent-shortage-2013/pdf/2013_Talent_Shortage_Survey_Results_US_FINALFINAL.pdf, accessed April 2015. JOURNAL OF COMPUTER INFORMATION SYSTEMS 11.

- McInerney CR,DiDonatoN,Giagnacova R,O'Donnell A. Factors that influence undergraduate students in the choice of information technology majors and careers. Inf Technol Learn Perform J. 2008;24 (2):35–53 .
- Niederman F, Ferratt T, Trauth E. On the co-evolution of information technology and information systems personnel. DATA BASE Adv Inf Syst. 2016;4(1):29–50.
- Noland T, Case T, Francisco W, Kelly J. An Analysis of Academic Major Selection Factors: A Comparison of Information Systems and Accounting Students. Proceedings of the 18th Annual Conference of the International Academy for Information Management, Seattle, Washington: November 12–14, 2003, 150–156.
- Panko R. IT employment prospects: beyond the dotcom bubble. Eur J Inf Syst. 2008;17(3):182–197.
- Prensky M. Digital natives, digital immigrants. On the Horizon. 2001:9(5):1–6.
- Rouibah K. Understanding student drivers and obstacles toward MIS major from the perspective of an Arab country: the case of Kuwait. Issues Inf Syst. 2012;13(2):58–71.
- Sabherwal R. Declining IS enrollments: a broader view of causes and strategies-a response to 'Houston, we've had a problem .offshoring, IS employment and the IS discipline: perception is not reality. J Inf Technol. 2010;25(4):382–384 .

- Scott C, Fuller M, MacIndoe K, Joshi KD. More than a bumper sticker: the factors influencing information systems
- Career choices. Commun Assoc Inf Syst. 2009;24(1):7–26.
- Snyder J, Slauson G. Majoring in information systems: reasons why students select (or not) information systems as a major. Inf Syst Educ J. 2014;12(3):59–66.
- Taylor S, Todd PA. Understanding information technology usage: A test of competing models. Inf Syst Res. 1995;6 (2):144–176.
-

فوائد نظام الساعات المعتمدة في تطوير التعليم في جامعة حلب في المناطق المحررة

مؤسسة الذاكرة السورية
د. عبد الرحمن الحاج

مقدمة:

يمثل نظام الساعات المعتمدة سواء الأوروبي (ECTS) منه أو الأمريكي (American Credit) نظام التعلم السائد الآن، مقابل تراجع وانحسار متزايد لأنظمة التعليم التقليدية التي تعتمد على الفصول (المدة الزمنية)، وعدد المواد التي يدرسها الطالب، ومعلومات محددة مسبقاً بشكل مفصل في كتاب أو مذكرة جامعية، مهمة الأستاذ الجامعي شرحها، ويستند جوهرياً على التلقين من طرف واحد.

سيئات النظام التقليدي كثيرة، أهمها ضعف حاسة النقد؛ إذ لا يساعد هذا النمط من التعليم على نمو النقد، بقدر ما يساعد على حفظ المعلومات، وتحديد معارف الخريجين بما درس في الجامعة، وإلقاء العبء الأساسي على المدرس، ما يجعل نجاح التعليم وفشله مستنداً إلى المدرس وشرحه للمعارف التي يقدمها، كما أن معادلة الشهادة يكون أكثر صعوبة لأن المواد تكون أقل تحديداً، ولا يعرف موقعها ووزنها في المنهاج، وأخيراً يكرس النظام آلية الحفظ استراتيجيةً فعالةً لتحقيق النجاح.

دخل نظام الساعات إلى نظام التعليم الجامعي في الجامعات الخاصة في سوريا، وظلت الجامعات الحكومية خارج هذا النظام، ومع ذلك لم يظهر الخريجون فرقاً ملحوظاً، بل إن العديد من الأساتذة الجامعيين شكوا من مخرجات نظام التعليم المعتمد على الساعات لأن الخريجين في معظم الحالات هم أقل كفاءة أو مثل أقرانهم على الأقل من خريجي الجامعات الحكومية. وبرغم ذلك يبدو نظام الساعات المعتمدة في التعليم أساساً يمكن الاستناد إليه في تحقيق النجاح في جامعة حلب وفي التعليم في المناطق المحررة.

أسس نظام الساعات المعتمدة:

هنالك عدة أسس رئيسية لنظام الساعات، تعكس فلسفة هذا النظام التعليمي المهم، وهي:

١. يمثل عدد الساعات مرجعاً في تحديد طبيعة البرنامج التعليمي في مستوياته الثلاثة (دبلوم، ماجستير، دكتوراه)، إذا إن هنالك حداً أعلى وحداً أدنى لساعات البرنامج (تمثل الساعة الخاصة بالمادة عدد ساعات التعليم الأسبوعية). بحيث تشمل السنة

الدراسية في المتوسط نحو ٦٠ ساعة. ويتيح ذلك إمكانية استخدام المواد التي دُرست في تخصص ما واحتسابها في دراسة تخصص آخر، واختصار الوقت في الحصول على الدرجة العلمية.

٢. تنمية الحس النقدي: الانتقال من التعليم إلى التعلُّم: قلب معادلة العبء التعليمي من الأستاذ إلى التعليم إلى التعلم، والاستناد إلى المصادر المتعددة (عدم وجود كتاب جامعي) بدل الكتاب الجامعي، ودفع الطالب للتعامل مع المصادر وممارسة البحث والتنقيب.

٣. دمج التعليم العملي المبني على العمل بالتعليم النظري (إذ تعدُّ المخابر ساعات تعليم نظري). فالجزء العملي يتم في سوق العمل الفعلي. تضع الجامعة معاييراً محددة للمؤسسات التي يمكن للطالب أن يختارها ليتم فيها التعليم العملي اللازم لإتمام متطلبات التخرج في البرنامج التعليمي ويجب أن يكون في إحدى مؤسسات سوق العمل الفعلي.

٤. المرونة في الجدول الزمني: لا تكمل الفصول جدراناً زمنية تحول دون تمكن الطالب من الانتقال في دراسة المواد وإنهاء البرنامج في وقت أسرع، إذ يتيح نظام الساعات الانتقال على أساس إتمام متطلبات النجاح في المادة وليس على الفصول، ولتسهيل ذلك يقام فصل ثالث قصير في فصل الصيف، ويكون لموقع المادة في التخصص أهمية في تحديد إمكانية الانتقال المتدرج من الأبسط للأعقد في المواد التخصصية، المبنية على التراكم التسلسلي. كما أن هنالك حدوداً لعدد الساعات التي يمكن للطالب أن يتحمل عبئها لأن عملية التمثل المعرفي أمر مهم وتتطلب وقتاً ملائماً.

٥. إمكانية الاختيار للمواد، باستثناء المواد التي تمثل جوهر التخصص (Core Courses) يمكن الاختيار في المواد المساعدة والثانوية حسب ما توفره الجامعة، فالمناهج مبينة على شكل حلقات أفقية، الحلقة النواة هي المواد التخصصية

الجوهرية، والحلقة الثانية هي المواد المساعدة، وهي مواد مشتركة بين عدة علوم، (مثل الرياضيات للهندسة)، والمواد الثانوية، وهي مواد تهدف لتوسعة أفق الطالب وربطه بالعالم الخارجي والبيئة المحيطة (مثل اللغة، والثقافة، والحضارة، والتاريخ، الخ). وتبنى المناهج عمودياً على التسلسل والتدرج والتراكم تبعاً لما تتطلبه المواد من معرفة مسبقة، يتعلق هذا بالمواد التخصصية والمواد المساعدة بشكل أساسي. الاختيار يتعلق بالمواد الثانوية فقط. ولهذا في معظم الأحيان يكون طلاب من اختصاصات مختلفة يشتركون في الفصل الدراسي (قاعة التدريس) نفسها.

جودة التعليم

تسعى جامعة حلب بما تستطيعه وضمن الإمكانات المتاحة لها لتوفير تعليم بديل عن التعليم الذي كانت توفره مؤسسات الدولة التي يسيطر عليها النظام السوري، وذلك ضمن ظروف صعبة وإمكانات محدودة، استطاعت الجامعة أن توفر تعليماً مقبولاً في الحد الأدنى، لكنها تحتاج لبذل كثير من الجهود لتحسين جودة التعليم، وهنالك معايير معروفة لجودة التعليم تشتق منها عادة أدلة التعليم العملية، وأفضلها لا شك هو المعايير الأوروبية والأمريكية. لكن هذه المعايير تستند إلى نظام الساعات المعتمدة، وهو نظام غير معمول به في الجامعة بعد.

ما ينبغي توضيحه هنا هو أن التحول إلى النظام التعليم المعتمد على الساعات سيساعد على تحسين جودة التعليم بشكل مضطرد مع كل خطوة يتم اتخاذها في هذا الاتجاه، فميزة هذا النظام أن التطور التدريجي فيه ممكن، ولا يحتاج أن يكون دفعة واحدة.

السؤال هنا: بماذا يمكن أن نبدأ في الخطوات الأولى لتوفير جودة أفضل للتعليم؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب التمييز بين البنية التحتية للجامعة والعملية التعلمية، بالرغم من أنهما مترابطتان، بمعنى أن أحداهما تؤثر في الأخرى، لكنهما منفصلتان ويمكن تطبيقهما بشكل مواز أو متأخر زمنياً، الأمر الآخر هو التفريق بين مشاكل الجامعة الإدارية وبرامجها الدراسية وبين رغبات الطلاب في الالتحاق ببرامج بعينها.

فيما يخص البنية التحتية هنالك العديد من المعايير والتحسينات يمكن للجامعة إدخالها، وهذا يتعلق بالإمكانات التي تحتاجها الجامعة وإمكانية الحصول على تمويل، ويجب أن تسعى الجامعة للحصول على تمويل لبنيتها التحتية وتوسعتها بما يضمن الحدود الدنيا للجودة وفق معايير النظام الأوروبي أو الأمريكي لجودة التعليم. ويرتبط بالأمن والمساحات الجغرافية التي يمكن للجامعة العمل فيها.

وهذه قضايا كلها يمكن مناقشتها مع منظمات كثيرة إذا امتلكت الجامعة الخطة اللازمة للتطوير مع أخذ الظروف الشاقة التي تعمل فيها بالحسبان.

لكن بخصوص العملية التعليمية يعاني خريجو الجامعة عموماً من انخفاض في الكفاءة في معظم التخصصات، ولذلك أسباب كثيرة مفهومة، ولكن يمكن في ظل ظروف الجامعة أن تخرج طلاباً أكثر كفاءة عبر نظام الساعات بقلب نظام التعليم من نظام التلقين إلى نظام التعليم الذي يتحمل فيه الطالب عبء التعلم وليس المعلم.

كيف يمكن ذلك، أولاً مصادر التعلم موجودة من خلال الإنترنت، ويمكن للطلاب من خلال الإنترنت الوصول إلى كل المصادر التي يرغبونها وباللغات المختلفة، فلم يعد هنالك عقبة بهذا الخصوص، وبالتالي يجب أن تلغي الجامعة الكتاب الجامعي، وتدرب الأستاذ على أن يقدم في محاضرته مادة تخصصية تقود الطلاب للرجوع إلى المصادر، على أن تتمتع هذه المادة بتقديم آخر المعارف في موضوع محاضرته، هذا سيجعل الأستاذ يعد نفسه جيداً، ويقدم مادة تتيح للطلاب النقد والنقاش، ويجب أن يكون أحد أهداف المعلم الرئيسية هي بناء منهجية علمية، وتنمية التفكير النقدي في جميع البرامج، والتركيز على التفكير المنهجي أكثر من حفظ المعارف رغم ضرورة الاثنين معاً. وهذا يتطلب مجموعة من الإجراءات العلمية التي تلزم بها إدارة الجامعة الأستاذ الجامعي في التدريس.

في المقابل توزع معظم علامات المادة على متطلبات متعددة للنجاح (تقرير عن حلقة نقاشية في مجموعات طلابية، ملخص بحث حديث، إعداد ورقة بحثية، مراجعة كتاب) بحيث تشكل الدرجات التي توضع مقابل هذه المتطلبات بين ٥٠٪ و٦٠٪ من الدرجات الكلية، ويكون للامتحان الأخير ٤٠٪ و٥٠٪.

الأمر الآخر هو الربط بسوق العمل، والواقع أن نظرية تقليدية تسود التفكير عموما في الجامعات السورية؛ أن ربط الجامعة بسوق العمل يستند إلى مبدأ توفير الخريجين في الاختصاصات التي يطلبها السوق، وهذه نظرة غير سليمة، لأن وظيفة الجامعة الإسهام في التنمية، وبهذا المعنى تصبح الجامعة في خدمة السوق دون أن تساهم في توجيهه وخلق فرص وأنماط عمل جديدة. لكن هذا لا يرتبط فعلياً بجودة التعليم، بقدر ما يرتبط بعلاقة التعليم بالمجتمع.

لكن المطلوب في جودة التعليم هو تخريج كفاءات قادرة على تطوير سوق العمل والانخراط فيها بسهولة، وهذا أمر يتطلب نمط تفكير مختلف يوفره نظام تعليم الساعات، أنظمة التعليم هذه لا تتقيد بمؤسسات تابعة للجامعة ولا بالمخابر، وإنما بالمؤسسات العاملة فعلاً على الأرض، بغض النظر عم إذا كانت مؤسسات حكومية أو غير حكومية. هنا يمكن لجامعة حلب وضع معايير للمؤسسات التي يمكن أن يتدرب فيها الطالب كجزء من متطلبات النجاح، ولا تتعاقد الجامعة مع أي جهة، ولا تتحمل عبء الاتفاق مع أي طرف، بل يوكل الأمر للطالب أن يختار المؤسسة، على أن تناسب معايير الجامعة. المعايير التي تضعها الجامعة للمؤسسات التي يمكن أن يتم فيها الطالب التدريب كجزء من متطلبات النجاح في المادة أو التخرج يجب أن تكفل التعلم الحقيقي للطالب.

لكن الفائدة التي لا تقل أهمية للطالب، هو إتاحة فرصة للتعرف على سوق العمل وأرباب العمل ما يسهل له الارتباط بالعمل عند تخرجه، ويضاعف الفرص للخريجين.

إرشاد الطلاب إلى البرامج

هناك مشكلة تواجهها الجامعة عموماً، وهي توجه الطلاب إلى فروع معينة، لأسباب تتعلق عادة إما بنظرة المجتمع، أو بتوقع فرص عمل عالية نتيجة لها، وغالباً في الحالتين يتم إهمال كفاءة الطالب وقدرته على النجاح في البرنامج، إذ تواجه الجامعة صعوبة في إقناع الطلاب بأهمية بعض الاختصاصات، وفي بعض الأحيان تكون هذه الاختصاصات هي جزء من حاجة السوق، ولديها مستقبل اقتصادي مؤكد، لكن مع ذلك تجد الجامعة صعوبة في إقناع الطلاب في الانتساب لها.

في نظام الساعات المعتمدة يجب على الجامعة أن يكون لدى الجامعة مكتب إرشاد طلابي، وظيفة هذا المكتب شرح التخصصات المختلفة وطبيعة عمل الخريجين منها في الحالة المثالية، ومدى حاجة السوق، وتقديم النصح للطالب (لا محاولة إقناعه) ببرامج معينة. يبدو أمراً بسيطاً في الظاهر بتكليف بعض الموظفين لعمل ذلك، لكن الأمر ليس كذلك، يجب أن يعرف الطالب أولاً ما هو مستقبل الخريج في الحالة العادية، أي ماذا يتوقع أن يعمل؟ وما هي الفرص الممكنة لمثله إذا تخرج من البرنامج؟ ما هي طبيعة عمله المحتمل (نمط الحياة، نمط حياة المدرس، ونمط حياة المهندس، ونمط حياة الطبيب، الخ)؟ ما هي إمكانات الطالب؟ ما دوافعه لاختيار البرنامج؟ ما الذي يمكن أن يقترح بالنسبة له؟ وبماذا عليه أن يفكر قبل أن يحسم قراره؟ هذا يتطلب نوعية من المسؤولين عن الإرشاد بمستوى من الوعي يمنعهم من محاولة الإقناع وتسويق البرامج ويساعدهم في نفس الوقت على اختيار برنامج مناسب.

يتطلب من الطالب ورقة من مكتب الإرشاد الطلابي تقر بحضوره جلسة الإرشاد ليتمكن من التسجيل في البرنامج، هذا سيقلل بالتدريج مشاكل خل التوازن في البرامج التعليمية المتاحة في الجامعة.

أخيراً تمثل الخطوتان المذكورتان من وجهة نظري بداية لتحسين أداء الجامعة وتطوير كفاءة خريجيها وربطها بالتنمية وسوق العمل.

الاعتراف بالشهادة

واحدة من أكثر المسائل إثارة لقلق الطلاب هو موضوع الاعتراف، وهو في الوقت نفسها يشكل أحد مشاغل جامعة حلب، يتوقف الاعتراف على مسائل عدة، على رأسها الأساس القانوني للجهة المصدرة للشهادة، ورغم أن الأساس القانوني هش، إلا أنه بالإمكان تجاوزه وتحقيق اختراق فيه، كما سبق وتم تحقيقه في الشهادة الثانوية، ويتطلب تحقيق نجاحه عملاً دؤوباً مع المؤسسات الدولية المعنية، ولا بد من الاعتراف أن الفرص تتضاءل بدل أن تتسع في تحقيق تجاوز للعقبة القانونية بسب التحول في المجال السياسي وتغير خارطة الأطراف الداعمة للثورة السورية أو لنضال الشعب السوري على الأقل في مواجهة نظام الأسد من أجل حريته وكرامته ومستقبله.

ومع ذلك فإن هذا الهامش الذي يتضاءل يتطلب تحسين ملف الجامعة، وكفاءة خريجيها، وملاءمتها للأنظمة المعمول بها في العالم، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، للأسف فإن العالم العربي مغلق أمامنا في موضوع الاعتراف، وتحسين الملف يتعلق بشكل رئيسي بتسهيل المعادلة. هذا يتطلب بشكل رئيس اعتماد نظام الساعات المعتمدة، بكل ما يتطلبه بما في نظام سلم الدرجات القائم على الرموز (A,B,C).

لقد بني نظام الساعات المعتمدة بشكل أساسي لتسهيل عملية انتقال الطلاب بين الجامعات، ولن يكون هناك وسيلة مساعدة على تحقيق الاعتراف والاعتماد بعد المسار القانوني سوى إعادة هيكلة البرامج الجامعية وفق نظام الساعات المعتمدة.

مخرجات التعليم وسوق العمل (الفجوة والحلول)

مركز ماري للدراسات والأبحاث
مؤسسة IDEA 2020
علي حلاق
المدير التنفيذي للمؤسسة
علاء الدين الجابري
مسؤول الحوكمة في المؤسسة
أنس الدبس
المسؤول الإداري في المؤسسة

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز التحديات التي تواجه خريجي الجامعات في المناطق المحررة في إيجاد فرص العمل، وكذلك دراسة واقع سوق العمل واحتياجاته من الاختصاصات الجامعية المختلفة، وتحديد مقدار الفجوة بين احتياجات سوق العمل وخريجي الجامعات، من حيث التخصصات، وتوفر المهارات الكافية لدى الخريجين.

وقد أظهرت الدراسة التنوع الكبير لمجالات عمل المنظمات التي تنشط في المناطق المحررة، أمّا القطاع الخاصُّ فيتركز معظم نشاطه في المجال التجاري، في حين نجد أن القطاع التعليمي يشغل الحيّز الأكبر من نشاط المؤسسات الحكومية في الشمال السوري، في الوقت الذي حل فيه المجال الخدمي في المرتبة الثانية من مجالات عمل المؤسسات الحكومية في الشمال السوري.

كما بينت الدراسة أن المؤسسات الحكومية هي أكثر مكونات سوق العمل التي استفادت من كفاءة الخريجين الجامعيين الجدد، بغض النظر عن مصدر شهاداتهم، سواء كانت من جامعات المناطق المحررة أو غيرها، وبينت أن سوق العمل يعتمد على أكثر من طريقة لاستقطاب اليد العاملة بحسب ما تقتضيه الحاجة، وبحسب طبيعة فرص العمل التي توفرها تلك المؤسسات أو أصحاب الأعمال، وأن الغالبية العظمى من مؤسسات سوق العمل وأصحاب الأعمال يعتمدون على المسابقات في توظيف اليد العاملة.

وتوصلت الدراسة إلى أن حماس الخريجين الجدد في العمل، وسرعة تعلمهم وتحملهم لضغوط العمل، وارتفاع روح المبادرة لديهم من أكثر الإيجابيات التي ظهرت عليهم أثناء عملهم في قطاعات سوق العمل، لكن بالمقابل فإن قلة الخبرة العملية ومشكلات التواصل وانخفاض مستوى استمراريتهم في الأعمال التي يشغلونها، تمثل أكثر التحديات التي برزت لدى هؤلاء الخريجين في جهات العمل التي قبلت توظيفهم.

وفيما يتعلق بالعمل التطوعي فقد تبين أن العمل التطوعي يمثل جزءاً من سوق العمل في المناطق المحررة، وخصوصاً في قطاع المنظمات، وهو يمثل بوابة لعبور الكوادر العاملة المتطوعة للانتقال إلى العمل المأجور النظامي في مختلف جهات ومنشآت سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، الجامعات في المناطق المحررة، العمل التطوعي.

مقدمة

لقد أصبحت المتطلبات التي يحددها سوق العمل، من مؤهلات علمية ومهارات مهنية وإدارية ومعايير القبول الأخرى، تركز في الآونة الأخيرة على نوعية المورد البشري أكثر من الكم، وذلك في ظل التحديات التي تواجه المناطق المحررة، وفي ظل نشوء اتجاهات جديدة في العمل، وهذا من شأنه لفت النظر إلى أهمية تعزيز ودعم كل ما تتطلبه عملية تأهيل اليد العاملة، وتذليل كل الصعوبات التي تواجه الشباب في إيجاد فرص العمل المناسبة، وبالتالي خفض نسب البطالة لدى الشباب عموماً، ولدى الشباب الجامعي على وجه الخصوص.

وقد برزت العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه فئة الشباب عموماً، والجامعيين منهم على وجه الخصوص في الدخول إلى سوق العمل، من قبيل مواءمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل، والضعف الواضح في الخبرة العملية والمهارات الإدارية والتقنية لدى شريحة كبيرة من الخريجين الشباب، وغياب قاعدة بيانات تحوي معلوماتٍ شاملةً عن الكوادر البشرية المؤهلة للدخول إلى سوق العمل، واحتياجات سوق العمل من اليد العاملة، وظهور اتجاهات جديدة في سوق العمل وقطاعات عمل لم تكن موجودة قبل عام ٢٠١١. أيضاً عدم وضوح الرؤية والاستراتيجية المطلوبة للإفادة من العمل التطوعي الذي أصبح جزءاً هاماً لرفد سوق العمل بالكوادر البشرية وما رافق ذلك من فرص كبيرة للشباب، للانخراط في الحياة العملية في ظل ضعف استراتيجيات التنمية، وبرامج التطوير والتأهيل المطلوبة في المناطق المحررة، كل تلك الأسباب وغيرها جعلت من دراسة واقع سوق العمل في هذه المناطق واحتياجاته على المدى المنظور، والوقوف على أبرز التحديات التي تعاني منها فئة الشباب في الدخول إلى تلك السوق أمراً في غاية الأهمية، ولا سيما في الفترة الأخيرة التي بدا فيها الاستقرار النسبي في المناطق المحررة يظهر ويزداد شيئاً فشيئاً، والذي رافقه الضغط المتزايد الناجم عن حاجة الشباب للحصول على فرص عمل مناسبة من جهة، وعن الحاجة الملحّة من قبل جهات سوق العمل بمختلف قطاعاته للمورد البشري الكُفء والفعّال للنهوض بواقع المناطق المحررة من جهة ثانية.

تتوقف عملية إعادة الإعمار بمختلف اتجاهاتها، سواء المادية أو البشرية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، من حيث حجمها ووتيرتها ونطاقها على عامل مهمٍّ، هو المورد البشري الذي يؤثر بشكل مباشر وفعلي على استخدام الموارد الاقتصادية، ولم يعد خافياً على أحد التنافس الشديد الذي بدا يظهر بين الجهات الفاعلة في سوق العمل على استقطاب المورد البشري النوعي؛ لذا كان لا بد من نظرة متمعنة، ووقفة متأنية على ما تحتاجه سوق العمل من خبرات وكفاءات، ودراسة أولية عن المورد البشري الأكثر قدرة على الدخول إلى سوق العمل وهم الطلبة الجامعيون أو الخريجون من مختلف جامعات المناطق المحررة؛ لمعرفة الفجوة الحاصلة بين العرض والطلب على اليد العاملة في المناطق المحررة.

أهمية الدراسة:

يعد رأس المال البشري أحد المحركات الأساسية لعملية التنمية المستدامة؛ نظراً لكونه هو السبيل لتحقيقها وهو الغرض منها، وفي هذا المجال جاءت الجامعات لتقوم بدورها في تنميته وتطوير مهارته؛ وذلك من خلال سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والمواءمة بينهما.

وتبرز أهمية الدراسة من خلال تحليلها لمشكلة عدم التوافق بين مخرجات التعلم واحتياجات سوق العمل في المناطق المحررة، والعمل على إيجاد استراتيجية يكون بمقدورها سد الفجوة بين التخصصات الجامعية ومتطلبات سوق العمل؛ وذلك من خلال تحليل بيئة سوق العمل، ومعرفة التخصصات الجامعية المطلوبة ومدى قدرتها على الإيفاء بمتطلبات سوق العمل.

وتنبع أهمية الدراسة من النقاط التالية:

١. تسليط الضوء على اتجاهات الطلبة نحو التخصصات، وواقع سوق العمل في المناطق المحررة.
٢. تقدم الدراسة أساساً نظرياً لمتغيرات غاية في الأهمية، لم يتم دراستها بشكل كاف على مستوى المناطق المحررة

٣. تقليل الفجوة الحالية بين ما يحتاجه سوق العمل من اليد العاملة، وما توفره جامعات المناطق المحررة من يد عاملة ومدى تأهيلها وخبرتها العملية.
٤. رصد واقع التوظيف في سوق العمل، ومدى استفادته مما توفره جامعات المناطق المحررة من خبرات وكفاءات.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. إبراز أهم التحديات التي يعاني منها الطلاب الجامعيون عند دخولهم إلى سوق العمل، والعمل على إطلاق برامج لتذليل تلك الصعوبات والتخفيف من أثرها قدر المستطاع.
٢. تحديد الاتجاهات الجديدة الناشئة في سوق العمل في المناطق المحررة في ظل الظروف الراهنة، ولعل من أهمها التطوع وإسهامه في رفد سوق العمل باليد العاملة.
٣. معرفة أهم الاحتياجات المطلوبة من اليد العاملة فيما يتعلق بالاختصاصات الأكاديمية والمهارات والخبرات العملية المطلوبة، والتي تسهم في تحقيق التنمية المطلوبة في المناطق المحررة.
٤. بيان أهمية رفد سوق العمل بالخريجين الجدد حاملي الشهادات من جامعات المناطق المحررة على المستوى المحلي والدولي.
٥. السعي للوصول إلى نتائج تشكل قاعدة بيانات؛ يمكن أن تزود صناع القرار وراسمي السياسات على التخطيط والتطوير في الهيئات والوزارات العاملة في المناطق المحررة بالمعلومات الدقيقة حول اتجاهات الطلبة نحو التخصصات العلمية، وربطها بسوق العمل والتي تساعد في سد الفجوة بين مخرجات التعليم، واحتياجات سوق العمل في المناطق المحررة، وتكون بمثابة مؤشرات تساعد الطلبة في الاختيار المهني والعلمي في السنوات القادمة.

منهج الدراسة وعيّنتها:

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة وتحليلها بناء على البيانات التي تم الوصول إليها والمتعلقة ببيئة العمل، وواقع الجامعات ومخرجاتها، ودورها في رفد سوق العمل بالكوادر المؤهلة والمدربة التي تسهم في تحقيق تنمية مستدامة.

عينة الدراسة:

تم تقسيم عينة الدراسة إلى فئتين:

- سوق العمل بمختلف قطاعاته الحكومية والخاصة، وقطاع المنظمات بمختلف أنواعها المحلية والدولية، حيث شملت الدراسة ١٠٠ جهة من جهات سوق العمل.
- الطلاب الجامعيين والخريجين من مختلف جامعات المناطق المحررة (جامعة حلب في المناطق المحررة وجامعة شام وجامعة إدلب وجامعة باشاك شهير وجامعة الزهراء)، وقد شملت العينة ٦١٦ طالباً وخريجاً جامعياً.

أداة الدراسة:

قام الفريق البحثي بتطوير أداة الدراسة، والمتمثلة في استبانة مخصصة لسوق العمل، وأخرى موجهة للطلبة والخريجين الجامعيين؛ وذلك بهدف جمع بيانات الدراسة.

بالنسبة لسوق العمل:

شملت الدراسة المسحية ١٠٠ جهة من سوق العمل توزعت على ٥٠ منظمة بما في ذلك النقابات المهنية في المناطق المحررة، ٢٧ مؤسسة حكومية بما في ذلك المجالس المحلية والمشافي، ٢٣ منشأة قطاع خاص بما في ذلك الجامعات الخاصة.

وقد توزعت العينة المستجيبة على محافظتي حلب وإدلب من حيث مكان العمل للشخص المستجيب وفق الجدول التالي:

الجدول (١): التوزع الجغرافي لعينة سوق العمل المستجيبة للدراسة

مكان العمل	تركيا	إدلب	حلب
عدد الجهات المستجيبة	4	21	75

حيث شملت العينة التي استجابت للاستبانة جهات العمل التي تنشط في المناطق المحررة في كل من محافظتي حلب وإدلب، وقد تفاوتت المستويات التعليمية للأشخاص المستجيبين الذين يمثلون جهات عملهم وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (١): المؤهلات العلمية للأشخاص المستجيبين من سوق العمل

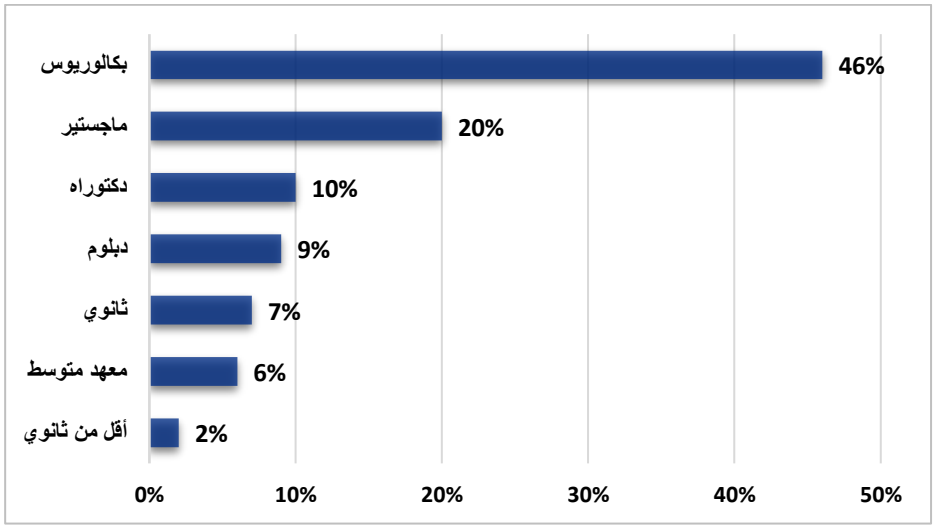

كما تفاوتت مجالات العمل الرئيسية للجهات المستجيبة بمختلف أنواعها من قطاعات العمل الإنساني، وأعمال دعم البنية التحتية، والأعمال التجارية والصناعية وغيرها من المجالات الأخرى.

بالنسبة للطلاب والخريجين:

شملت عينة البحث ٦١٦ طالباً جامعياً من مختلف جامعات المناطق المحررة فيما يتعلق بالشريحة العمرية الخاصة بعينة البحث من الطلاب، فكانت وفق الجدول الآتي:

الجدول (٢) الشريحة العمرية الخاصة بالعينة المدروسة من الطلاب والخريجين

الشريحة العمرية	العدد	النسبة المئوية
20 – 24	158	25.65%
25 – 29	135	21.92%
30 – 34	98	15.91%
35 – 39	88	14.29%
40 – 44	74	12.01%
45 وما فوق	63	10.23%
المجموع	616	100%

إن البيانات تشير إلى أن الشريحة الشبابية التي شاركت في الاستبانة كانت في أغلبها من الشريحة العمرية الشابة والتي كانت أقل من سن الأربعين حيث بلغت النسبة المئوية لهم بحدود ٨٠٪ وهذا يعني أنهم قادرون على العمل في مختلف أشكاله في المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

أما فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي لعينة البحث فكانت وفق الجدول الآتي:

الجدول (٣): النوع الاجتماعي لعينة البحث من الطلاب والخريجين

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية
ذكر	449	73%
أنثى	167	27%
المجموع	616	100%

من خلال البيانات نجد أن عينة البحث كانت من الذكور وبلغت نسبتهم ٧٣٪ وهذا يدل على أن هناك رغبة من الشباب الذكور في التعلم والعمل. ولكن هناك مشاركة ضعيفة للإناث وهذا بسبب القيود الاجتماعية التي فرضتها طبيعة المرحلة التي تمر بها المنطقة.

فيما يتعلق بالجامعات التي تدرس فيها أو التي تخرجت فيها عينة البحث:

الجدول (٤): الجامعات التي تنتمي لها عينة البحث من الطلاب

الجامعة التي تخرجت منها	العدد	النسبة
ما زلت طالباً	115	19%
خريجو جامعة حلب الحرة	130	21%
خريجو جامعة الشام	98	16%
خريجو جامعة إدلب	135	22%
خريجو جامعة باشاك شهير	49	8%
خريجو جامعة الزهراء	89	14%
المجموع	616	100%

من خلال الجدول السابق نجد أن العينة الخاصة بالطلبة الخريجين المبحوثين قد توزعت على خمس جامعات، مع الإشارة إلى أن الطلاب الحاليين هم من الجامعات الخمس أيضاً.

أما بالنسبة للسنة الدراسية / المتخرجين فقد بينت النتائج ما يلي:

الجدول (٥): السنة الدراسية للطلاب المبحوثين

السنة الدراسية / المتخرجين	العدد	النسبة المئوية
الأولى	11	2%
الثانية	20	3%
الثالثة	33	5%
الرابعة	48	8%
الخامسة	3	1%
المتخرجين	501	81%
المجموع	616	100%

من البيانات السابقة نجد أن نسبة المتخرجين في الجامعة هي أكبر نسبة، وهذا الأمر يدل على الإدراك الشديد من قبل الخريجين لأي شيء يدور في المنطقة والذي يمس سوق العمل والخريجين.

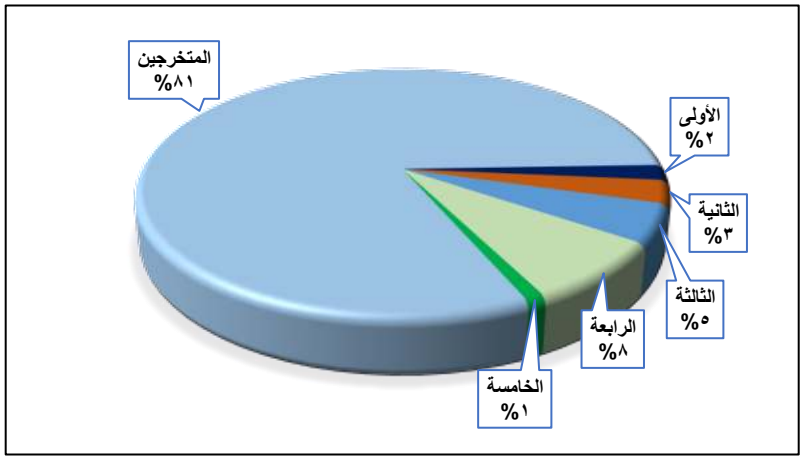

بالإضافة إلى ما سبق فقد استندت الدراسة إلى بعض الدراسات البحثية لعدد من الجهات البحثية، وبعض التقارير الصادرة عن منظمات دولية أو محلية وتتعلق بواقع المناطق المحررة والمعلومات الديموغرافية والاجتماعية للتركيبة السكانية الناشئة في هذه المناطق.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة:

سوق العمل ومحدداته

بداية لا بد لنا من الوقوف على بعض المفاهيم التي يمكن أن نصادفها في دراستنا هذه، ومن أجل ضمان الفهم الصحيح والمنسجم مع أغراض دراستنا، فقد عمدنا إلى شرح هذه المفاهيم التي يمكن ان تتفق مع معظم ما تتناوله المراجع من النواحي العامة، مع تفصيل بسيط يركز على ما تشير إليه هذه المصطلحات في إطار دراستنا وحدودها المكانية والزمانية.

تعاريف ومصطلحات

سوق العمل:

يشير العمل إلى الجهود البشرية والبدنية والذهنية المبذولة في الإنتاج بشكل اختياري سواءً كانت بصورة مستقلة أو مشتركة مع جهود الآخرين، ومن خلال ذلك نجد أن مصطلح العمل يتطلب ركنين أساسين في ذلك الجهد؛ هما أن يكون بشرياً واختيارياً. وفي هذا الجانب يرى ألفرِد مارشال أن العمل هو الجهد الذهني أو البدني، بغرض خلق أو زيادة الإنتاج، في حين يعبر الاقتصادي هانسن عن العمل بكونه الجهد المبذول من قبل الإنسان بتوجيه إرادته لتحقيق دخل (العلي وآخرون ١٩٩٠، ص٦-٩)

تمثل سوق العمل العرض والطلب على اليد العاملة، حيث يمثل العمال والموظفون الذين يتنافسون للحصول على فرص العمل جانب العرض في السوق، أما أصحاب العمل الذين يتنافسون على توظيف العامل الأفضل فهم يمثلون جانب الطلب؛ أي أن سوق العمل تجمع ما بين الباحثين عن عمل (العرض)، والشركات والمنظمات العامة والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى؛ مثل الشركات التجارية والمنشآت الصناعية والمشاريع الصغيرة التي تسعى لتأمين حاجتها وملء ما لديها من وظائف شاغرة (الطلب).

كما يعد سوق العمل المؤسسة التنظيمية التي تتفاعل قوى العرض والطلب على عنصر العمل أي يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، ومن ثم يتحدد فيها تسعير خدمات

العمل أو ما يسمى الأجور والاستخدام. وقبل الحديث عن اختلاف سوق العمل عن سوق السلع والخدمات لا بد من التعريف بالمفاهيم والمصطلحات الأتية

العاطلون عن العمل:

بحسب منظمة العمل الدوليّة فإن العاطل عن العمل كلّ من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى. وفي المناطق المحررة يمكن الإشارة إلى أن هناك الكثير من الأسباب التي يمكن أن تحول بين الفرد القادر على العمل وحصوله على فرصة العمل التي تناسبه، وهذه الأسباب منها ما له علاقة بالوضع الاقتصادي أو السياسي أو الأمني وغير ذلك من الأسباب التي فرضتها الظروف الحالية التي تعيشها هذه المناطق.

البطالة:

ويقصد بها التوقف الجبري أو الاختياري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج. ويعتبر معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية، ويتم قياس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة لعدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة في المجتمع عند نقطة زمنية معينة.

معدل الإعالة:

أو نسبة الإعالة وهي متوسط عدد الأشخاص الذين يتوجب إعالتهم داخل كل أسرة بالمقارنة مع عدد السكان النشيطين (القادرين على العمل).

الناتج المحلي الاجمالي GDP:

هو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تقوم بإنتاجها أي دولة وهو أداة لقياس إنتاج هذه الدولة خلال فترة زمنية محددة، وهو مؤشر اقتصادي لإجمالي السلع والخدمات السوقية الموجهة للبيع، بالإضافة إلى بعض المنتجات الخدمية غير السوقية التي توفرها الحكومات مجاناً؛ مثل التعليم والأمن والصحة والتي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية معينة خلال فترة زمنية محددة.

معدل الإنفاق الحكومي:

هو كل ما تنفقه الحكومة على المعونات والبنية التحتية، وما يصـــرف لدعم المناخ الاستثماري العام.

السمات التي تميز سوق العمل عن السلع والخدمات

- يتميز سـوق العمل عن سـوق السـلع والخدمات بغياب المنافسـة التامة وهذا يدل على وجود أجر واحد يسـود مقابل الأعمال المتشـابهة، ومن الأسـباب الكامنة وراء غياب المنافسـة الكامنة في سـوق العمل نقص المعلومات لدى العمال لقلة الحركة والانتقـال الجغرافي أو المهني حيـث نلاحظ الأجور المرتفعـة ويعود ذلـك لجملـة من الأسباب) الخصاونة وآخرون،٢٠١٧)
- شعور العامل بأن فرص العمل تقل كلما تقدم به السن.
- عدم شعور العامل بالرضا نتيجة كثرة تغيير المؤسسات التي يلتحق بها.
- تزايد المســؤوليات العائلية للعامل يدعوه للاســتقرار، وهذا لا يحفزه على كثرة التنقل.
- عوامل اجتماعية أخرى كالارتباط العائلي أو الارتباط بالمكان مما لا يحفزه إلى تغيير موقعه الجغرافي.
- مسـتوى خبرته وقدرته على الحركة للانتقال المهني، وهناك تناسـب طردي بين خبرة العامل والمتطلبات التخصصية للمهنة.
- يتأثر عرض العمل بجملة من العوامل؛ كالتأمينات الاجتماعية والتأمين ضـــد البطالـة ونظم المعـاشـــات والإجـازات، ويختلف عن العرض في ســـوق الســـلع والخدمات.
- يتأثر ســـوق العمل بالتقدم والتغير التقني، حيث تنعكس آثار التقدم على البطالة في سوق العمل في أحد مظهرين:

المظهر الأول: عنـدمـا تحـل الآلـة محـل الأيـدي العـاملـة، وهـذا يعني إلغـاء بعض الوظائف في صورة الأداء البشري

المظهر الثاني: تغير متطلبات بعض الوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة ومستوى تعليمي أعلى، بما يكفل سلامة التعامل مع الآلة.

التحديات التي تواجه سوق العمل ومخرجات التعليم

باعتبار أن المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، هي ضرورة وحاجة للطرفين وللمجتمع ككل، فإنه لا بد من تشخيص منهجي للمعوقات أمام تحقيق هذه المواءمة؛ للتعامل معها ضمن مسؤوليات كل جهة ذات علاقة، ومن هذه المعوقات: (عبد الخالق. ٢٠٠٥)

١. عدم وجود قاعدة بيانات واضحة ومتكاملة ومتجددة حول سوق العمل واحتياجاته من الكوادر والتخصصات الدقيقة.
٢. سرعة تغيير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة التعليم لهذا التغيير.
٣. النقص في برامج التدريب والتأهيل التي تناسب احتياجات سوق العمل.
٤. ضعف الارتباط بين التخطيط التربوي والتخطيط لقوى السوق (القوى العاملة).
٥. البطء في تغيير المناهج الدراسية لتناسب احتياجات سوق العمل.
٦. العلاقة التقليدية بين مؤسسات التعليم وسوق العمل باقتصارها على مسار أحادي الاتجاه من المؤسسات إلى سوق العمل، فالعلاقة السليمة يجب أن تكون باتجاهين، ومن خلال إشراك سوق العمل في بناء الخطط الاستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي، وإشراكه في تطوير المناهج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وتقديم بيانات عن احتياجات سوق العمل كماً ونوعاً، والخطط المستقبلية لكل قطاع من قطاعاته، وتطوير الفنيين العاملين في سوق العمل، وانفتاح سوق العمل بثقة والتزام، ضمن مسؤوليته المجتمعية ومصالح التنمية الوطنية. ولا بد من الإشارة إلى محدودية سوق العمل في المناطق المحررة، ومتحداته التي يرتبط جزء كبير منها بواقع الجهات العاملة وممارساته، والتي تؤشر نحو الحاجة إلى الانفتاح على احتياجات أسواق العمل.

وفي ضوء الواقع الموضح حول واقع المواءمة بين نتاجات التعليم العالي وسوق العمل العربي بشكل عام والمناطق المحررة بشكل خاص، فإنه لا بد من تطوير العلاقة مع

منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية والقطاع الخاص في سوق العمل، من خلال إطلاق برامج لتدريب وتوظيف الشباب، وإعداده لدخول سوق العمل ودعم قدرته التنافسية فيه، والبدء في تنفيذ برامج مخططة ومشتركة، تهدف إلى توفير فرص تدريبية في المؤسسات الاقتصادية والشركات داخل المناطق المحررة، بحيث تقوم الجامعات باختيار المستفيدين من بين مجموعة من الطلبة والخريجين الذين تتوافر فيهم شروط المشاركة في هذه البرامج عبر إطلاق حملات خاصة في الجامعات تهدف إلى زيادة الوعي حول فرص التدريب المتاحة في سوق العمل، وأن تراجع طلبات المرشحين وفقاً لمعايير الاختيار المعتمدة من الجهات المستقبلة في سوق العمل. ويشار إلى أن إحدى النتائج الملموسة لهذا البرنامج هو تشجيع الحوار والتواصل المباشر بين الطلبة ومكونات سوق العمل، وبناء العلاقات بين المؤهلين للعمل، كذلك سيساهم هذا البرنامج في خلق الفرص لتبادل المعرفة في مجالات ريادة الأعمال والتعليم، علماً بأن بعض المتدربين قد يتمكنون من الاستمرار في العمل في موقع التدريب بعد انتهاء فترة التدريب. وترتكز برامج التدريب هذه على الاحتياجات المحلية والإقليمية المحددة من خلال الأبحاث، لا سيما تحديد التحديات الحالية التي يوجهها الشباب بشكل عام والمناطق المحررة بشكل خاص، والتحليل القائم على الوقائع لاحتياجات سوق العمل.

المؤسسات التعليمية ودورها في إبراز العمل التطوعي

يعد العمل التطوعي مؤشراً مهماً من مؤشرات تنمية الأمم وتطورها؛ كما أنه أحد الأدوات الفاعلة للمجتمعات للوصول إلى تنميتها المستدامة. ويعتبر ركيزة أساسية في بناء منظمات المجتمع المدني واستمرارية خدماته. وتبرز أهمية العمل التطوعي في المجتمعات التي تعاني من ظروف وأوضاع غير عادية، بما يساعدها على التأقلم والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة.

وتعتبر مؤسسات التعليم العالي من أهم المؤسسات التي تمتلك من الموارد البشرية ما يجعلها قادرة على نشر ثقافة التطوع في محيطها الجامعي والمجتمعي، كما أنها مؤسسات مجتمعية تقدم خدماتها للمجتمع المحلي. وعلى الرغم من أهمية العمل التطوعي في تسريع قضايا التنمية في المجالات المجتمعية، إلا أن ممارسة العمل التطوعي بين الشباب الجامعي

في الدول العربية لا ترتقي إلى ما هو مأمول منه في دفع عجلة التنمية، ولا يتناسب مع حجم وطاقات تلك الفئة العمرية المهمة بالمقارنة مع مثيلاتها على المستوى الدولي بحسب تأكيد العديد من الدراسات الأكاديمية والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ويكون ذلك على خلاف نظرائهم من طلاب الجامعات الدولية التي تشهد نمواً كبيراً في أعداد الطلاب المقبلين على الأعمال التطوعية.

أهداف العمل التطوعي:

يستطيع العمل التطوعي القيام بثلاث وظائف أساسية في نطاق تنمية المجتمع، وتتمثل الوظيفة الأولى في كونها تشكل إطاراً ينظم من خلاله البشر، من أجل المشاركة الفعالة داخل المجتمع، وتتمثل الوظيفة الثانية في أن الخدمات التطوعية تعمل على ترقية أوضاع الأفراد، مما يمكنهم من المشاركة الفعالة الواعية، فهي تشكل الحافز لديهم للمشاركة أو لتأهيل أنفسهم، بل العمل على تأهيل الآخرين، وتتمثل الوظيفة الثالثة في أن الخدمات التطوعية تتم في مجالات عديدة، من ضمنها الثقافية والاجتماعية، وفي إطار ذلك تتحقق نجاحات لا تقل أهميتها عن الخدمات التي تُقدم من قبل الجهات الحكومية، يتلخص ذلك وفق هدفين رئيسيين يسعى لتحقيقهما العمل التطوعي وهما (البكار وآخرون ,٢٠١٧):

الهدف الأول: يتمثل في مساعدة أفراد المجتمع من ذوي الحاجات على إيجاد تناسق وانسجام بين حاجاتهم الطبيعية.

الهدف الثاني: يتمثل في المساهمة بإنتاج كل جديد ونافع، مما يجعل المجتمع قادراً على التغير النامي والمستمر، من خلال تدعيم قدرة الأفراد بالإسهام في جهود التنمية، وإشراكهم في عمليات التنمية والاستثمار.

ويرجع ذلك إلى أن للجهود التطوعية دوراً ملحوظاً ومسانداً للجهود الحكومية في خططها وعملياتها الهادفة للتنمية الشاملة في المجتمعات المحلية، حيث أثبتت التجارب الدور الحيوي والفعال لتلك الجهود التطوعية (الربيحات ،١٩٩٣)؛ مما أدى إلى ثقة تلك المجتمعات بالتطوع والمتطوعين؛ نظراً لأهميته في المجتمع ويمكن ان نحدد الغايات من التطوع في الآتي:

- الإسهام في الحد من المشكلات الاجتماعية ووضع الحلول المناسبة.
- تعريف الأفراد بالظروف والأوضاع الحقيقية لمجتمعاتهم، وإشراكهم في وضع البرامج واتخاذ القرارات.
- معرفة الفئات الأكثر احتياجاً والمحرومين، وبيان مدى حاجاتهم للعون.
- تحقيق التنسيق والانسجام حول سبل حل المشكلات والنزاعات، مما يعني التماسك وتقليل الخلافات والحد من التناقضات الاجتماعية.
- يسهم العمل التطوعي في احتواء المشكلات المجتمعية من خلال إتاحة الفرصة للأفراد في وضع البرامج، واتخاذ القرارات لحل المشكلات المجتمعية، أملاً في تحقيق أقصى قدر من التوافق المجتمعي، مما يعني التماسك وبناء قدرات الفئات المشاركة في تلك الجهود.

ينظر إلى الجامعات على أنها هي الأساس في التطوير، من خلال اعتمادها على عناصرها البشرية، حيث يشكل الطلاب أهمها من خلال تنفيذ مبادراتها وخططها، لتنمية مجتمعها حيث يكون للجامعة دور متميز في جانبين:

الجانب المؤسساتي من خلال نشر المعرفة والمهارات الفكرية والمهنية، ومن خلالها تلبي الحاجات المؤسسية من القدرات الإنسانية.

المجال الاجتماعي حيث تقوم بإعداد الإنسان إعداداً نفسياً واجتماعياً؛ يسهل قبول التغير الاجتماعي، حيث لا يتحقق النماء إلا بمفاهيمَ ورؤًى مبدعةٍ، تقود إلى مجتمع تتحقق فيها أهداف التنمية المستدامة. ومن الملاحظ أن فئة الشباب هي الفئة الأكثر احتياجاً وملاءمة للمشاركة في العمل التطوعي؛ نظراً للمردود الإيجابي الذي يجنونه، ويمكن إبراز أهم أهداف العمل التطوعي وفقا لما يلي: (القرضاوي، العلي ،١٩٩٦، ص٧٦-٧٨)

- ربط الجامعة ومخرجاتها التعليمية باحتياجات المجتمع ومشكلاته
- تعزيز الوعي بالمشاركة المجتمعية.
- تنمية الحس الجماعي والتفاعل مع الآخرين، والحد من النزعة الفردية.

- تعزيز قدرة الطالب الجامعي على التعامل مع مختلف مشكلات مجتمعية بأسلوب علمي هادف.
- تنمية مهارات الطلاب الفطرية والفنية والعلمية
- تنمية روح المسؤولية والالتزام وتشكيل الشخصية
- مساعدة الطلاب على إبراز مواهبهم وإمكاناتهم واستغلالها استغلالاً مفيداً.
- توفير فرص التوظيف والتدريب من خلال الاحتكاك المباشر ببيئة العمل.

من خلال ذلك نلاحظ أن التطوع يتيح للمتطوعين بصفة عامة، والطلاب بصفة خاصة فرصة الاندماج في شبكات اقتصادية من شأنها أن تكون مفيدة في الحصول على وظائف مدفوعة الأجر وتعلم مهارات في المستقبل.

و اقع التعليم العالي في المناطق المحررة

وفق التقرير الصادر عن مركز Cara للدراسات عام ٢٠١٩ بعنوان "دراسة التعليم العالي في سورية بعد عام ٢٠١١ -التحديات الحالية والمستقبلية" فإنه:

- تعاني المناهج الدراسية من الجمود وتقييد التعاون الدولي: فقد واجهت محاولات تحديث نظام التعليم العالي قبل ٢٠١١ مقاومة كبيرة في أجزاء عديدة من هذا القطاع، وزادت هذه التحديات تعقيداً بعد ٢٠١١
- حصل فقدان كبير في رأس المال الفكري ونقص في الموارد نتيجةً للخسائر الكبيرة على مستوى الخبرات والبنية التحتية لقطاع التعليم العالي بعد عام ٢٠١١.
- ما زالت المناهج الدراسية تعاني من جمود كبير مع استمرار غياب التطبيق العملي للمعلومات، وزيادة الاعتماد على أسلوب التعلم عن طريق الحفظ عن ظهر قلب، والمناهج الدراسية التي عفا عليها الزمن، وقد جرت عدة محاولات في الجامعات الموجودة في المناطق المحررة لتحديث المناهج الدراسية، وتأمين دعم للبحوث العلمية سعياً منها لاستفادة الطلاب.
- أدى غياب الاعتماد الأكاديمي والاعتراف بالجامعات التي تقع ضمن المناطق خارج سيطرة النظام، والتي لا تزال تعتمد مناهجه إلى المزيد من الصعوبات بالنسبة

لأعضاء الكادر التدريسي والطلاب، وإلى منح شهادات غير معترف بها على المستويين الوطني والدولي، على الرغم من الجهود التي يبذلها البعض في تلك المناطق للحفاظ على الضوابط والمعايير التعليمية.

- ازدادت فرص وصول الطلاب إلى مرحلة التعليم العالي بعد عام ٢٠١١، حيث انخفضت معدلات المفاضلة على مستوى الجامعات العامة والخاصة، وذلك لمواجهة انخفاض معدلات طلبات الالتحاق بالجامعات، وتراجع المنافسة على الأماكن المتاحة، مما نتج عنه اتساع نطاق الخيارات المتاحة أمام الطلاب لدراسة التخصص الذي يرغبون به، مع الإشارة إلى أن عدم الترابط في قطاع التعليم العالي يعني أن جودته قد انخفضت. إن تحسن فرص وصول الطلاب إلى التعليم العالي في ظل تدهور الوضع الاقتصادي، إلى جانب الصعوبات التي يواجهها الطلاب في تأمين الوثائق المطلوبة للقبول من المناطق التي يسيطر عليها النظام، قد جعل الجامعات في المناطق المحررة تدخل معايير تعليمية جديدة مثل أدوات تقييم إضافية كالاختبارات الشفوية.
- إن من أبرز الجوانب التي تعرضت للنقد في الجامعات السورية قبل عام ٢٠١١ هو نقص البرامج التدريبية المتاحة لتسهيل عملية انتقال الطلاب إلى سوق العمل. وقد أسهم ضعف تطبيق الخطط المركزية في المناطق المحررة بعد عام ٢٠١١ في إيجاد وضع يصعب معه العثور على وظيفة محلياً أياً كان التخصص. في حين كانت فرص العمل المتاحة مقتصرة على الوظائف في الحكومة السورية المؤقتة والمنظمات الإنسانية والدولية، أو في المجالات التي تعاني من ضغط كبير، كالتعليم والرعاية الصحية وذلك بسبب هجرة أعداد كبيرة من المتخصصين في هذه المجالات. وكان تأمين العمل في مكان آخر لا يقل صعوبة؛ لأن المؤهلات الجامعية التي تم منحها من الجامعات في المناطق المحررة لم يتم الاعتراف بها.
- وفي دراسة أجراها الدكتور فاتح شعبان عن واقع التعليم العالي في شمال سوريا، أوضح شعبان أهم التحديات التي يعاني منها التعليم العالي في شمال سورية حسب دراسته بما يلي: (شعبان، ٢٠٢٠، ص ٥٧)

- التدمير المادي للمباني الجامعية والبنى التحتية الناجم عن قصف قوات النظام وحلفائه.
- نزوح السكان واضطرار عشرات آلاف الطلاب لترك جامعات مناطق النظام خوفاً من الاعتقال أو تجنيدهم في الجيش، إضافة إلى عدم قدرة الكثير من السوريين ممن هم في سن التعليم الجامعي على دخول الجامعات؛ بسبب الظروف الراهنة، وبسبب ضعف القدرة المالية على استكمال التعليم الجامعي في أماكن النزوح.
- معاناة الكثير من الشباب من الصدمات النفسية والاكتئاب، بسبب ظروف الحرب، مما سبب ارتفاعاً كبير في تعاطي المخدرات في فئة الشباب.
- غياب الاعتراف الدولي؛ بسبب ضعف قدرة الأكاديميين في المناطق المحررة، وكذلك ضعف جهود المنظمات غير الحكومية الدولية في دعم الأكاديميين.
- ضعف الدعم المالي المقدم، وغياب البرامج الدولية والمحلية لدعم جهود التعليم العالي في المناطق المحررة.
- صعوبات البحث العلمي بسبب عدم وجود ميزانيات مخصصة للبحث العلمي في جامعات المناطق المحررة، ونقص المكتبات والمعدات اللازمة لإجراء البحوث العلمية، وعدم إمكانية الوصول إلى المجلات العالمية.

الفصل الثاني: و اقع سوق العمل في المناطق المحررة (في شمال وشمال غرب سورية)

نظرة على و اقع المناطق المحررة

من أجل فهم الواقع الحالي الذي تعيشه المناطق المحررة في شمال غرب سورية، لا بد لنا من العودة إلى السنوات الأخيرة التي سبقت انطلاق الثورة السورية في آذار من عام ٢٠١١، ولعل ما يعنينا في هذا المقام هو تسليط الضوء على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ملاحظتها بالعودة إلى بعض التقارير الصادرة عن المنظمات الأممية، مثل كتيب الإحصاءات العالمية الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٩، حيث يرصد الكتيب مجموعة من

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسية لبلدان العالم بشكل سنوي. وقد بين الكتيب أهم تلك المؤشرات بالنسبة لسورية وتطورها منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٩ ولعل أهمها:

- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي GDP من ٦,٢٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٣,٤٪ عام ٢٠١٠.
- انخفاض معدل الإنفاق الحكومي على التعليم من ٥,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٥ إلى ٥,١٪ في عام ٢٠١٠.
- ارتفاع معدل النمو السكاني السنوي في المناطق الحضرية من ٢,٩٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٣,٤٪ عام ٢٠١٠.

أما الآن وبعد مضي ما يزيد عن إحدى عشرة سنة من عمر الثورة السورية، وما أحدثته الحرب في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية في سورية عامةً وفي المناطق المحررة خاصة، فإنه لابد من الإشارة إلى أهم الأضرار التي تركتها ثاني أشد حرب تدميراً منذ الحرب العالمية الثانية في عدد من النقاط التي يراها الفريق البحثي، والتي من أهمها:

المعلومات الديموغرافية

بحسب التقرير العام للمعلومات الديموغرافية الصادر عن برنامج HNAP التابع للمنظمة الدولية للهجرة في صيف عام ٢٠٢١ الذي يغطي مناطق السيطرة كافة على امتداد الأرض السورية فقد بلغ عدد السكان الذين يعيشون في مناطق شمال وشمال غرب سورية ما يقارب أربعة ملايين ونصف نسمة. ووفقاً لتقرير الحالة الشهري الصادر عن الأوتشا في شهر تموز / يوليو ٢٠٢١ فإن هناك ٢,٨ مليون نسمة هم من النازحين الذين يعيشون في شمال غرب سورية، منهم ١,٧ مليون شخص يعيشون في المخيمات.

بلغت معدلات الإعالة في تلك المناطق ٥٠٪ من مجموع السكان في شمال سورية، و٤٧٪ من مجموع السكان في شمال غرب سورية، وهي من أعلى نسب الإعالة بالمقارنة مع باقي مناطق السيطرة الأخرى في سورية.

وقد بلغ متوسط حجم الأسرة في مناطق شمال وشمال غرب سورية ٥ أفراد تقريباً للعائلة الواحدة. حيث بلغت نسب الأسر الضعيفة والضعيفة جداً في شمال سورية إلى

٤٦٪ و١٩٪ على التوالي من مجموع الأسر، في حين وصلت تلك النسب في شمال غرب سوريا إلى ٥٦٪ أسرة ضعيفة و٢٩٪ أسرة ضعيفة جداً من مجموع الأسر في تلك المناطق .

بلغت الأسر التي تحتاج إلى إعالة ٢٧٪ من مجموع الأسر التي تعيش في شمال سوريا، في مقابل ١٩٪ من مجموع الأسر التي تعيش في شمال غرب سورية، ما يقارب نصف تلك الأسر تعيلها امرأة (بنسبة ٤٠٪ من الأسر التي تحتاج لإعالة)

السلطة الإدارية للمناطق السورية:

منذ تاريخ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في إطار مذكرة موسكو بين روسيا وتركيا في آذار/ مارس من عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخ إعداد هذه الورقة البحثية، فقد استقرت السلطة الإدارية للمناطق السورية وفق ما يلي: (مركز جسور للدراسات السياسية والاجتماعية)

١٠,٩٨٪ تخضع لإدارة السلطات التابعة للحكومة السورية المؤقتة والفصائل الثورية، والتي تقع في شمال وشمال غرب وجنوب شرق سورية.

٦٣,٣٨٪ تخضع لإدارة النظام السوري والمليشيات الموالية له وتتوزع في وسط وجنوب وغرب سورية.

٢٥,٦٤٪ تخضع لإدارة قوات سورية الديمقراطية والتي تقع في شمال شرق سورية.

الشكل رقم (٣): خريطة توزع السلطات الإدارية في سورية (المصدر: مركز جسور للدراسات)

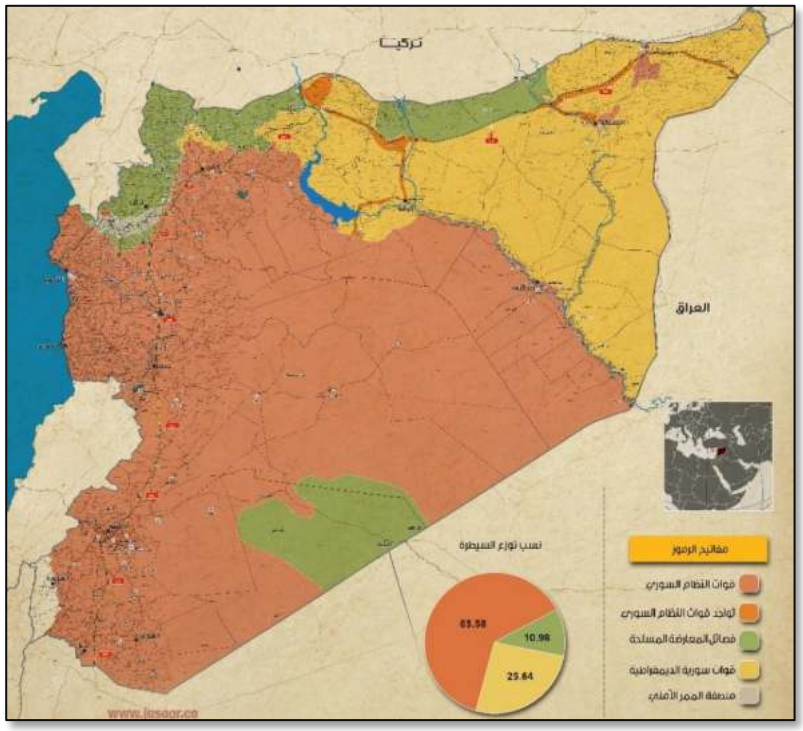

وتعتبر منطقة شـرق الفرات التي تضـم المحافظات الشـرقية من سـورية (الرقة والحسـكة ودير الزور) من أغنى المناطق السـورية بالمسـاحات الزراعية التي تنتج المحاصـيل الاسـتراتيجية، إضـافة إلى الثروة الحيوانية، والثروات الطبيعية (الماء، النفط، الغاز، الملح الصخري)، وهذا يعني أن أهم الموارد التي يمكن الاستفادة منها في فتح الاستثمارات الزراعية أو الصناعية تقع خارج المناطق المحررة، مما يضع هذه المناطق أمام تحديات جوهرية لفتح الباب أمام الاسـتثمار والمشـاريع الاقتصـادية بمختلف قطاعاتها، ناهيك عن التحديات الأخرى التي تواجه المناطق المحررة والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

تقتصـر طرق المواصـلات البرية والمنافذ الحدودية على تلك التي تربط المناطق المحررة بتركيا كدولة مجاورة جغرافياً لتلك لمناطق، مما أثر بشـكل مباشـر على حركة النقل التجاري داخل المناطق المحررة وعلى حركة الاستيراد والتصدير من وإلى المناطق المحررة.

تأثرت البنية التحتية للمناطق المحررة بفعل آلة الحرب تأثراً بالغاً، مما جعل ملف إعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية في مقدمة سلم الأولويات التي تعمل عليها حالياً الإدارات المحلية في المناطق المحررة حتى وقت متأخر.

إن ضعف الموارد المائية والجفاف الذي تعاني منه مختلف المناطق السورية عامة والمناطق المحررة خاصة حال دون الاستثمار المأمول في القطاع الزراعي في تلك المناطق.

لقد أدت آلة الحرب خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية بشكل كبير إلى هجرة رؤوس الأموال ورجال الأعمال إلى خارج سوريا، مما شكل تحدياً كبيراً في توفير رأس المال المناسب لفتح المشاريع الاقتصادية في مختلف المناطق السورية خصوصاً مع غياب عوامل الأمان المطلوبة لاستقرار تلك القوى الاقتصادية.

إن كل هذه التحديات وغيرها أدت بمختلف المناطق السورية عموماً، والمناطق المحررة خاصة إلى أن تحذو نحو الاعتماد على قطاعات عمل جديدة لم تكن تألفها من ذي قبل، كقطاع المنظمات الإنسانية والعمل الإغاثي، والاعتماد على المشاريع المؤقتة والطارئة التي استجابت في معظمها إلى الحالة المأساوية التي يعيشها الشعب السوري في هذه المناطق.

بعض المؤشرات الاقتصادية عن سوق العمل

في التقرير الصادر عن وحدة تنسيق الدعم الذي يصف الواقع الاقتصادي في شمال وشمال غرب سورية في نيسان / أبريل ٢٠٢١ يمكن عرض أهم المؤشرات التي رصدها التقرير في سوق العمل في المناطق المحررة، والتي سنعرض أهمها كما يلي:

- تشكل الإناث ٢٤٪ من العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ – ٤٥ عاماً في مقابل ٧٦٪ للذكور من مجموع العاملين.
- تبلغ نسبة الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ – ٤٥ عاماً الذين لم يتمكنوا من الحصول على أي فرصة عمل بلغت ٤١٪ من إجمالي عدد الذكور لهذه الفئة العمرية القاطنين في شمال سورية، في مقابل نسبة ٦٨٪ من الإناث لنفس الفئة العمرية ممن لا يملكن فرصة عمل. أما في شمال غرب سورية فتبلغ هذه النسبة ٤٣٪ و٧٦٪ للذكور والإناث على التوالي ممن لا يملكون أي فرصة عمل.

- يعتبر قطاع التعليم من أكبر مصـــادر الدخل لليد العاملة حيث يوفر هذا القطاع العمل لحوالي ٩٪ من مجموع العاملين في كل المهن في شـمال وشـمال غرب سـورية على حد سواء.
- تتركز المنشـآت الاقتصـادية بشـكل كبير في المناطق الريفية في شـمال غرب سـورية، حيث وصـلت إلى حوالي ٦٤٪ من مجموع المنشـآت الاقتصـادية موجودة في المناطق الريفية، في حين وصـلت إلى ٣٤٪ موجودة في المدن، و٢٪ من المنشـآت موجودة في مناطق صناعية مخصصة للمنشآت الاقتصادية.
- إن حوالي ٢٦٪ من العاملين في المنشـآت الاقتصـادية هم من أصـحاب الحرف ويتقنون المهن التي يعملون بهـا، و٥٢٪ هم عمـال عـاديون ولا يمتلكون مهـارات حرفية، و٧٪ هم خريجو معاهد متوسـطة أو جامعات أجبرتهم الظروف الراهنة والشح في فرص العمل المناسبة إلى التوجه إلى العمل في المصانع والمشاغل، و١٥٪ هم إداريون.
- يشـكل النازحون نسـبة ٤٠٪ تقريباً من اليد العاملة في كافة المهن المتاحة في شـمال وشمال غرب سورية على حد سواء.
- تبين اسـتطلاعات الرأي أن ٦٢٪ من الأشـخاص العاملين لا يكفي دخلهم الشـهري لسد احتياجاتهم الأساسية.

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تسـليط الضـوء أكثر على واقع سـوق العمل في المناطق المحررة من سـورية، ونخص بالذكر المناطق المحررة في إدلب وريفها وفي ريفي حلب الغربي والشمالي بالذات، وهي المناطق المعنية في دراستنا هذه.

ولكي نفهم أكثر الواقع الحالي لسـوق العمل في هذه المناطق لا بد بداية من تقديم بسـيط عن مكونات هذه السـوق وأهم ما يميزها، وحيث إن معظم هذه المناطق هي مناطق ريفية فهي تعتمد بالأصـل على الإنتاج الزراعي في معظمها. ولقد تراجع مردود المحاصـيل الزراعيّة في الشّمال السـوري خلال سـنوات الحرب، بسـبب ارتفاع أسـعار المسـتلزمات التي يحتاجها المزارع، وتقلّص المسـاحات المزروعة نتيجة الحملات العسـكرية لقوات النّظام

السوري وحلفائه والقصف المتواصل على هذه المناطق، ونزوح الفلاحين تاركين خلفهم أملاكهم وأراضيهم التي أصبحت بوراً (مهجورة وغير مزروعة)، كما توقفت المؤسسات الزراعية عن العمل نظراً لتعرضها للقصف المستمر.

أما القطاع الصناعي في مناطق شمال سورية فقد اقتصر وجود الغالبية العظمى من المنشآت الصناعية الكبيرة ما قبل الثورة في مراكز المدن الكبرى، وخصوصاً مدينة حلب، وبعض المنشآت الكبيرة في مدينة إدلب، في الوقت الذي كانت فيه المناطق الريفية تحتوي على عدد قليل من المنشآت الصناعية الكبيرة، وعدد أكبر منه من المنشآت متوسطة الحجم والصغيرة. ولا يخفى على أحد الضرر والدمار الكبير الذي لحق القطاع الصناعي بفعل آلة الحرب. ومع تدهور الوضع الأمني والاقتصادي ونقص اليد العاملة بسبب التهجير الذي طال عدداً كبيراً من الشباب إما إلى خارج سورية وإما إلى أماكن أخرى من سورية، بالإضافة إلى الانهيار الكبير في سعر العملة السورية والارتفاع المطّرد في تكاليف الإنتاج، وتقلص طلب السوق المحلية، والتراجع الكبير في حركة الصادرات، ناهيك عن أن المناطق الريفية بالأصل غير مهيأة من الناحية الخدمية لتوسع القطاع الصناعي. كل تلك العوامل وغيرها أدت مجتمعة إلى تراجع دور القطاع الصناعي في سوق العمل في هذه المناطق وقلة الفرص التي يمكن أن يوفرها لليد العاملة فيها.

أما بالنسبة للحركة التجارية فقد نشطت بشكل كبير وتركزت قرب المناطق الحدودية مثل مدن أعزاز والباب وسرمدا، حيث أسهمت الأوضاع الحالية في زيادة النشاط التجاري لتلك المدن بحكم قربها من المعابر الحدودية أو لقربها من مناطق العبور بين المناطق المحررة ومناطق السيطرة الأخرى.

أما عن باقي فرص العمل التي توفرها السوق المحلية فهي إما توفرها المشاريع الصغيرة من حرف ومهن يدوية أو نصف صناعية، وإما من خلال المؤسسات والمنظمات التي نشأت بعد عام ٢٠١١ والتي نشط معظمها في المجال الخدمي من تعليم أو صحة أو إغاثة أو غيرها من المجالات الخدمية.

في ضوء التقديم البسيط أعلاه، واستناداً إلى الاستبانات التي تم إجراؤها لسوق العمل والتي شملت ٢٧ مؤسسة حكومية و٢٣ منشأة قطاع خاص و ٥٠ منظمة، فقد توصلت الدراسة المسحية لسوق العمل في المناطق المحررة إلى النتائج التالية:

مجالات العمل الرئيسية للجهات المستجيبة من سوق العمل:

الجدول (٦): مجالات العمل الرئيسية لقطاعات العمل لعينة البحث

مجال العمل	مؤسسات حكومية	منشآت قطاع خاص	منظمات
الإغاثي	7	2	15
% من نوع الجهة	29.17%	8.33%	62.5%
التعليمي	13	3	13
% من نوع الجهة	10.34%	44.83%	44.83%
الطبي	5	1	9
% من نوع الجهة	33.3%	6.67%	60%
إعادة الإعمار	-	2	3
% من نوع الجهة	-	40%	60%
الاستجابة الطارئة	-	-	15
% من نوع الجهة	-	-	100%
الحماية والدعم النفسي	1	-	15
% من نوع الجهة	6.3%	-	93.7%
دعم سبل العيش	-	-	6
% من نوع الجهة	-	-	100%
الخدمي	8	1	7
% من نوع الجهة	50%	6.25%	43.75%
التدريبي	3	-	13
% من نوع الجهة	18.7%	-	81.3%
العمل الصناعي	1	6	-
% من نوع الجهة	14.3%	85.7%	-
العمل التجاري	1	13	1
% من نوع الجهة	6.7%	86.7%	6.6%
العمل الزراعي	5	-	2
% من نوع الجهة	71.4%	-	28.6%
مجالات أخرى	7	3	9

% من نوع الجهة	36.8%	15.8%	47.4%

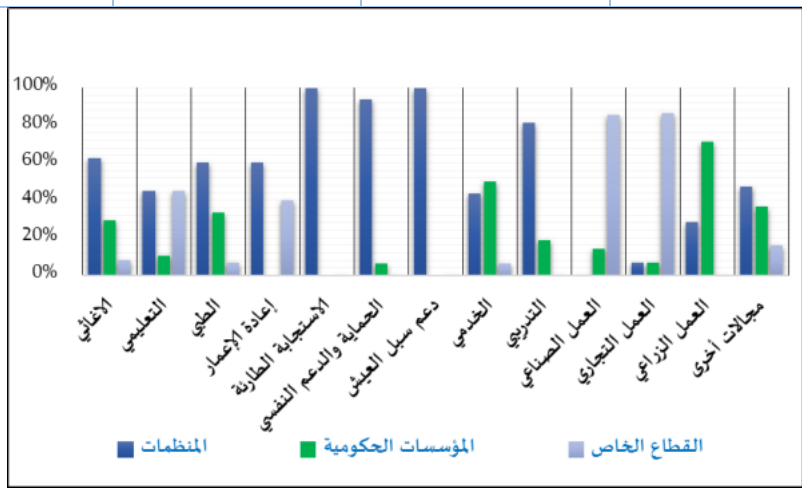

نلاحظ التنوع الكبير في مجالات عمل المنظمات التي تنشـط في المناطق المحررة، أما القطاع الخاص فيتركز نشـاط معظم هذه المؤسـسـات في المجال التجاري، في حين نجد أن القطاع التعليمي يشغل الحيز الأكبر من نشاط المؤسسات الحكومية في الشمال السوري، في الوقت الذي حلّ فيه المجال الخدمي في المرتبة الثانية من مجالات عمل المؤسـسـات الحكومية في الشمال السوري، ويقصد بالمجال الخدمي كل ما يتعلق بالأعمال الخدمية من بنية تحتية وخدمات عامة.

طرق الاستقطاب الوظيفي المتبعة في سوق العمل:

الجدول (٧): طرق الاستقطاب الوظيفي المتبعة لدى عينة البحث

طريقة الاستقطاب	عدد الجهات
إعلانات المسابقات	70
توظيف داخلي	34
ترشيح	48
طرق أخرى	14

يشـار إلى أن سـوق العمل بمختلف مكوناته يعتمد على أكثر من طريقة لاستقطاب اليد العاملة بحسـب ما تقتضـيه الحاجة وبحسـب طبيعة فرص العمل التي توفرها تلك المؤسسات أو أصحاب الأعمال، وأن الغالبية العظمى من مؤسسات سوق العمل وأصحاب

الأعمال يعتمدون على المسابقات في توظيف اليد العاملة. ونشير هنا إلى بعض الطرق الأخرى المتبعة في استقطاب اليد العاملة في مناطق الشمال السوري:

- إعادة الارتباط بالجامعات
- ندب كلي أو جزئي
- تعيين مباشر
- المتفوقون
- الانتخابات (بالنسبة للمجالس المحلية)

معايير التوظيف المطلوبة في سوق العمل:

توزعت معايير التوظيف التي تتطلبها سوق العمل على عدة أنواع، والشكل التالي يبين تلك المتطلبات.

الشكل رقم (٥): معايير التوظيف المطلوبة في سوق العمل

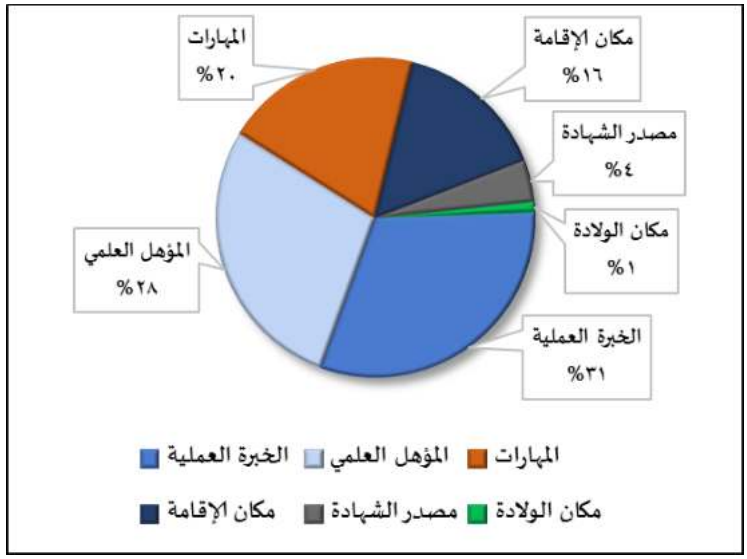

ونلاحظ من النتائج أعلاه أنه مع أهمية توفر المؤهل العلمي لدى الأشخاص طالبي العمل، لكن تبقى الخبرة العملية عاملاً مفضلاً لدى الكثير من جهات ومؤسسات العمل في المناطق المحررة، حيث تشكل الخبرة العملية لليد العاملة النسبة الأكبر من بين المعايير المطلوبة لتوظيفها في سوق العمل بنسبة بلغت ٣١٪.

كما لا بد من الإشارة إلى الأهمية الكبيرة التي توليها جهات العمل لعدد من العوامل الأخرى، التي تتعلق بالجانب الأخلاقي والقيمي لدى الكوادر البشرية المتقدمة، للعمل لديها من قبيل الأمانة والثورية والقبول المجتمعي.

مدى الملاءمة بين المؤهل العلمي والمنصب الوظيفي:

فالجهات المستجيبة تجد مدى ملاءمة المؤهلات العلمية مع المناصب الوظيفية للكوادر العاملة كما يلي:

الجدول (٨): مدى ملاءمة المؤهلات العلمية للكوادر العاملة مع مناصبهم الوظيفية

نوع الجهة المستجيبة	غير ملائم	ملائم
قطاع خاص	13%	87%
منظمة	16%	84%
مؤسسة حكومية	11.1%	88.9%

فعلى الرغم من تركيز مؤسسات سوق العمل على الخبرة العملية لدى توظيف الكوادر العاملة، واعتبار هذا العامل مفضلاً عن باقي العوامل الأخرى، لكن نلاحظ من نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية اليد العاملة تمتاز بمؤهلات علمية تتناسب مع الأعمال التي يشغلونها في أماكن عملهم، بغض النظر عن نوع صاحب العمل سواء في المؤسسات الحكومية أو المنظمات أو منشآت القطاع الخاص.

أما عن مدى ملاءمة مستوى المؤهلات العلمية التي تحملها تلك الكوادر مع المناصب الوظيفية التي تشغلها، فهي أيضاً متناسبة في أغلب مؤسسات سوق العمل، مع الانتباه إلى أن قطاع المنظمات يمثل بشكل أفضل في هذه الناحية من بين مؤسسات العمل.

مدى الملاءمة بين الخبرة العملية والمنصب الوظيفي:

الجدول (٩): مدى ملاءمة الخبرة العملية للكوادر العاملة مع مناصبهم الوظيفية

نوع الجهة المستجيبة	غير ملائم	ملائم
قطاع خاص	3	20
منظمة	5	45
مؤسسة حكومية	9	18
الإجمالي الكلي	17	83

النتائج أعلاه والتي تشـير إلى أن الخبرة العملية تناسـب الشـواغر الوظيفية التي يشـغلونها، وإن كانت تلك الخبرة قد تطورت مع مرور الزمن حيث إن متوسـط مدة عمل الكوادر العاملة بشـكل دائم في الجهات التي اسـتجابت للدراسـة المسـحية لا تقل عن ٢٠ شـهراً لمختلف مكونات سـوق العمل، وهي مدة كافية لبناء خبرة عملية جيدة بغض النظر عن طبيعة ونوع العمل.

نسبة التطور الوظيفي حسب نوع الجهة المستجيبة:

من الملاحظ من خلال الدراسـة التي تم إجراؤها على مؤسـسـات وجهات العمل أن هناك ضعفاً في نسب التطور الوظيفي للكوادر العاملة، وبعد توزيع نسب التطور الوظيفي للكوادر العاملة في الجهات التي استجابت للدراسة المسحية لسوق العمل، فقد تم تقسيم مستويات التطور الوظيفي للكوادر العاملة وفق فئات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (١٠): نسب التطور الوظيفي للكوادر العاملة في جهات العمل المختلفة

الفئة	مستوى التطور الوظيفي	قطاع خاص	مؤسسة حكومية	منظمة	الإجمالي
الأولى	من 0 حتى 13%	9	12	22	43
الثانية	بين 14% و25%	4	7	8	19
الثالثة	بين 26% و38%	2	3	2	7
الرابعة	بين 39% و51%	2	3	5	10
الخامسة	بين 52% و64%	1	0	4	5
السادسة	بين 65% و77%	2	0	4	6
السابعة	بين 78% و89%	0	1	2	3
الثامنة	أكثر من 89%	3	1	3	7

تبين النتائج أعلاه أن التطور الوظيفي للعاملين في مختلف قطاعات سـوق العمل يميل نحو الانخفاض، حيث تعاني أكثر من ٦٠٪ من مؤسـسـات سـوق العمل بمختلف قطاعاته من انخفاض نسـب التطور الوظيفي إلى ما دون ٢٥٪، في حين لم يحقق أكثر من ١٠٪ من العاملين في جهات سوق العمل نسب تطور وظيفي ممتازة.

الأسباب التي أدت إلى التطور الوظيفي:

حيث تم تبويب الأسباب التي أسهمت في التطور الوظيفي للكوادر العاملة، وفق ما أشارت إليه إجابات المبحوثين في سوق العمل إلى ما يلي:

أولاً: أسباب متعلقة باستعداد الكوادر العاملة والعوامل النفسية لهم

على سبيل المثال الشعور بالثقة والمبادرة والرغبة في التطور، والحافز الشخصي للتعلم، والشعور بالانتماء إلى مكان العمل الذي يعمل فيه.

ثانياً: الأسباب المتعلقة بالتطوير وبناء خبرات ومهارات الكوادر العاملة

مثل التدريب المستمر والنشاط العلمي والممارسة العملية، واكتساب الخبرات والمهارات الفنية ذات الصلة بطبيعة العمل، وتطوير القدرات والكفاءات للكوادر العاملة.

ثالثاً: الأسباب المتعلقة باستعداد بعض إدارات مؤسسات سوق العمل لتطوير كوادرها وإدارتها في تحسين الوضع المهني لهم

كتوفر نظام للحوافز وتشجيع الكوادر العاملة على التميز والتطور، والاهتمام الكبير لخلق مساحات من التعاون والمنافسة، وتوفير بيئة مساعدة للتطوير وبناء القدرات ضمن مؤسسات سوق العمل

رابعاً: الأسباب المتعلقة بطبيعة العمل والبيئة التي تمارس فيها مؤسسات سوق العمل أنشطتها

فافتتاح مشاريع جديدة ومتنوعة وتقبل مؤسسات سوق العمل للتعامل مع ضغوط العمل، وبيئة العمل المنفتحة على كل الاحتمالات، والتركيز على جودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها، إضافة إلى الاستمرارية التي تحققها بعض الكوادر العاملة في أماكن عملهم، كل ذلك أسهم في تطور العاملين وارتقائهم في سلم العمل مع مرور الزمن.

الأسباب التي حالت دون تطور باقي الموظفين:

كذلك فإنه يمكن لنا أن نجد الأسباب التي حالت دون تطور بعض الكوادر العاملة، والارتقاء في السلم الوظيفي تصنف إلى:

أولاً: أسباب متعلقة بجهة العمل:

ومنها ما له علاقة بالضعف الإداري، أو بعدم وجود استراتيجية واضحة لتطوير الكوادر العاملة، أو أن طبيعة وسياسة العمل في بعض أقسام جهات العمل لا تسمح بالتطور الوظيفي المأمول للكوادر العاملة

ثانياً: أسباب متعلقة باليد العاملة نفسها:

فضعف القدرات، وعدم الالتزام بسياسة التطوير والتدريب التي حددتها جهات العمل أسهما في إعاقة التطور الوظيفي لدى شريحة من الكوادر العاملة.

ثالثاً: أسباب فرضتها الظروف المحيطة:

كظروف التهجير والنزوح، والتغيير المتكرر في الكوادر العاملة بشكل لا يسمح معه التطور الوظيفي.

متوسط مدة عمل الموظفين حسب نوع الجهة:

تراوحت مدة العمل للموظفين الدائمين في جهات العمل المستجيبة بين ٢١ – ٣٨ شهراً، أما الموظفين المؤقتين الذين تم توظيفهم في جهات العمل فقد تراوحت مدد عملهم بين ٥ – ١٦ شهراً. وتحقق المؤسسات الحكومية استدامة أكبر في العمل من باقي جهات ومؤسسات سوق العمل، في حين تنخفض مدة العمل في منشآت القطاع الخاص عن باقي أنواع مؤسسات سوق العمل.

نسبة الجامعيين الذين يشغلون مناصب قيادية حسب نوع الجهة:

لقد بينت نتائج الدراسة التي تم إجراؤها عن نسبة الجامعيين الذين يشغلون المناصب الوظيفية القيادية في سوق العمل كما في الجدول التالي، بعد توزيع نسبهم على ثماني فئات:

الجدول (١١): نسب الجامعيين من العاملين في مختلف جهات سوق العمل الذين يشغل يشغلون المناصب القيادية

الفئة	نسبة المناصب الوظيفية التي يشغلها الجامعيون إلى مجموع المناصب الوظيفية	قطاع خاص	مؤسسة حكومية	منظمة
الأولى	من 0 حتى 13%	12	1	6
الثانية	بين 14% و25%	2	2	3
الثالثة	بين 26% و38%	2	0	0
الرابعة	بين 39% و51%	2	5	1
الخامسة	بين 52% و64%	1	0	2

السادسة	بين 65% و77%	0	3	5
السابعة	بين 78% و89%	1	2	13
الثامنة	أكثر من 89%	3	14	20

ونلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن نسب شغل الجامعيين للمناصب القيادية ترتفع في المؤسسات الحكومية والمنظمات، في حين تنخفض نسبة الجامعيين في القطاع الخاص، مما يعطي مؤشراً على اهتمام المؤسسات الحكومية وقطاع المنظمات على شغل المناصب القيادية من قبل كوادر عاملة ذات مستوًى علمي عالٍ.

وجود سياسات موارد بشرية في الجهات المستجيبة من سوق العمل ومدى تطبيقها:

أشارت إجابات المبحوثين في الدراسة الميدانية إلى أن ما نسبته ٦٣٪ من جهات العمل المستجيبة يوجد فيها سياسة واضحة للموارد البشرية، وأن حوالي ٩٠٪ من تلك الجهات التي يوجد فيها سياسة للموارد البشرية يتم تطبيقها بشكل جيد أو ممتاز حسب جهة العمل. في حين تعزى أسباب عدم تطبيق سياسة الموارد البشرية في باقي جهات العمل إلى طبيعة العمل أو حجم الجهة المستجيبة وهيكليتها التنظيمية لا تتطلب وجود سياسة للموارد البشرية.

لكن في المقابل نجد أن مواءمة البرامج التعليمية الجامعية مع احتياجات المجتمع وسوق العمل، حسب ما بينت نتائج الاستبانات التي تم إجراؤها مع الطلاب موضحة كما يلي:

الجدول (١٢): مواءمة البرامج التعليمية الجامعية مع احتياجات سوق العمل

مجال المواءمة	الاحصائيات	
	Mean	Std. Deviation
تتبنى البرامج الجامعية اهتمامات الطالب	3.933	1.034
تلبي البرامج التعليمية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع	3.957	1.029
تتسق أهداف البرامج التعليمية مع أهداف المجتمع	3.915	1.093
البرامج الجامعية الحالية لا تساير التطورات العلمية المعاصرة	4.329	0.880
تستجيب البرامج التأسيسية لسوق العمل	3.695	1.169
تخصصي الحالي غير مطلوب بكثرة في سوق العمل	4.250	0.695
بعض ما درسته غير ضروري في سوق العمل ولا يمكن تطبيقه	3.348	1.295

لدي القدرة على توظيف ما أتعمله في سوق العمل	4.335	0.667
تعمل الجامعات على تطوير برامجها على ضوء احتياجات الاقتصاد المحلي	3.994	0.854
بعض التخصصات لا تتلاءم واحتياجات المجتمع المهنية	4.085	0.861
يساهم التكوين الجامعي الحالي في التنمية المحلية	4.104	0.995
يتطابق تخصصي الدراسي مع المهنة التي أريدها في المستقبل	4.207	0.896
لا يوجد ارتباط بين المقاييس والمهارات المطلوبة في سوق العمل	4.067	1.108
للجامعة اتفاقات وشراكة عمل مع المؤسسات الإنتاجية أو خدمية	4.165	0.980
المتوسط العام والانحراف المعياري العام	3.921	0.683

من خلال تحليل الاستبانة وإظهار النتائج تبين أن أغلب المشاركين في الاستبانة كانت إجاباتهم متقاربة، وهم متوافقون على أن البرامج الجامعية تلبي بالحد الأدنى متطلبات سوق العمل، وكان متوسط معظم الإجابات على هذه الاستبانة أكبر من المتوسط الكلي للإجابات الذي بلغ ٣,٩٢١، وقد أظهرت أغلب الإجابات أن البرامج الجامعية الحالية لا تساير التطورات العلمية المعاصرة، وهذا أمر منطقي كون أن الجامعات تعطي النظريات التطبيقية والعلوم الاكاديمية، وهي التي توجه المجتمع وسوق العمل للتخصصات التي يجب أن يعمل بها، ولكنها تنوّه بالخبرات.

الفصل الثالث: احتياجات سوق العمل في المناطق المحررة

بعد قراءة واقع سوق العمل في الفصل السابق، وفق الدراسة التي تم إجراؤها على جهات سوق العمل، سنلقي نظرة في هذا الفصل عن أهم احتياجات سوق العمل في المناطق المحررة، وهنا لا بد أن نذكر أن كل ما سنراه من احتياجات أكاديمية أو خبرات تتطلبها سوق العمل، هي من وجهة نظر الجهات التي استجابت للدراسة المسحية، والتي شملت ٢٧ مؤسسة حكومية و ٥٠ منظمة و٢٣ منشأة قطاع خاص. كما نشير إلى أن أهم النتائج التي سيتم عرضها في هذا الفصل هي نتائج تخص الفترة الزمنية التي تمت فيها هذه الدراسة.

الاحتياجات من التخصصات الأكاديمية:

مدى حاجة سوق العمل للتخصصات الأكاديمية:

لدى سؤال الجهات المستجيبة عن مدى حاجتها للتخصصات الأكاديمية من أجل شغل مناصبها الوظيفية، سواء كانت شاغرة أو غير ذلك، كانت النتائج كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (٦): مدى الحاجة الحالية لسوق العمل إلى التخصصات الأكاديمية

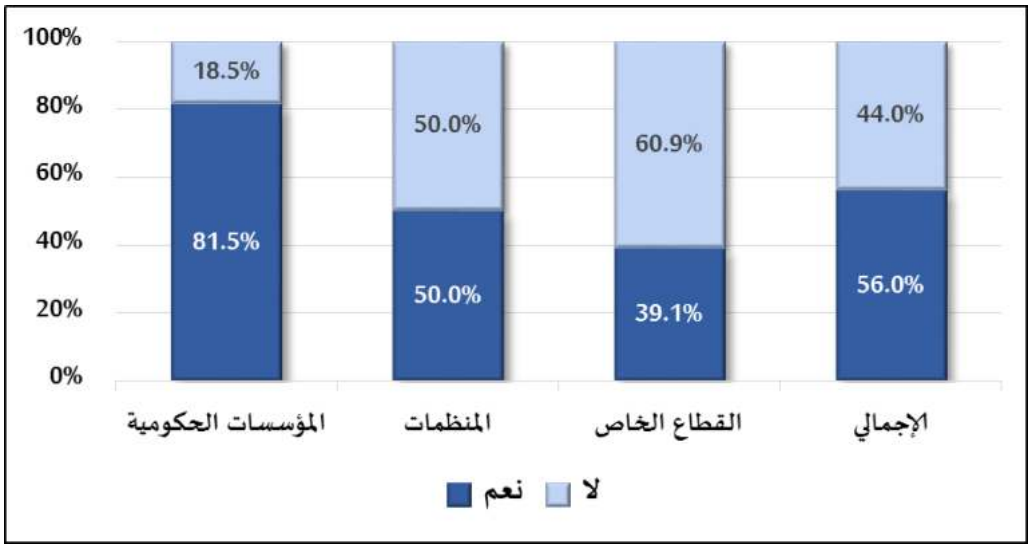

وحيث إن الجهات التي استجابت للدراسة قد رجحت في مجملها نحو الحاجة للتخصصات الأكاديمية لسد الشواغر في سوق العمل بالكوادر المؤهلة علمياً، وأن المؤسسات الحكومية هي القطاع الذي أظهر الحاجة الكبيرة في سوق العمل لرفده بالكفاءات من حملة التخصصات الأكاديمية، على عكس قطاع الخاص الذي رجح عدم الحاجة للتخصصات الأكاديمية.

أنواع التخصصات الأكاديمية التي تحتاجها سوق العمل:

من بين الجهات التي استجابت كان هناك عدد منها أكد على الاحتياج للكوادر عاملة مؤهلة، وتحمل تحصيلاً علمياً من مستوى جامعي فما فوق، ولقد بينت إجابات المبحوثين التخصصات الأكاديمية المطلوبة كما يلي:

الجدول (١٣): أنواع التخصصات الأكاديمية التي تحتاجها جهات سوق العمل

الاختصاص	عدد الجهات التي طلبت الاختصاص
الإدارة	38
الهندسة	28
اللغات	23
القانون	20
الطب	13
العلوم التطبيقية	10
العلوم الإنسانية	10
التربية	6

حيث كانت تخصصات الإدارة والهندسية وتخصصات اللغات من أكثر التخصصات الأكاديمية طلباً واحتياجاً لسوق العمل، حيث حلّت التخصصات الإدارية في المرتبة الأولى من حيث الاحتياج الحالي للجهات المبحوثة، ثم جاءت تخصصات الهندسة في المرتبة الثانية احتياجاً. كما أشارت الإجابات إلى الحاجة الحالية إلى بعض التخصصات الأكاديمية الفريدة مثل تخصصات الحوكمة والإدارة المحلية وإدارة الطوارئ والكوارث وبعض التخصصات التقنية الخاصة في مجال علوم الحاسوب.

بالنسبة للطلاب الجامعيين والخريجين المبحوثين كانت نتائج تقييم محتوى البرامج التعليمية الجامعية وفق هذه الدراسة كما يلي:

الجدول (١٤): تقييم محتوى البرامج التعليمية الجامعية من وجهة نظر الطلاب

مجال المواءمة	الاحصائيات	
	Mean	Std. Deviation
أهداف البرامج التعليمية واضحة ودقيقة	4.329	0.880
تعتمد طرق التدريس على التلقين دون مشاركة الطالب	3.695	1.169
يمتاز محتوى البرامج بالحداثة والتطور	3.348	1.295
هناك تشجيع من البرامج على البحث العلمي	4.335	0.667
لا يشجع التعليم الجامعي على التعلم الجامعي	3.994	0.954
تتيح لي البرامج التعليمية فرصة تعلم تقنيات البحث عن وظيفة	4.085	0.861
تركز البرامج التأسيسية على المهارات العملية أكثر من المهارات النظرية	4.104	0.995
تعتمد الامتحانات الجامعية على الحفظ واسترجاع المعلومات	4.207	0.896

يعاني الطالب بعد التخرج من ضعف في التأهيل المهني	4.429	0.880
يجد الطالب صعوبة في توظيف المعرفة التي تعلمها	3.695	1.169
تعطي البرامج الحالية أهمية للتصميم وإجراء التجارب	4.250	0.695
لدي اطلاع واسع على القضايا المعاصرة	3.348	1.295
يواجه الطالب مشكلات الحياة العامة بعد التخرج بمو اقف سلبية	4.329	0.880
يشارك الطلاب في الأنشطة التعليمية بفعالية	3.695	1.169
تركز البرامج التأسيسية على المهارات العملية أكثر من المهارات النظرية	4.250	0.695
المتوسط العام والانحراف المعياري العام	4.021	0.685

وفيما يتعلق بالسؤال حول محتوى البرنامج التعليمي في الجامعات، يمكن القول إن عينة الدراسة أبدت قبولاً بأن محتوى البرنامج كان مناسباً، وكان متوسط الإجابات يركز على الموافقة، على أن هذا البرنامج يعطي كل المحتوى الذي يدور تحت مسماه، حيث إن متوسط الإجابات كان بقيمة ٤,٠٢١ وهي قيمة توافق شبه كامل، ومن بين هذه العبارات كانت العبارة التي تؤكد على أن الطالب الجامعي بعد التخرج يعاني من ضعف في التأهيل المهني، ويعزى ذلك إلى أن المعلومات التي حصل عليها تعتبر أموراً نظرية عمومية، يمكن توليفها من خلال خبرات ومهارات حياتية، لكي تكون مواكبة لما يجري في سوق العمل.

أنواع المهارات التي يحتاجها سوق العمل:

بينت إجابات المبحوثين إلى احتياج سوق العمل إلى دعم وتعزيز بعض المهارات الإدارية والفنية وبعض المهارات التخصصية التي يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

خبرات مهنية وعملية:

وتمثل تلك المهارات التي تتعلق في مجال عملي أو مهني محدد، يمكن أن تغطي مجالاً أو أكثر من مجالات العمل في مختلف مكونات سوق العمل، ونذكر منها على سبيل الحصر لا المثال الخبرات التدريبية التخصصية في مجالات العمل المختلفة وبعض الخبرات الطبية الفريدة، والخبرات الفنية والمهنية النوعية في التخصصات الإدارية وبعض التخصصات الهندسية، بالإضافة إلى بعض الخبرات في المجالات التي تهم العاملين في القطاع العام مثل الإدارة العامة والحوكمة والإعلام والتعليم والخدمات المجتمعية.

مهارات تقنية:

وتمثل تلك المهارات والخبرات التي سـببها التطور التكنولوجي المتسـارع، والذي بدأ يزداد بشكل كبير في المناطق المحررة، في ظل التغييرات الأخيرة التي فرضتها الظروف العالمية الأخيرة من قبيل انتشـار جائحة كورونا، والتحول من العمل الورقي المباشـر إلى العمل عن بعد عبر الانترنت.

مهارات إدارية:

وخصـوصـاً تلك المهارات التي تخص بيئات العمل الجماعي؛ مثل التواصـل الفعال والتفاوض والمهارات القيادية وإدارة الفرق الجماعية، وبناء العلاقات والتخطيط وغيرها.

وقد أشارت نتائج الاستبانات التي تم إجراؤها مع الطلاب والخريجين إلى مدى توفر المهارات لديهم كما يلي:

الجدول (١٥): مدى توفر المهارات لدى الطلاب والمناهج التعليمية وقدرة المعلمين على تقديمها

ت	المهارة	مستوى الخريج في المهارة	مقدرة المعلم على تدريسها	توفرها ضمن المنهاج الدراسي
		Mean	Mean	Mean
1	أخذ الملحوظات الكمية والنوعية	2.212	2.145	2.112
2	مهارات التواصل	2.344	2.657	2.142
3	تجهيز العروض التقديمية (PowerPoint)	2.445	2.875	2.001
4	تقديم العروض التقديمية (PowerPoint)	1.989	1.689	1.457
5	مهارات كتابة التقارير	2.315	2.457	2.547
6	مهارات تصميم التجارب	2.145	2.356	2.457
7	مهارات تنفيذ التجارب	2.324	2.457	2.467
8	مهارات صياغة التوقعات والتنبؤات والفروض	2.873	2.145	2.145
9	رصد أوجه التشابه والاختلاف (عمليات المقارنة والتصنيف)	2.689	2.475	2.989
10	مهارات تلخيصية	2.457	2.145	2.457
11	مهارات رصد الملحوظات	2.789	2.357	2.457
12	العمل ضمن الفريق	2.699	2.124	2.124
13	إدارة فريق العمل	2.145	2.146	2.121
14	توثيق المصادر المعلوماتية	2.989	2.872	2.754

15	مهارات إحصائية أساسية	2.457	2.479	2.631
16	تحليل وعرض وتمثيل البيانات الرقمية	2.457	2.457	2.356
17	كتابة الاستدلالات حول النصوص والملحوظات	2.124	2.574	2.457
18	بناء النماذج	2.91	2.94	2.145
19	مهارات الطباعة الاحترافية على الحاسب باستخدام لوحة مفاتيح	2.754	2.787	2.475
20	قيادة الحاسوب وعمليات البحث وعمليات ال office	2.631	2.137	2.145
21	مهارات القراءة باللغة الإنجليزية	1.98	1.99	1.774
22	مهارات الكتابة باللغة الإنجليزية	1.785	1.978	1.789
23	مهارات المحادثة باللغة الإنجليزية	1.456	2	2.009
24	النقد والتقييم للأعمال المكتوبة أو المصممة	2.004	2.124	2.145
25	توظيف المعرفة العلمية في وقائع جديدة غير مألوفة	2.156	2.145	2.989
26	الدفاع عن المنتج (معرفي أو حسي) ودحض الآراء المخالفة	2.457	2.444	2.457
27	تفسير الظواهر والملحوظات	2.145	2.124	2.91
28	كتابة بحث بمنهجية علمية مع مراعاة الأصول	2.134	2.111	2.754
29	توظيف برامج حاسوبية تخصصية	2.457	2.5	2.631

بينت الإجابات في الجدول أعلاه وجود ضعف في مهارات المحادثة باللغة الإنجليزية لدى الخريجين الجامعيين، أما مستوى مهارة تقديم العروض التقديمية فقد حلت آخراً من وجهة نظر المبحوثين من ناحية مقدرة المعلم على تقديمها، ومن ناحية توفر هذه المهارة في المناهج الدرسية.

إسهام جامعات المناطق المحررة في رفد سوق العمل:

كان من بين أهم المحاور التي حاولت الدراسة التركيز عليها، البحث عن مدى استفادة سوق العمل في المناطق المحررة من كفاءات وخبرات الخريجين الجامعيين الجدد، أي أولئك الذين حصلوا على مؤهلاتهم العلمية بعد عام ٢٠١٦. وقد تم افتتاح جامعة حلب الحرة في أواخر عام ٢٠١٥ كأول جامعة في المناطق المحررة، تلبية لاحتياجات المجتمع السوري للتعليم العالي، وقد برز هذا الاحتياج بشكل كبير مع ازدياد الطلاب الحاصلين على

الشهادة الثانوية، إضافة إلى ظهور الحاجة الكبيرة إلى أولئك الطلاب المنقطعين عن متابعة تحصيلهم العلمي بعد انطلاق الثورة السورية المباركة في آذار من عام ٢٠١١.

سنعرض فيما يلي بعض النتائج التي أظهرتها الدراسة على جهات العمل بمختلف أنواعها، لتحديد مدى الفائدة التي عادت على سوق العمل من وجهة نظر العينة المستهدفة في الدراسة.

توظيف خريجين جدد في سوق العمل:

بينت الإجابات المأخوذة من مؤسسات سوق العمل المبحوثة إلى نسب متفاوتة لتوظيف الخريجين الجدد في مختلف قطاعات سوق العمل، كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (٧): نسب توظيف الخريجين الجدد في سوق العمل

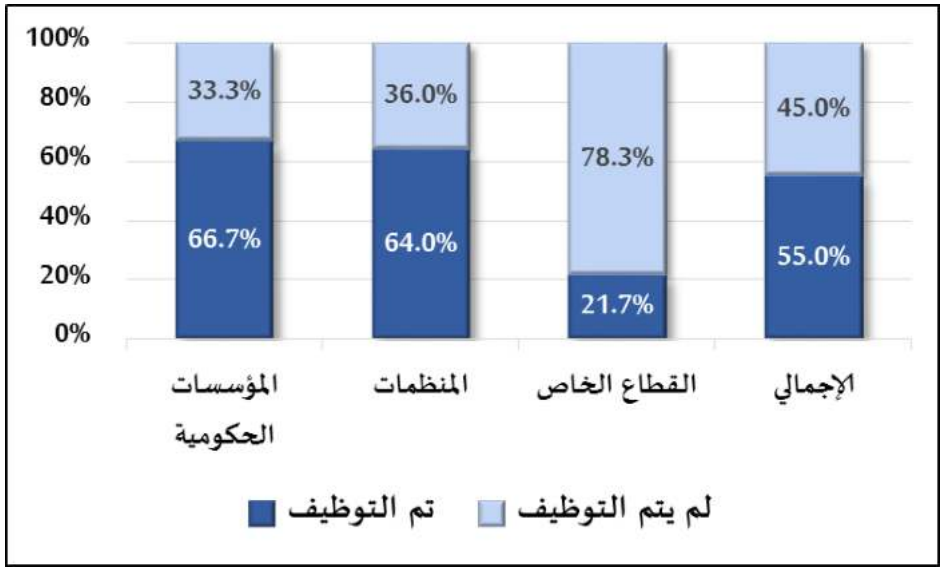

ونلاحظ من النتائج أعلاه أن المؤسسات الحكومية هي أكثر قطاعات سوق العمل التي استفادت من كفاءة الخريجين الجامعيين الجدد بنسبة ٦٦,٧٪ من إجمالي المؤسسات الحكومية التي تم تنفيذ الدراسة عليها، بغض النظر عن مصدر شهاداتهم سواء كانت من جامعات المناطق المحررة أو غيرها. إن النسب المبينة على المخطط أعلاه لا تعبر عن مدى استفادة مكونات سوق العمل بكل مؤسساته ومنشآته من الخريجين الجدد، وإنما تعبر عن نسبة تلك الجهات التي وظفت الخريجين الجدد إلى مجموع الجهات التي تم استهدافها في الدراسة كلاً حسب نوعها.

مصادر شهادات الخريجين الجدد:

إضافة إلى التباين الذي ظهر في حجم التوظيف للخريجين الجدد في جهات العمل، فقد أظهرت الدراسة تبايناً آخر من ناحية مصدر الشهادات العلمية التي حصل عليها أولئك الخريجون الذين تم توظيفهم في مؤسسات وقطاعات سوق العمل، فيما يلي سنجد نسب التفاوت بين مصادر الشهادات العلمية لهم وفق تقسيمات سوق العمل التي تم اعتمادها من بداية الدراسة.

الجدول (١٦): مصادر شهادات الخريجين الجدد العاملين في سوق العمل

نوع الجهة	جامعات المناطق المحررة	جامعات النظام	الجامعات الخارجية
قطاع خاص	5	-	١
منظمة	29	١٧	٩
مؤسسة حكومية	15	٩	٤
الإجمالي الكلي	49	٢٦	١٤

فالمنظمات العاملة في المناطق المحررة كانت القطاع الأكبر الذي استوعب ووظف خريجي جامعات المناطق المحررة بغض النظر عن نوع المنظمات سواء كانت منظمات محلية أو دولية أو منظمات عاملة في المناطق المحررة، ولها ترخيص نظامي في دول اللجوء.

الشكل رقم (٨): نسب حصول الطلاب على فرص عمل

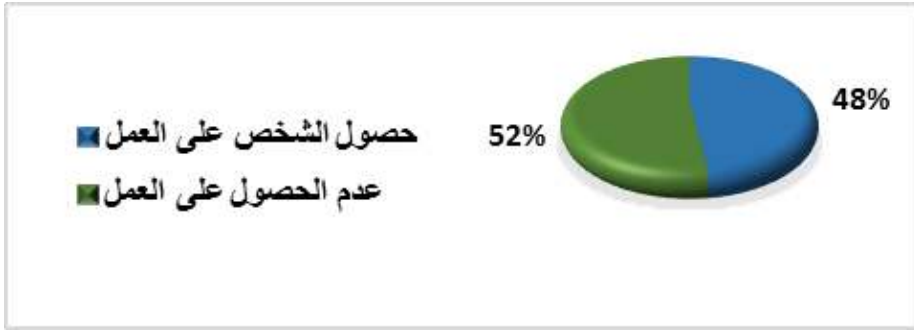

ولقد أشارت الدراسة التي تمت على الطلاب والخريجين إلى نسب التقدم إلى الوظائف الموجودة في سوق العمل، فقد بيّن أغلب الأشخاص المبحوثين عن تقدمهم للوظائف ولكن من حصل على وظيفة لا تتجاوز نسبتهم ٤٨٪ وهذا يعود إلى مجموعة من الصعوبات ويمكن أن تكون أغلبها يدور حول هذه القضايا:

- صعوبات مكان العمل.

- صعوبات تتعلق بالطبيعة العملية للعمل.
- صعوبات تتعلق بإمكانيات تطبيق مهارات الشخص بالعمل.
- صعوبات تتعلق بالتعامل مع الزملاء في العمل.
- صعوبات تتعلق بالأسلوب الإداري.
- التمييز الإداري بين الأشخاص.
- القدم الوظيفي والمعاملة السلبية لمن يتوظف من جديد.
- صعوبات في الطلبات من قبل الإدارة التي لا تتناسب مع العمل.

الفرص والتحديات المرتبطة بعمل الخريجين الجدد:

انطلاقاً من أهمية التعليم العالي في رفد سوق العمل وأثره العميق في تحقيق التنمية المطلوبة، فقد أظهرت الدراسة أن أكثر الإيجابيات التي أظهرها الخريجون الجدد في أماكن عملهم هي:

- حماس الخريجين الجدد في العمل
- سرعة التعلم وتحمل ضغوط العمل
- ارتفاع روح المبادرة لديهم
- حب التطور لدى الخريجين الجدد
- الفكر الثوري الذي يحملونه
- تبني ثقافة الخدمة الاجتماعية.

لكن بالمقابل فقد أشارت الدراسة إلى عدد من التحديات التي تواجه الخريجين الجدد عند انخراطهم في سوق العمل:

- قلة الخبرة العملية
- ضعف في مهارات التواصل
- انخفاض مستوى استمراريتهم في الأعمال التي يشغلونها.
- ضعف الثقة بالنفس

- النقص في الوثائق الرسمية
- الظروف المعيشـــية الصـــعبة التي ألقت بكاهلها على حياة الشـــاب في بداية حياته العملية.

ولقد تعددت أســباب نجاح الطلاب أو الخريجين ممن ســنحت لهم الفرصــة للحصول على عمل في أعمالهم كما بينت نتائج الاستبانة، ونذكر منها على سبيل المثال:

- عندما يكون العمل مطابقاً للتخصص الجامعي.
- عندما تكون المهارات المطلوبة عمومية وليست تخصصية.
- تكون المهارات لا تحتاج إلى جهد كبير.

وغيرها من الأسباب التي تكون خاصة بطبيعة كل عمل.

جامعات المناطق المحررة: نقلة نوعية

عطفاً على ما تم ذكره في الفقرات أعلاه عن مدى استفادة سوق العمل من الكوادر العاملة الحاصــلة على مؤهلات علمية في الفترة ما بعد عام ٢٠١٦ ونســب الجامعات التي منحتهم الشــهادات العلمية، فقد لوحظ العديد من النقاط لدى البحث في أســباب قبول توظيف الخريجين الجدد، وهي نقاط من الممكن أن تفتح الباب على نقاش كبير قد لا تكفيه ســطورنا التالية، وإنما تحتاج دراســة بحثية مســتقلة. وفي حديثنا عن قبول جهات العمل لتوظيف الخريجين الجدد فيما يخص اســتعراض التوزع النســبي للجامعات التي تخرجوا منها، فلا يعنينا إلا المقارنة بين نسب خريجي الجامعات عند نفس الفترة الزمنية أي ما بعد العام ٢٠١٦ على اعتبار أنه منذ هذا العام بدأت جامعات المناطق المحررة برفد سوق العمل بالكوادر العاملة المؤهلة.

فمن بين الأسـباب التي أظهرتها الدراسـة حول عدم قبول توظيف خريجي جامعات المناطق المحررة في جهات ومنشآت سوق العمل:

- ضعف ثقة جهات العمل بمستوى التأهيل العلمي الذي يحصل عليه الشباب في جامعات المناطق المحررة وجودة مخرجات التعليم العالي في هذه المناطق.

- نقص الخبرة العملية ونقص المهارات لدى الخريجين الجدد من حملة الشـهادات من جامعات المناطق المحررة
- عدم وجود بعض التخصـصـات العلمية الفريدة أو عدم وجود المسـتوى التعليمي المطلوب
- تفضيل بعض جهات العمل توظيف الخريجين القدامى على الخريجين الجدد.
- مثل هذه العوامل وغيرها سـوغت لبعض جهات ومنشـآت سـوق العمل عدم قبول توظيف خريجي جامعات المناطق المحررة.

لكن في المقابل فإن:

- توفر بعض التخصصات الأكاديمية الفريدة في جامعات النظام
- الاحتياج الكبير الـذي تعـاني منـه بعض قطاعـات العمـل في المنـاطق المحررة مثل قطاع العمل الطبي.
- توفر الخبرة العملية الفريدة لدى بعض الكوادر العاملة

وغير ذلك من العوامل التي فتحت الباب على مصـراعيه لتوظيف خريجي جامعات مناطق النظام في بعض جهات ومنشآت سوق العمل في المناطق المحررة.

أمام هذه المقارنة لم يكن هناك بدّ من إثارة بعض الأسـئلة التي يمكن أن تشـكل في مجموعها إحدى القضايا الجدلية الكبرى في المناطق المحررة وفق ما يلي:

- هل يعتبر التخصـص العلمي النادر لدى بعض خريجي جامعات النظام مسـوغاً لقبول توظيفهم في سوق العمل في المناطق المحررة؟
- هل يمكن لنقص الخبرة العمليـة التي يعـاني منهـا شـريحـة من خريجي جـامعـات المناطق المحررة على أقل تقدير أن تشكل عائقاً يحول دون قبول توظيفهم في سوق العمل في المناطق المحررة؟
- هل يمكن اعتبار عدم وجود الاعتراف الأكاديمي المرموق بجامعات المناطق المحررة شـرطاً أسـاسـياً لبناء الثقة والاعتراف بجودة مخرج العملية التعليمية لها، وبالتالي زيادة فرص قبول توظيف خريجي تلك الجامعات في سوق العمل؟

- هل يعتبر اجتياز خريجي جامعات النظام لمتطلبات التوظيف والتعيين -مثلاً مسابقات التوظيف -التي تحددها جهات العمل في المناطق المحررة سبباً كافياً لتفضيلهم على خريجي جامعات المناطق المحررة في عملية التوظيف؟
- هل توجد محددات ثابتة تجعل توظيف خريجي جامعات النظام مفضلاً على توظيف خريجي جامعات المناطق المحررة؟

المقترحات التي تدعم توظيف خريجي جامعات المناطق المحررة:

أشارت الإجابات التي وردت من الجهات التي استجابت للدراسة إلى عدد من المقترحات التي يمكن الاستفادة منها، لدعم توظيف خريجي جامعات المناطق المحررة في سوق العمل في هذه المناطق، وتعزز من جدارتهم وكفاءاتهم فيه، وأهمها:

- تنظيم عملية توظيف وإشغال اليد العاملة في سوق العمل في المناطق المحررة، بمختلف الأبعاد من إنشاء مكاتب إشغال وتوظيف، وتعزيز الشراكات بين مؤسسات سوق العمل والجامعات في المناطق المحررة.
- الالتزام بالشروط المطلوبة لعمليات التوظيف في سوق العمل في المناطق المحررة من قبيل تكافؤ الفرص في التوظيف، والأخذ بالاعتبار شرط توفر الثورية عند تساوي الفرص للمتقدمين لشغل الشواغر الوظيفية.
- دعم الخبرة النظرية بمهارات التدريب العملي الذي يعزز من فرص دخول الخريجين الجدد إلى سوق العمل، وإحداث معاهد للتأهيل والتدريب المهني والحرفي تكون رديفاً للجامعات في المناطق المحررة.
- نشر الوعي في مؤسسات سوق العمل حول قبول التوظيف لخريجي هذه المناطق، وإشراك سوق العمل في التخطيط لسد الاحتياج من الكفاءات والخبرات المطلوبة.
- تعزيز ثقافة التطوع لدى فئة الشباب، والربط المبكر مع سوق العمل من خلال الدخول إلى ميدان العمل خلال سنوات دراستهم.

دور العمل التطوعي في رفد سوق العمل:

لقد أدت العديد من العوامل والأسباب إلى انتشار ثقافة العمل التطوعي في بعض قطاعات سوق العمل في المناطق المحررة وخصوصاً في المنظمات، وهنا نقصد بالعمل التطوعي هو ذلك العمل الذي يتصف بسمتين أساسيتين:

- لا يتقاضى فيه العامل أجوراً مالية لقاء أتعابه وجهوده التي يبذلها في مكان عمله أبداً.
- مدة العمل للعاملين المتطوعين تقل عن مدد العمل المأجور، ولا يشترط في هذا العمل الاستمرارية، لذلك يتم فيه احتساب الأجور بشكل يومي حسب عدد أيام العمل (لهذا يطلق على هذا النوع من العمل اسم "مياومة").

لعل من أهم الأسباب التي رصدتها الدراسة والتي كان لها دور لقبول سياسة العمل التطوعي في جهات العمل ما يلي:

- طبيعة العمل والضغط الذي تعانيه بعض قطاعات العمل، وخصوصاً تلك التي تنشط في العمل الإغاثي.
- الحاجة لعدد كبير من الموارد البشرية في ظل ضعف الموارد المالية لبعض جهات العمل.
- يمثل العمل التطوعي بالنسبة لعدد من جهات العمل فرصة لاكتشاف الموارد البشرية ومدى قابليتها للاستمرار في العمل مع جهة العمل مستقبلاً، وهو نوع من صقل الخبرات لهم وتأهيلهم للعمل مستقبلاً في تلك الجهات
- أخيراً فإن العمل التطوعي يمثل بالنسبة للشباب فرصة لكسب الخبرة العملية ويغطي بعض المصاريف المالية، ولو كانت في حدودها الدنيا، وهو أمر مهم يراه الشباب، وخصوصاً فئة الطلاب الجامعيين منهم.

وعليه فقد بينت الدراسة نتائج اعتماد سوق العمل بمختلف مكوناته على العمل التطوعي كسياسة لتوظيف اليد العاملة كما يلي:

الجدول (١٧): مدى اعتماد جهات سوق العمل على العمل التطوعي

نوع الجهة المستجيبة	لا	نعم
قطاع خاص	19	4
منظمة	21	29
مؤسسة حكومية	18	9
الإجمالي الكلي	58	42

تبين النتائج في الجدول أعلاه أن قطاع المنظمات من سوق العمل في المناطق المحررة هو من أكثر القطاعات اعتماداً على العمل التطوعي في الكوادر التي تشغل مناصبها الوظيفية. وهذا منطقي لأن الطلب على اليد العاملة المتطوعة ينشط في أوقات يكون فيه العمل كبيراً، ولا تكفي اليد العاملة المأجورة لإنجازه وتنفيذ نشاطاته، ناهيك عن ضعف الموارد المالية التي يمكن ألا تكفي لتغطية أجور تنفيذ الكثير من الأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات.

وهنا لا بد من الإشارة إلى بعض الملاحظات المتعلقة بالعمل التطوعي، ودوره في سوق العمل وتأثيره فيه:

- تتشابه معايير قبول الكوادر المتطوعة في العمل التطوعي مع تلك الخاصة بالكوادر العاملة في العمل المأجور.
- تغطي معظم الأعمال التطوعية مجالات وقطاعات العمل الإغاثي والأنشطة والخدمات ذات الطابع المجتمعي.
- يمثل العمل التطوعي فرصة كبيرة للكوادر العاملة لاكتساب الخبرة العملية خصوصاً في حالات الضغط الكبير في الأعمال المطلوبة أو الموكلة لتلك الكوادر.
- يتسم العمل التطوعي بضعف الاستمرارية والانقطاع المتكرر.

ولذلك وفي ضوء المعطيات التي تمت معاينتها من خلال الدراسة الميدانية، فإن العمل التطوعي يمثل جزءاً من سوق العمل في المناطق المحررة وخصوصاً في قطاع المنظمات، وهو يمثل بوابة لعبور الكوادر العاملة المتطوعة للانتقال إلى العمل المأجور النظامي في مختلف جهات ومنشآت سوق العمل.

الاستنتاجات والمقترحات:

الاستنتاجات

- أدت الظروف غير المستقرة في المناطق المحررة إلى ضعف فرص العمل، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة بشكل كبير.
- ما زالت مخرجات التعليم العالي تعاني من ضعف الجانب العملي والتطبيقي الذي تتطلبه احتياجات سوق العمل.
- إن نسبة تمثيل مخرجات التعليم العالي في معدلات البطالة أكثر من نسبة انخراطها في سوق العمل، وهذا دليل على وجود مشكلة حقيقية في إنتاج مخرج تعليمي يناسب ويتوافق مع سوق العمل
- هناك ضعف في التخطيط، ويوجد توجه نحو سياسة التوسع الكمي في مؤسسات التعليم العالي، مما يدلل على وجود خلل في الخطط الاستراتيجية التي من المفترض أن تحدد ملامح مستقبل الخريجين خلال المدى المنظور.
- ارتفاع نسبة الطلاب بالنسبة الى أعضاء الهيئة التدريسية، مما أثر بشكل كبير على جودة المخرجات التعليمية.
- ما زالت بعض جهات العمل تقبل توظيف خريجي جامعات مناطق النظام في سوق العمل في المناطق المحررة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، مع الإشارة إلى أن قطاع المنظمات هو أكثر قطاعات سوق العمل قبولاً لتوظيف خريجي تلك الجامعات.
- يمثل العمل التطوعي أحد الروافد الهامة لليد العاملة إلى سوق العمل، وهو يمثل فرصة حقيقية للطالب الجامعي أو الخريج، من أجل اكتساب الخبرة العملية الأولية، والأساس المهني المكمل للقدرات العلمية، وفرصة أيضاً لسوق العمل من أجل استقطاب ذوي الكفاءة العالية.

المقترحات

يتضح مما سبق أن أي رؤية مستقبلية تهدف إلى التغلب على تحديات التي تواجه مخرجات التعليم في سوق العمل في المناطق المحررة تستوجب اتخاذ إجراءات وتدابير التي من شأنها ردم الفجوة بين سوق العمل ومخرجات التعليم ومن أهمها:

٧. ضرورة الاهتمام بالجوانب النوعية والكمية للتعليم وعدم التركيز على التوسع الكمي من خلال إيجاد استراتيجية تعليمية واضحة الأهداف تأخذ بعين الاعتبار متطلبات سوق العمل.
٨. إيلاء الاهتمام بالمشروعات الصغيرة، لكونها أكثر القنوات الاقتصادية استيعاباً للقوة العاملة، ولدورها الرائد في تنمية المجتمعات المحلية.
٩. العمل على إيجاد نظام معلومات لسوق العمل من أجل وضع خطط بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحديد احتياجات سوق العمل من مختلف التخصصات والوظائف الجديدة، كما يساعد على إطلاق مشاريع واستثمارات تنموية بين القطاعين الحكومي والخاص في سوق العمل.
١٠. العمل على إصلاح النظام التعليمي، والاهتمام بالتنمية البشرية؛ لتوليد رأس مال بشري نوعي يقود الاقتصاد ويستعد لعملية إعادة الاعمار
١١. وضع خطط استراتيجية لمعالجة الاختلال في سوق العمل، بحيث تقوم بتحويل تركيز اليد العاملة من المهن الإدارية والكتابية إلى المهن الإنتاجية
١٢. ضرورة العمل على وضع سياسات وإجراءات قانونية وتنظيمية، تضمن أولوية توظيف خريجي جامعات المناطق المحررة، وتدعم انخراطهم في سوق العمل في قطاعاته المختلفة عند تساوي الكفاءات العلمية والخبرات العملية مع خريجي الجامعات الأخرى.
١٣. إيلاء الاهتمام لبرامج العمل التطوعي في مختلف قطاعات سوق العمل بصورة تضمن ربط مخرجات النظام التعليمي بالجانب المهني، وتحقق النمو المتوازن لكل من سوق العمل والطالب الجامعي.

المراجع

- الخصاونة، عاكف لطفي، وآخرون. ٢٠١٧. *إدارة الموارد البشرية*، عمان.
- عبد الخالق أسامة علي. (٢٠٠٥). *الصعوبات التي تعوق المواءمة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والتشغيل*، منظمة العمل العربية، الندوة القومية حول متطلبات أسواق العمل العربية في ضوء المتغيرات الدولية المنعقد في القاهرة في المدة ١٤-١٦-٢٠٠٠.
- محمود، السعيد، المكاوي إسماعيل. (٢٠٢٠). ممارسة العمل التطوعي لدى الجامعات في مصر" دراسة ميدانية"، *مجلة كلية التربية*، جامعة الأزهر، العدد ١٨٥.
- البكار، عاصم محمد، (٢٠١٧). *معوقات العمل التطوعي لدى الشباب الجامعي في الجامعة الأردنية: دراسة اجتماعية*، بحوث ومقالات الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي.
- الربيحات، صبري. (١٩٩٣). *مشاركة المواطن في العمل التَّطوعي الاجتماعي والوقاية من الجريمة والانحراف* بحث منشور في مؤتمر: دور المواطن في الوقاية من الجريمة والانحراف، المركز العربي للد راسات الأمنية والتدريب.
- العلي سليمان، القرضاوي يوسف. (١٩٩٦). *تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية*، مؤسسة أمانة، مؤسسة إنترناشونال غرافيكس، الولايات المتحدة الأمريكية.
- كتيب الإحصاءات العالمية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الإحصاءات في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ط١ طبعة عام ٢٠١٩.
- دراسة بعنوان: سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب" صادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع مركز الدراسات السورية في جامعة سانت أندروز عام ٢٠٢٠.
- تقرير الحالة الصادر عن الأوتشا رقم ٢٩ تموز / يوليو ٢٠٢١

- سلسلة تقارير صيف ٢٠٢١ تقرير المعلومات الديموغرافية العام الصادر عن برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية HNAP من منظمة IOM.
- الواقع الاقتصادي في شمال سورية نيسان ٢٠٢١ وحدة تنسيق الدعم ACU.
- التعليم العالي في سورية بعد ٢٠١١، التحديات الحالية والمستقبلية ٢٠١٩، مجلس الأكاديميين المهددين بالخطر Cara.
- شعبان، فاتح، ٢٠٢٠، Rebuilding higher education in Northern Syria، المركز الأكاديمي لدراسات التنمية والسلام.
- مواقع انترنت:
- شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/home/
- مركز جسور للدراسات https://www.jusoor.co/ar
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) https://data.unescwa.org/

مدى ملاءمة التخصصات الجامعية لسوق العمل وحاجة المجتمع السوري من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية بجامعة حلب في المناطق المحررة

مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية
وحدة تنسيق الدعم ACU

تقرير موضوعي

٢٠٢٢

المدخل:

إن المواءمة بين التعليم وسوق العمل يشكل ضمانة أساسية لتنمية المجتمعات وتطورها، ولكن ما زالت مؤسسات التعليم العالي في الداخل السوري إلى حد كبير تعاني من أزمة النهوض من براثن الحرب التي عاشتها قياساً بفرص العمل الموجودة في السوق واحتياجات المجتمع من مختلف التخصصات.

ورغم أن هذه الجامعات تسعى بشكل حقيقي لتحقيق المواءمة بين مهامها واحتياجات المجتمع وسوق العمل، إلا أن قدرات ومهارات المتخرجين تثير الشكوك حول واقع التخصصات والعملية التعليمية وواقع المناهج الجامعية، ومدى ارتباطها بسوق العمل واحتياجات المجتمع، ولكن يمكن القول إن الوقت لايزال مبكراً للحكم على النتائج، فالبيئة غير مستقرة، والتقييم ما زال غير واضح.

ويمكن إرجاع ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل والمجتمع ربما إلى انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي والتأهيل التخصصي، وكذلك ضعف القدرات التحليلية والريادية والعملية، والقصور في تعزيز منظومة القيم والاتجاهات الإنتاجية، بالإضافة إلى انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الطلبة في تخصصات قد لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

إن مؤسسات التعليم العالي ستكون متمكنة من تخريج مختصين في مجالاتهم، فيما إذا تم الاهتمام بالتخصصات الجامعية ومدى مواكبتها لسوق العمل وحاجة المجتمع، وواقع الحياة التي سيمارسها المتخرج، والدور الكبير الملقى على عاتق هذه المؤسسات ليس مقصوراً على إعداد الطالب الإعداد السليم ليكون مواطناً خادماً لوطنه بالشكل الأمثل، بل ليكون أيضاً منافساً رابحاً في أسواق العمل، ذلك هو أحد أهم مدخلات تنمية المجتمع

اقتصـادياً وتربوياً واجتماعياً، بالإضـافة إلى تنشـيط الآليات النوعية الضـرورية لأسـواق العمل من أجل تمكينها من تحديث بُناها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية وغيرها.

إن التعرف على مدى قدرة التخصـصـات الجامعية لتلبية سـوق العمل وحاجات المجتمع، تتطلب باسـتمرار متابعتها وتقييمها، ومن هذا المنطلق سـعت مؤسـسـة تعليم بلا حدود / مداد عبر مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية (MCESR) وبالتعاون مع وحدة تنسـيق الدعم (ACU) بتوقيع اتفاقية مع جامعة حلب لتقييمها باسـتمرار عبر تقارير سـنوية يطور أدواتها مختصـون في هذا الشـأن، وفق أهم محاور الجودة في التعليم الجامعي التي اتفقت عليها مؤسـسـات التقويم الأكاديمي والمرجعيات الأكاديمية، مثل اتحاد الجامعات العربية، والمعايير الأوروبية لجودة التعليم العالي.

وللتأكد من دور جامعة حلب في المناطق المحررة، ومدى ملاءم تخصصاتها المتنوعة مع سـوق العمل واحتياجات المجتمع، تم الرجوع إلى التقرير السـنوي الثاني للحصـول على المعلومات والبيانات التي تظهر مدى هذه المواءمة من عدمها.

ومن هنا يمكن تلخيص مشكلة هذه الدراسة بالسؤال الآتي:

ما مدى ملاءمة التخصصات الجامعية لسوق العمل وحاجة المجتمع السوري من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية بجامعة حلب في المناطق المحررة؟

أهداف الدراسة:

١. تعرف مدى ملاءمة تخصـصـات جامعة حلب لسـوق العمل من وجهة نظر الطلبة ومدرسيهم.
٢. تعرف مدى ملاءمة تخصـصـات جامعة حلب لحاجة المجتمع السـوري من وجهة نظر الطلبة ومدرسيهم.

أهمية الدراسة:

أسست جامعة حلب في المناطق المحررة عام ٢٠١٥ وهي تابعة لوزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة، وتضم أكثر من عشرة آلاف طالب في العديد من التخصصات التي تخدم المجتمع السوري، إلاّ أن الجامعة بحاجة للمتابعة المستمرة لتشخيص نقاط الضعف والعمل على تحسين جودة التعليم، وصولاً للاعتراف الدولي الذي يمثل حلم كل الطلاب والأكاديميين السوريين، وفي هذا السياق وقعت مؤسسة تعليم بلا حدود/ مداد، ووحدة تنسيق الدعم ACU، وجامعة حلب في المناطق المحررة مذكرة تفاهم للتعاون في إجراء تقييم سنوي للجامعة، تطور أدواته سنوياً بقصد تعرف واقع العمل في الجامعة من الناحية الإدارية والعلمية، حيث توضع نتائجه بين يدي أصحاب القرار لاتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير العمل الجامعي.

ويعد هذا التقرير جزء من التقرير الشامل لتقييم جامعة حلب.

وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها قد تمكن أصحاب القرار من اتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير العمل الجامعي وتحسين جودته، فقد تساعد في تحديد احتياجات الجامعات من التخصصات الضرورية التي تخدم سوق العمل، وربما تفيد الجامعة لانتهاج خطوات عملية لتلبية احتياجات المجتمع من التخصصات المهمة، وكذلك لتقنين بعض التخصصات، وتأسيس برامج جديدة يستشرف الباحثون والخبراء أهميتها في المستقبل.

كما تأتي أهمية الدراسة في تعريف المجتمع المحلي، من الطلبة وأولياء أمورهم والمهتمين بالتعليم عامة، بأهمية التخصصات الجامعية المطلوبة، للتوجه إليها والاستثمار فيها.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو طريقة منهجية منظمة لدراسة موضوع ما بهيئته الطبيعية، ودعمه من خلال جمع الكم المناسب من البيانات والمعلومات؛

وتفريغها، واستخدام أدوات التحليل الإحصائية المناسبة، ومن ثم وضع النتائج والحلول المقترحة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يضم مجتمع الدراسة جميع طلبة جامعة حلب في المناطق المحررة، والبالغ عددهم (١١٠١١) طالب، وجميع أعضاء الهيئة التدريسية فيها، والبالغ عددهم (١٣٢) عضواً.

أرسلت إدارة جامعة حلب في المناطق الحرة قواعد بيانات الشريحتين المستهدفتين بالدراسة، وتم الاعتماد على منهجية أخذ العينات الاحتمالية التي تسحب وحداتها بطرق عشوائية، وتم الاعتماد على طريقة السحب العشوائي البسيط التي تعطي لكل عينة ممكنة نفس الاحتمال، والجدول الآتي يظهر عدد المجتمع الأصلي للدراسة والعينة المأخوذة منها:

الجدول (١) مجتمع الدراسة وعينتها

الرقم	الشريحة	المجتمع	العينة	النسبة المئوية
	الطلبة	١١٠١١	٥٣٥	% ٤.٨
	أعضاء الهيئة التدريسية	١٣٢	٧٥	% ٥٦.٨
المجموع		١١١٤٣	٦١٠	% ٥.٥

يلاحظ من الجدول السابق أن المجموع الكلي للمجتمع الأصلي هو (١١١٤٣) فرداً، وتم أخذ (٦١٠) فرداً منهم كعينة للدراسة، وهو عدد مناسب جداً، يفوق العدد الذي تفترضه معادلة ثامبسون ستيفن لهكذا مجتمع، حيث أن المعادلة تقترح (٣٧١) فرداً فقط. (Steven. 2012. P. 59)

وفيما يأتي صفات عينة الطلبة من حيث الجنس والتوزع على الكليات والمعاهد والدراسات العليا:

الشكل (١) توزيع الطلبة حسب الجنس على الكليات والمعاهد والدراسات العليا.

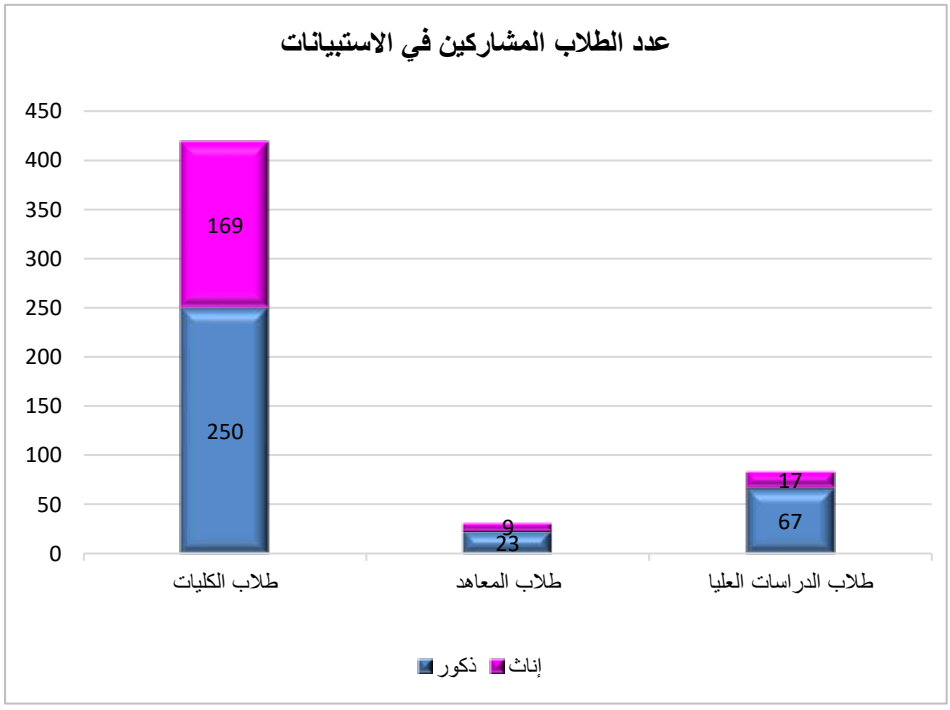

يظهر الشـــكل الســـابق أن عدد طلبة الكليات هم الأكثر بين العينة، وهذا أمر طبيعي، لأن عددهم في الواقع أكبر من عدد طلبة المعاهد، وكذلك من عدد طلبة الدراسات العليا.

بينما يظهر الشكل الآتي توزع عينة الدراسة وفق كليات الجامعة ومعاهدها:

الشكل (٢) توزيع الطلبة على الكليات والمعاهد.

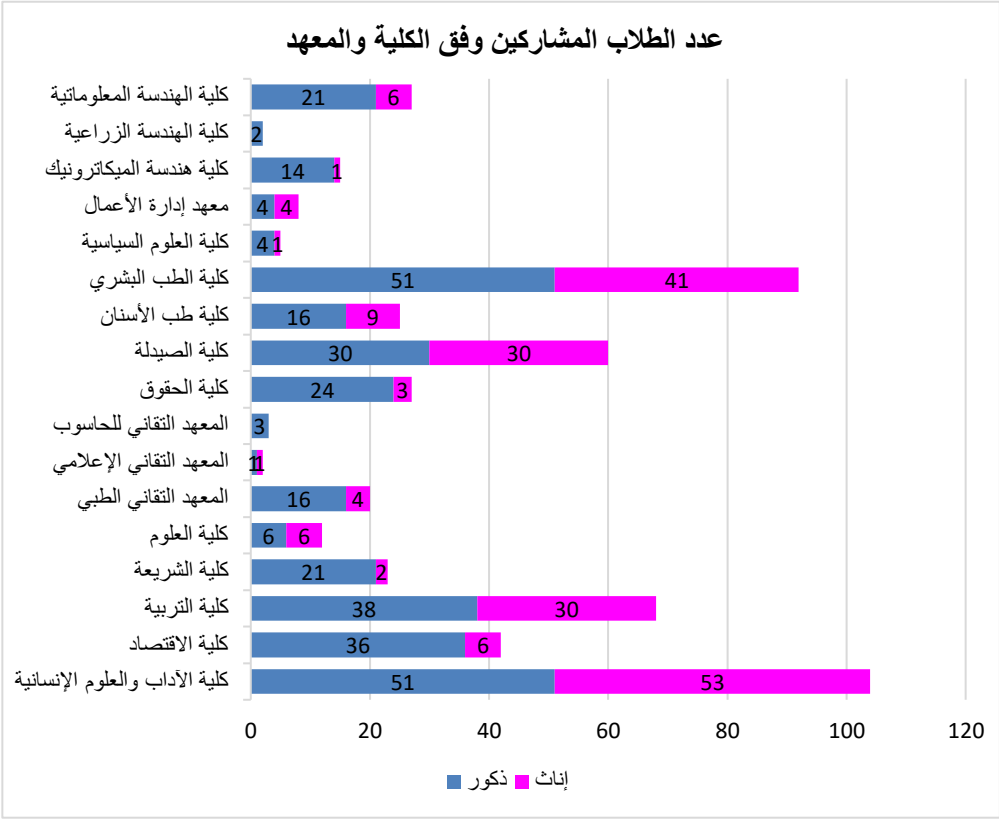

يظهر الشكل السابق أن العدد الأكبر من بين الكليات كان من نصيب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالدرجة الأولى، ومن بعدها كلية الطب البشري، ومن ثم كلية التربية، فيما يأتي المعهد التقاني الإعلامي، وكلية الهندسة الزراعية، والمعهد التقاني للحاسوب، في المراتب الأخيرة بالنسبة لعدد المشاركين في الاستبيان.

ويبين الشكل الآتي توزع عينة أعضاء الهيئة التدريسية بين داخل الملاك وخارجه، وقد بلغ عدد المشاركين في الاستبيان (٧٥) مشاركاً.

الشكل (٣) توزيع عينة أعضاء الهيئة التدريسية إلى ضمن وخارج الملاك.

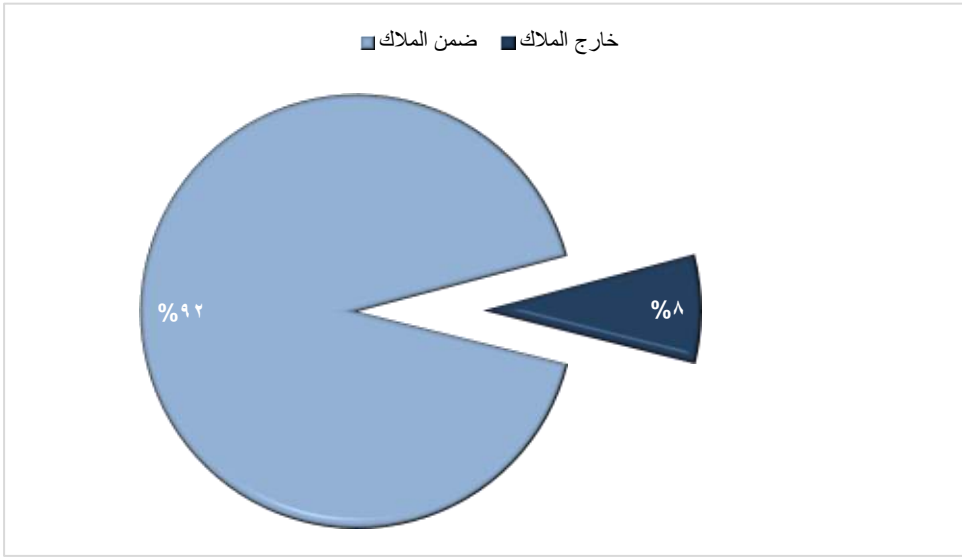

ويوضح الشكل السابق أن النسبة العظمى من المشاركين في استبيان أعضاء الهيئة التدريسية هم من ضمن ملاك جامعة حلب في المناطق المحررة، بينما كانت نسبة من هم خارج الملاك فقط (٨ %) فقط من الأعضاء.

الأدوات وإجراءات التطبيق:

وضع قسم المراقبة والتقييم مسودة أدوات الدراسة بالإضافة إلى الشرائح المستهدفة فيها، تلى ذلك مناقشة المسودة والتعديل على أسئلة ومحاور الأدوات من خلال عدة اجتماعات متتالية للجنة، وتضمنت كل أداة القسمين الآتيين:

أولاً: المعلومات الشخصية: كالعمر، والجنس، والكلية أو المعهد، والقسم، والسنة الدراسية (للطلبة)، والشهادة العلمية (للمدرسين)، وشكل التعاقد (للمدرسين).

ثانياً: مجالات وعبارات الاستبيان.

ثم تم عرض تلك الأدوات والأسئلة والشرائح المستهدفة على إدارة جامعة حلب في المناطق المحررة الحرة، وتم الأخذ بالملاحظات المقدمة من قبلهم، ومن ثم تم اعتماد أدوات

جمع البيانات والأسئلة والشرائح المستهدفة بشكلها النهائي من قبل المختصين القائمون على المشروع.

بعد أن تم الاتفاق على أدوات جمع البيانات ووضع الأسئلة التي تغطي معايير التقييم المتفق عليها، بالإضافة إلى الشرائح المستهدفة في تلك الأسئلة، صمم قسم المراقبة والتقييم تلك الأسئلة على منصة ONA من أجل البدء بعملية جمع البيانات، وتم تصميم تلك الأسئلة على روابط، يستهدف كل رابط شريحة محددة (الطلاب- عضو الهيئة التدريسية).

قام ثلاثة مراقبين ميدانيين في الداخل السوري بالبدء بعملية جمع البيانات من الشرائح المستهدفة بإشراف مسؤول المراقبة والتقييم في المقر الرئيس في تركيا في الفترة الممتدة بين ٢٠٢١/٨/١٩ و ٢٠٢١/١٢/١٢، وكانت عملية جمع البيانات تتم عبر اللقاء المباشر أو عبر إجراء اتصالات هاتفية مع الشرائح المستهدفة، وتم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي (دائماً، أحياناً، أبداً) في صياغة الأسئلة.

عرض النتائج وتفسيرها:

- **الهدف الأول:**

تعرف مدى ملاءمة تخصصات جامعة حلب لسوق العمل من وجهة نظر الطلبة ومدرسيهم.

ولبلوغ هذا الهدف، تم رصد آراء الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة حلب في المناطق المحررة، حول عدد من العبارات هي:

أولاً: مناسبة تخصصات الجامعة لسوق العمل.

تبين بعد تفريغ الاستبيانات أن (٦٩٪) من عينتي الدراسة (الطلبة ومدرسيهم) يرون أن تخصصات الجامعة تناسب سوق العمل بشكل دائم. ويوضح الشكل الآتي توزع آراء العينة بالتفصيل:

الشكل (٤) مناسبة تخصصات الجامعة لسوق العمل.

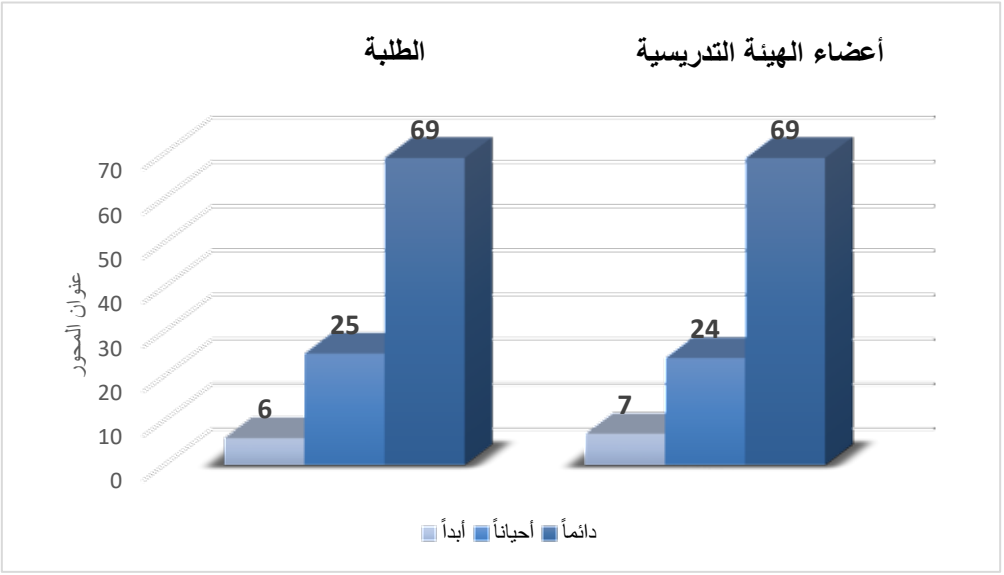

يلاحظ من الجدول أن النسب متماثلة بين الطلبة ومدرسيهم بشأن مناسبة تخصصات الجامعة مع سوق العمل، وهي نسبة جيدة تظهر أهمية التخصصات التي تم فتحها في جامعة حلب في المناطق المحررة.

ثانياً: ملاءمة مخرجات الجامعة لسوق العمل.

بعد تفريغ بيانات الاستبيانات، لمعرفة مدى ملاءمة مخرجات الجامعة لسوق العمل، تبين أن (٥٧ %) من الطلبة، و(٦٨ %) من أعضاء الهيئة التدريسية، يرون أن الجامعة تخرج طلبة ملائمين لسوق العمل بشكل دائم، وهذا ما يظهره الشكل الآتي:

الشكل (٥) ملاءمة مخرجات الجامعة لسوق العمل.

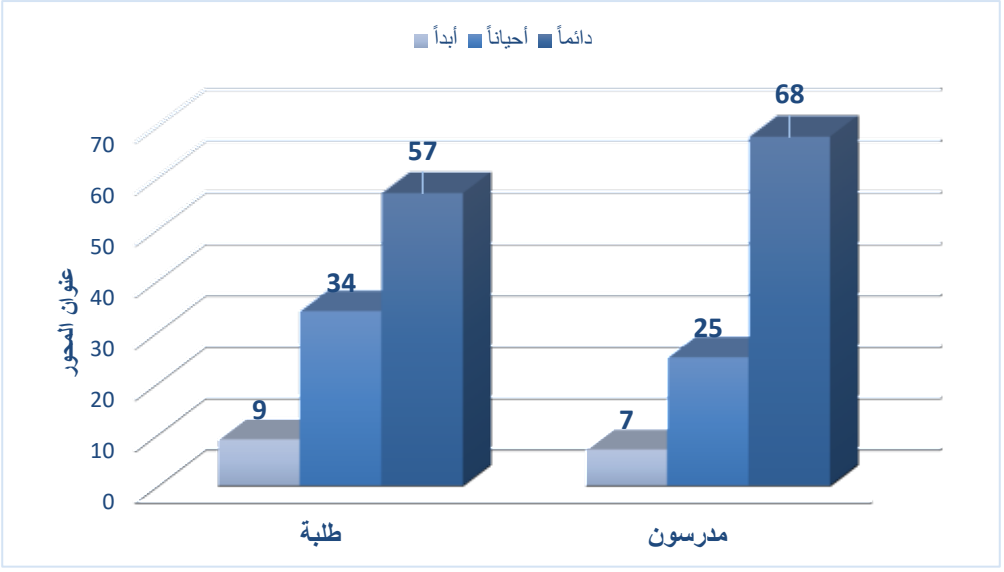

ويشـــير الجدول الســـابق إلى حد ما نجاح الجامعة في تقديم متخرجين يمتلكون المهارات العلمية والعملية التي تناسب سوق العمل، فيما اعترض (٧ %) من أعضاء الهيئة التدريسية، و(٩ %) من الطلبة، على ملاءمة خريجي الجامعة لسوق العمل.

ثالثاً: طلب سوق العمل لخريجي الجامعة.

بعد تفريغ بيانات الاســتبيانات، لمعرفة مدى طلب ســوق العمل لخريجي الجامعة، تبين من خلالها أن (٤٤ %) من الطلبة، و(٥٨ %) من أعضـــاء الهيئة التدريســـية، يرون أن هناك طلب من ســـوق العمل على خريجي الجامعة بشـــكل دائم، وهذا ما يوضـــحه الشـــكل الآتي:

الشكل (٦) طلب سوق العمل لخريجي الجامعة.

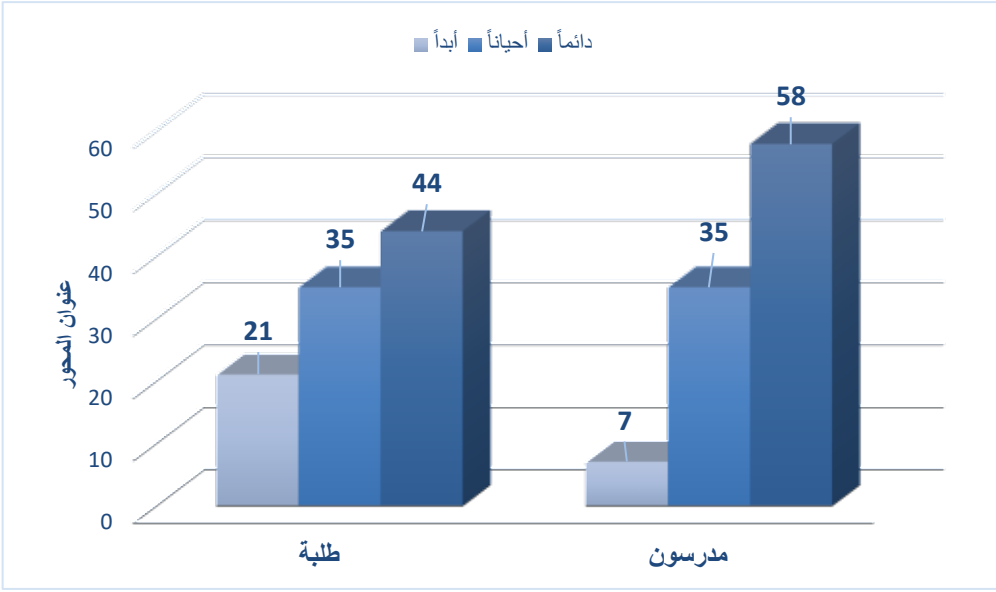

وهذه النسبة المنخفضة إلى حد ما من آراء الطلبة حول طلب سوق العمل لخريجي الجامعة، تشير ربما إلى ضعف ثقة السوق، من وجهة نظرهم، بالخريجين، وقد يكون السبب في ذلك عدم امتلاك الطلبة برأيهم للمعلومات الدقيقة والمهارات العملية المناسبة لسوق العمل، أو لعدم توفر فرص العمل بشكل كبير في الشمال السوري المحرر.

- **الهدف الثاني:**

تعرف مدى ملاءمة تخصصات جامعة حلب لحاجة المجتمع السوري من وجهة نظر الطلبة ومدرسيهم.

وللوصول إلى هذا الهدف، تم رصد آراء الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة حلب في المناطق المحررة، حول عدد من العبارات هي:

أولاً: كفاية التخصصات المفتتحة في الجامعة حاجة المجتمع.

بعد تفريغ بيانات الاستبيانات، لمعرفة مدى كفاية التخصصات المفتتحة في الجامعة حاجة المجتمع، تبين أن (٥٣ %) من الطلبة، و(٥٩ %) من أعضاء الهيئة

التدريسية، يرون أن التخصصات المفتتحة في الجامعة تكفي حاجة المجتمع، وهذا ما يظهره الشكل الآتي:

الشكل (٧) كفاية التخصصات المفتتحة في الجامعة حاجة المجتمع.

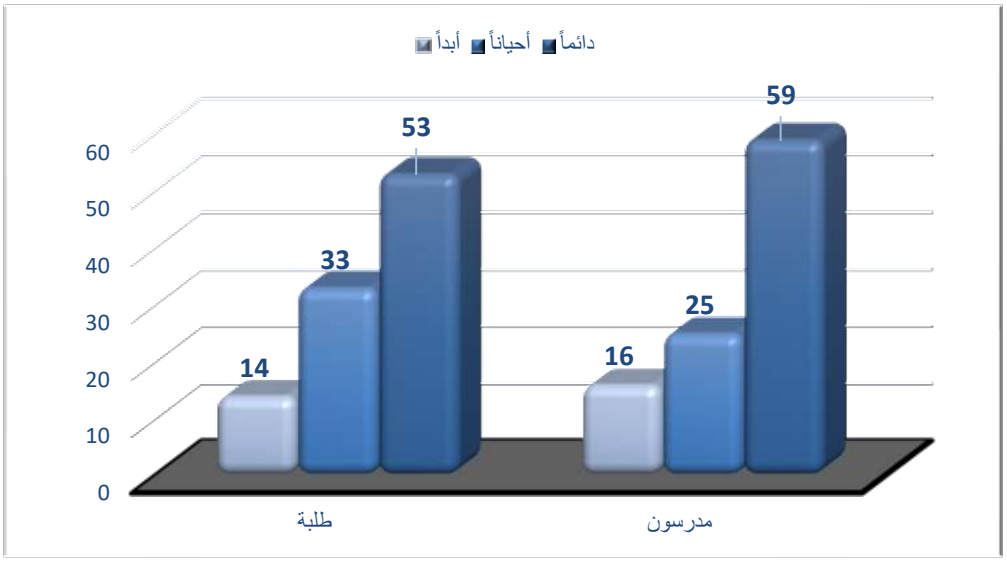

وتشير هذه النسبة المنخفضة إلى حدا ما، إلى وجود بعض التخصصات من حاجة المجتمع لم تستطع الجامعة افتتاحها بعد، وربما يعود السبب إلى قلة عدد المختصين في هذه التخصصات، أو ربما لضعف الإمكانات المادية في الجامعة، أو بسبب الأوضاع التي تمر عليها المنطقة بشكل عام من عدم الاستقرار والأمان.

ثانياً: تلبية تخصصات الجامعة حاجات المجتمع.

كذلك بعد تفريغ بيانات الاستبيانات، لمعرفة مدى تلبية تخصصات الجامعة حاجات المجتمع، تبين أن (٦٨ %) من الطلبة، و(٦٧ %) من أعضاء الهيئة التدريسية، يرون أن التخصصات الجامعية تلبي حاجات المجتمع بشكل دائم، وهذا ما يظهره الشكل الآتي:

الشكل (٨) تلبية تخصصات الجامعة حاجات المجتمع.

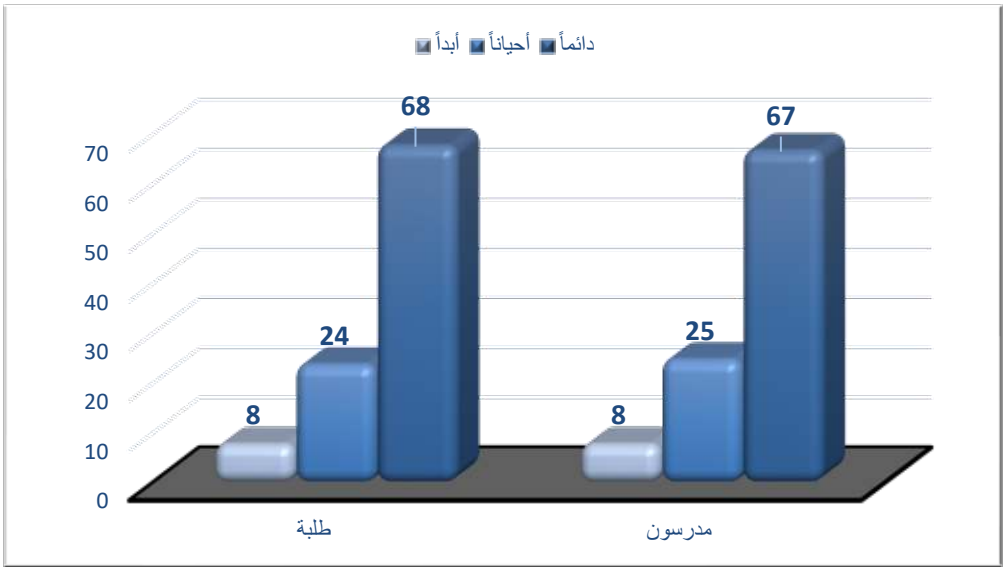

وتشـــير هذه النســـب إلى أن جامعة حلب في المناطق المحررة مهتمة باحتياجات المجتمع، وقد راعت هذه الاحتياجات في مناهجها الدراسـية، وأنها قد أنشـأت تخصـصـات علمية مناســبة لحاجة مجتمعها. وتعد تلبية تخصـــصـــات الجامعة لحاجة المجتمع من المعايير الضـرورية التي تبنى وتنتقى على أسـاسـها المناهج الدراسـية، وتفتح على أسـاسـها التخصـصـات العلمية، وغالباً تسـعى الجامعات إلى تلبية احتياجات المجتمع بمختصـين يدرؤون عنها: الحروب والارهاب، والفقر والمرض، والعنف، والجريمة، وتدمير الممتلكات، وإساءة معاملة النساء والأطفال، والتمييز على أساس العرق واللغة والدين والسن والأصل والنوع، والتلوث، والمأوى، والجوع.....الخ.

ثالثاً: تلبية مخرجات الجامعة لحاجة المجتمع.

بعد تفريغ بيانات الاســتبيانات، لمعرفة مدى تلبية مخرجات الجامعة لحاجة المجتمع، تبين أن (٦٠ %) من الطلبة، و(٦٨ %) من أعضـــاء الهيئة التدريســـية يرون أن الجامعة تخرج طلبة تلبي بشكل دائم حاجة المجتمع، وهذا ما يظهره الشكل الآتي:

الشكل (٩) تلبية مخرجات الجامعة لحاجة المجتمع.

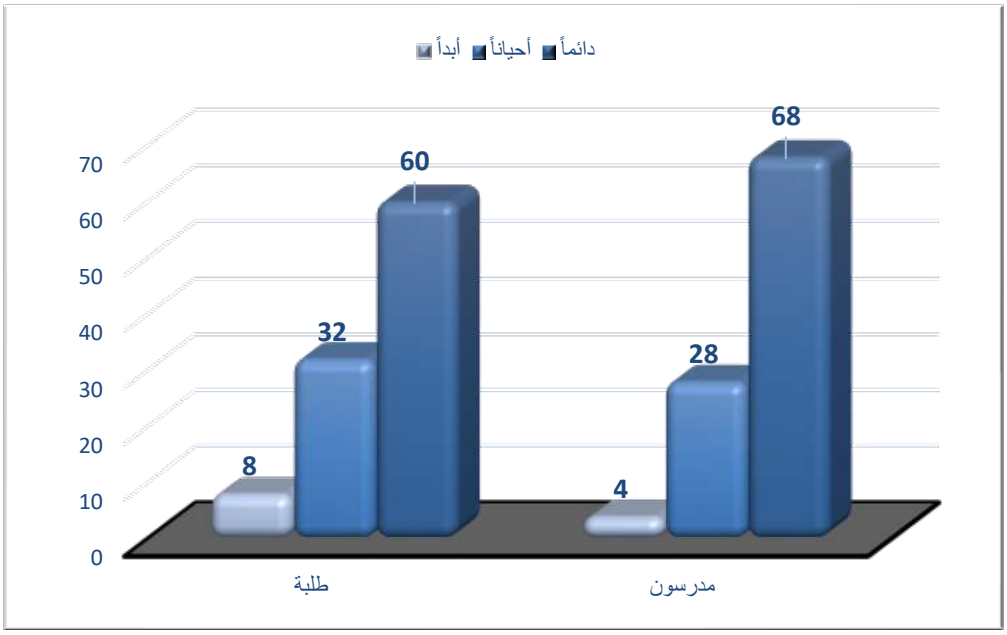

وهذا يشـــير إلى مدى ثقة المجتمع، من وجهة نظر هؤلاء، بإمكانيات جامعة حلب بتأمين خريجين مناسبين يقومون بخدمة المجتمع وتطويره وتلبية حاجاته.

التوصيات:

في نهاية هذه الدراسة يمكن الوصول إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها:

- تحتاج الجامعة إلى ابتكار منهجيات وآليات أفضل وأكثر فعالية في متابعة الخريجين ومعرفة وضعهم بعد التخرج؛ كأن تقوم بإنشاء وحدة خاصة فيها تحت اسم (وحدة أو دائرة متابعة الخريجين)، مهمتها فتح قنوات اتصال معهم، وتعرف احتياجاتهم، والعمل على تطوير قدراتهم، لتتناسب مع احتياجات المجتمع وسوق العمل، وكي يكون ذلك أحد المؤشرات لقياس أثر ما قدمته لهم الجامعة خلال سنوات الدراسة.
- على الجامعة أن تسعى لكسب ثقة سوق العمل، من خلال تمكين خريجيها واكسابهم المهارات اللازمة لهذه السوق.

- على الجامعة أن تسعى لبناء علاقات وشراكات مع سوق العمل، لتعمل على تشغيل وتوظيف طلبتها المتخرجين، وتكون سنداً وعوناً لهم.
- على الجامعة أن تبذل جهوداً كبيرة في بناء علاقات مع أصحاب العمل بهدف توفير فرص عمل للطلاب الخريجين.
- التنسيق مع المنظمات والجهات المعنية لتأمين وظائف وفرص عمل للخريجين.
- العمل على تحديث المقررات الدراسية للجامعة، لكي تلبي رغبة المجتمع ومتطلباته، كم خلال مواكبتها الظروف والأوضاع الراهنة والتغيّرات المتسارعة التي يشهدها هذا العصر، وتساير الحداثة والنهضة العلمية العالمية في مجال المناهج الدراسية.

s.research@edumidad.org

midadcenter.com

+90 554 182 21 14